اجتماع الرئاسات: ترحيب بعقد حوار وطني لحل الأزمة بين بغدادوالاقليم وفق الدستور

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 33
الخميس
2026/11/26
No. : 8137



الاحتكام للدستور والحوار

بسم الله الرحمن الرحيم

في هذا الظرف،ينبغي أن تكون الحكمة والاستقرار وسيادة القانون فوق كل اعتبار

إن التحديات التي نواجهها اليوم لا يمكن حلها إلا بالاحتكام إلى الدستور العراقي باعتباره الإطار لحسم وحل الخلافات.

ولاشك إن الحوار الجاد والبنّاء هو السبيل الوحيد الصائب والعملي لصون حقوق جميع المواطنين وحماية السلم في عموم المنطقة.

وفي الوقت ذاته، فإن الاستقرار الحقيقي لا يكتمل من دون المساءلة، ونؤمن إيماناً راسخاً بأن الشفافية يجب أن تشكل حجر الأساس في إدارة الحكم. فالفساد يقوّض ثقة المواطنين ويضعف مؤسساتنا، الأمر الذي يستوجب التصدي له بكل حزم، ومحاسبة مرتكبيه دون استثناء، أياً كانت مواقعهم أو مناصبهم، ودون أي اعتبار لمن يقف وراءه.

وليعلم الجميع أن خيارنا للسلام والحوار هو خيار القوة والمسؤولية، وليس خيار التردد أو الضعف"

نجدد الاعتزاز بهويتنا الكوردية وبحقوق شعبنا التي تحققت بعد نضال شاق، ونؤكد التزامنا الكامل بحماية كرامتنا وأرضنا ومكانتنا الدستورية كلما اقتضت الضرورة ذلك.

ختاما نقول:ان شعب العراق وإقليم كوردستان يستحق الامان والعيش الرغيد والقيادة المسؤولة، و نجدد التأكيد على التزامنا الراسخ بالدبلوماسية السلمية والاحترام المتبادل والحلول الدستورية باعتبارها السبيل الوحيد للتقدم الى أمام.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٦-١١-٢٤

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

اخبار العراق واقليم كردستان

جلال طالباني : كردستان.. فيدرالية عملاقة.. ولا مجال لمناطحتها

التزام راسخ بالدبلوماسية والاحترام المتبادل والحلول الدستورية

المتحدث: لامساومة على استحقاقاتنا الحكومية وصون كيان الإقليم الدستوري

اجتماع الرئاسات: ترحيب بعقد حوار وطني لحل الأزمة بين بغداد و إقليم كردستان

تقرير..اجراءات الزيدي المفاجئة تعيد العلاقة بين بغداد وأربيل إلى واجهة المشهد

الاتحاد والبارتي: يجب الاحتكام للدستور و القرارات الأحادية لا تخدم العراق

إقليم كوردستان، شريك أساسي في بناء العراق الجديد وصياغة دستوره

هيبت الحلبوسي: لغة التصعيد لا تخدم مصالح الشعب العراقي

الاتحاد الوطني واليوم العالمي لمواجهة العنف ضد المرأة

السليمانية تحتضن فعاليات حملة الـ16 يوماً لمناهضة العنف ضد النساء

الرئيس ئاميدي: المرأة العراقية، كانت ولا تزال، ركن أساسي من أركان الأسرة والمجتمع

لقاءات الفخامة.. مرتكزات الحراك السياسي لرئيس الجمهورية

رؤى حول القضايا الكردستانية

حسن ياسين: الفيدرالية في العراق بين الضمانة الدستورية ومشاريع إعادة المركزية

رؤى حول قضايا العراق

لقاء مكي: جرف الصخر واختبار حدود القوة والنفوذ في العراق

رستم محمود: تهريب وإتاوات واحتكار... الإمبراطورية المالية للفصائل العراقية

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

اوجلان: حل القضية الكردية مدخلٌ لبناء جمهورية ديمقراطية

إردوغان: سنمضي قدما في عملية السلام وسننفذها بأوسع توافق سياسي ومجتمعي

اكتشاف جماجم ومئات العظام في مغارة يذكر معاناة الكرد في التسعينيات

رؤى حول قضـايـــا عالميـــــة

ستيفن إم. والت : فورين بوليسي : الشرق الأوسط أصبح أخيرا أمام مصيره بنفسه

فرانسيس فوكوياما: انتخابات التجديد النصفي جعلت العالم أكثر خطورة

عار عالمي، يؤثر على كل بلد وعلى كل مجتمع

نحو التطبيق الفعلي لأجندة «المرأة والسلام والأمن»

كردستان

فيدرالية عملاقة ولا مجال لمناطحتها



*جلال طالباني

***نشر المقال في صحيفة (الشرق الاوسط) اللندنية بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٧**

الفيدرالية الموجودة في كردستان التي يطالب شعب كردستان بتوسيعها حتى تشمل جميع مناطق كردستان (وليس جميع الكرد) وفق الاتفاق العتيد القاضي بأن الفيدرالية تشمل المناطق ذات الاكثرية، كما في قانون الحكم الذاتي الصادر عام ١٩٧٤ في بغداد.

فالعراق الرسمي اقر الحكم الذاتي لمنطقة كردستان وليس للكرد على ان تشمل كردستان جميع المناطق ذات الاكثرية الكردية.

ونال هذا القرار الرسمي العراقي التأييد الشعبي، حيث ايدته الاحزاب العراقية كافة بما فيها الاحزاب المعارضة من عربية وكردستانية.

ونال التأييد العربي الذي استهله القائد العربي الخالد جمال عبد الناصر ببرقيته المشهورة التي ارسلها لرئيس الجمهورية العراقية مهنئا ومباركا ومؤيدا لبيان آذار الذي تضمن الاعتراف بالحكم الذاتي وبكون «الشعب العراقي يتألف من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية وباقرار حق الشعب الكردي في الحكم الذاتي».

كما نال الحكم الذاتي تأييد المؤتمر القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة الرئيس الخالد حافظ الأسد، وذلك رغم معارضة اليمين البعثي قبل الحركة التصحيحية. ونال كذلك مباركة ليبيا التي ينادي قائد ثورتها الاخ القائد معمر القذافي باستمرار بحق الشعب الكردستاني في كردستان مستقلة وموحدة.

ولم يتخلف حزب تقدمي عربي ومنظمة تحريرية فلسطينية من تأييد بيان آذار في حق الشعب الكردي في الحكم الذاتي. ونال التأييد الدولي ايضا حيث بارك الاتحاد السوفياتي وجميع دول اوروبا الشرقية هذا الاتفاق وحق الشعب الكردي في الحكم الذاتي. ونال كذلك تأييد الاحزاب الشيوعية والاشتراكية والعمالية وتأييد الدول الاوروبية كلها وكذلك الولايات المتحدة الامريكية. وصدر قانون الحكم الذاتي في ١١ /آذار / ١٩٧٤ ورغم نواقصه العديدة فقد اكد الحقائق التالية بقانون رسمي من «مجلس قيادة الثورة»:

١ ـ وجود منطقة كردستان للحكم الذاتي، أي وجود كيان كردستاني يتمتع بالحكم الذاتي ضمن العراق الواحد. تتألف من محافظات دهوك واربيل والسليمانية. استثنيت منها مناطق كردستانية عديدة.

> **الفيدرالية هي الممارسة العصرية لحكم الدولة الواحدة ذات الاقاليم المتمايزة**

٢ ـ تأليف مجلس تشريعي لمنطقة كردستان وكان ذلك بمثابة مجلس نيابي يجب ان ينتخب لمنطقة كردستان.

٣ ـ ولكن الخلاف بين الشعب الكردي والحكومة البعثية ظل قائما حول حدود منطقة كردستان وصلاحيات الحكم الذاتي. وكان الخلاف الرئيسي حول كركوك وخانقين، اذ اعلن نائب الرئيس العراقي صدام حسين الاستعداد لتقسيم كركوك وفق نهر (خاصة) المار بوسط كركوك ولكن الجانب الكردي رفض هذا الاقتراح طالبا العمل باحصاء ١٩٥٧ حول كركوك تنفيذا لقانون الحكومة، الذي نص على ان كردستان ذات الحكم الذاتي تتضمن جميع المناطق ذات الاغلبية الكردية، وكان الاحصاء في كركوك عام ١٩٥٧ قد بين حقيقة كون الكرد اكثرية في محافظة كركوك، اذ كان عدد الكرد ١٨٧٥٩٣ وعدد التركمان ٨٣٣٧١ شخصا.

ولكن رغم الخلافات فقد تكوّن واقع جديد هو الوجود

الرسمي لمنطقة الحكم الذاتي لكردستان، أي وجود كيان رسمي كردستاني ذي حكم ذاتي ضمن العراق الموحد.

هذه الحقيقة المعروفة تتعرض الآن للجهل او التجاهل من قبل البعض، وخاصة المعارضين للفيدرالية، لذلك يجب تكرار بيانها وذكرها باستمرار لعل الذكرى تنفع المؤمنين.

اذن فان المطالبة بالفيدرالية لا تبدأ من الصفر، بل من حقيقة واقعة معترف بها رسميا عراقيا وشعبيا، عراقيا وعربيا ودوليا على نطاق الحكومات والاحزاب والهيئات.

وتبلورت هذه المطالبة في قرار المجلس الوطني الكردستاني الذي اتخذه بالاجماع في وقت كانت كردستان خالية من سطوة ونفوذ ووجود الحكومة العراقية، وكانت تعيش حالة الاستقلال، استقلال الامر الواقع، مما يدل على حقيقتين هما:

١ ـ تمسك الشعب الكردستاني بالوحدة الوطنية العراقية الحقيقية القائمة على اسس الديمقراطية والفيدرالية.

٢ ـ الاصرار على البقاء ضمن العراق الموحد وتنظيم العلاقة مع المركز على اساس الفيدرالية التي تعطي حقوق السيادة للحكومة المركزية وما عداه لمنطقة كردستان الفيدرالية. وحقوق السيادة تشمل رئاسة الدولة، القوات المسلحة، العلاقات الخارجية، المالية العامة، التجارة الخارجية، الثروات الوطنية كالنفط والغاز والعملة والبنك المركزي.

وقد مارس شعب كردستان خلال فترة تزيد على ١٢ عاما حقوق الفيدرالية وحقق نجاحات كبيرة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها. فقد اعاد بناء آلاف القرى التي هدمتها الدكتاتورية وتمت اعادتها الى الفلاحين اصحابها الشرعيين وشرعت في اعادة المدن القصبات المهدمة، وخاصة حلبجة التي تعرضت لقصف بالاسلحة الكيماوية، مما ادى الى مقتل وجرح الآلاف من سكانها المسالمين الآمنين، وبينجوين وجوارتا وقلعة دزه وضومان وكلالة وميركة سور وبله وشيروانه وغيرها من القصبات الكردية.

ونظم الادارات وقوات الشرطة والأمن العام لخلق استقرار مشهود في كردستان وتمشية امـور الناس ومعاملاتهم وخدمة مصالحهم. وتم تأسيس جامعة دهوك وجامعة كويسنجق واحياء جامعة السليمانية مجددا التي الغتها الدكتاتورية انتقاما من مدينة السليمانية المناضلة، وقد تم انشاء عشرات المعاهد الفنية والتكنيكية والتعليمية في عموم كردستان العراق.

> **هذه الحقيقة المعروفة تتعرض الآن للجهل او التجاهل من قبل المعارضين للفيدرالية**

ونـود تقديم بعض الارقام في المجال الصحي وتـطـوره خـلال ١٢ عاما من حكم الاقليم في منطقة السليمانية:

١ ـ كان عدد الاطباء عام ١٩٩١ أي بعد سبعين عاما من الحكم المركزي ١٧٨ طبيبا والآن العدد هو ١١٢٥ طبيبا. وبنت الحكومة المركزية خلال سبعين عاما ٣٥ مركزا صحيا، والآن يوجد ٤٦٢ مركزا صحيا ومقابل ٧ مستشفيات في العهد القديم توجد ٢٧ مستشفى ويوجد الآن ١٣٢٠٠ مضمد وممرضة وموظف صحي وموظف اداري مقابل ٣٢٢٠ موظفا سابقا، وهكذا نرى الفرق الشاسع بين ما قدمته حكومة الاقليم في منطقة السليمانية خلال ١٢ عاما وما قدمته الحكومات العراقية خلال سبعين عاما للمنطقة.

ونجد نفس التطور في منطقتي دهوك واربيل ايضا.

ومن الناحية التعليمية فقد بنت الحكومات العراقية المتعاقبة خلال سبعين عاما في منطقة حكومة اقليم كردستان (السليمانية) ٤٠٤ مدارس ابتدائية ومتوسطة وثانوية والغت جامعة السليمانية. اما الآن فتوجد في المنطقة ١٩٨٠ مدرسة من روضة ـ ابتدائية – متوسطة ـ ثانوية ـ اعدادية ـ معاهد، عدد الطلبة فيها ٤١٢٣٧١ بينما كان العدد في عام ١٩٩١ (٢٢٠٨٨٦) طالبا وعدد المعلمين والمدرسين فيها ٢٢٤٨٦ فيما كان العدد عام ١٩٩١ (٧١٧٠) معلما ومدرسا وهي اعداد تعتبر ضعف الاعداد القديمة.

كما اعيد انشاء جامعة السليمانية التي تعتبر الآن باعتراف الجميع بما فيه اليونسكو والجامعات الاوروبية والامريكية الزائرة، احسن واحدث جامعة في العراق كله.

تملك الجامعة ٢٠ كلية فروعها ٦٤ وعدد اساتذتها ٤٠٦ وعدد الطلبة فيها ٧٩٦٦ طالبا، لها اقسام داخلية مجانية لثلاثة آلاف طالب وطالبة، علما بأن كل طالب وطالبة يتسلم راتبا شهريا مناسبا. وتملك مئات الكومبيوترات وشبكة الإنترنت الحديثة.

وتوجد ٦ معاهد تكنيكية لها ٣٠ فرعا، عدد اساتذتها ٥٣ وعدد طلابها ٢١٦٨ واقسامها الداخلية تسع ٦٧٢ طالبا وطالبة.

نلفت انظار القارئ الى ان ما ذكرناه هو احصاء عام ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣ الدراسية. اما العام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ الدراسي فهناك يقين بتقدم وتطور وزيادة في جميع المجالات.

واذا كان التعليم والصحة نموذجين للتطور والتقدم والفرق الشاسع بين العهد الدكتاتوري والرجعي العراقي وعهد الحكومة الاقليمية في كردستان، فان مثل هذا التقدم والتطور موجودان ومحسوسان في جميع مجالات التطور العمراني والطرق والمواصلات والتلفونات والجوالات والتجارة والاقتصاد الحر والازدهار الثقافي والاقتصادي والخ.

كل ذلك يبرهن ضرورة تمتع الشعب الكردي بالفيدرالية (الاتحادية) كشرط ضروري للتقدم والتطور الاجتماعي والثقافي والسياسي والعلمي والصحي ايضا. كما اعادت حكومتنا الاقليمية تشغيل المعامل القليلة الموجودة في كردستان التي حاولت السياسة الشوفينية والتمييز القومي حرمان كردستان منها، ضمن مجموع مئات المعامل توجد في كردستان اقل من عشرة معامل!

> **المطالبة بالفيدرالية تبدأ من حقيقة واقعة معترف بها رسميا عراقيا وعربيا ودوليا**

وفي كردستان المحررة ازدهرت الحياة السياسية والحزبية، حيث يتمتع الجميع بالحريات الديمقراطية وحيث ضمنت للجميع النشر والتنظيم والاعلام وحق تملك الراديو والتلفزيون وحتى الميليشيات.

ونشطت التجارة والاعمال العمرانية على اساس الاقتصاد الحر وبمساعدة تشجيعية من حكومة الاقليم. فازدهرت المشاريع الصناعية الصغيرة وحركة البناء والعمران.

واعيدت الحياة الى الريف الذي دمره صدام حسين كاملا، حيث دمرت واحرقت القرى والمزارع ونهبت ملايين الاغنام والمواشي ومنعت الزراعة. فتم بناء القسم الاكبر من القرى واعادة الحياة الزراعية اليها وتزويد الكثير منها بالكهرباء والمشاريع الاروائية والصحية وعادت الثروة الحيوانية فتجاوزت اعدادها قبل النهب الحكومي بذريعة الانفالات. وغدت مدينة السيلمانية من اجمل

وانظف المدن العراقية.

كل هذه الحقائق تبرهن مضار الدكتاتورية وفوائد الديمقراطية ومنها الادارة الفيدرالية (الاتحادية).

وتحسنت حياة المواطنين وزادت الرواتب بنسبة كبيرة وتحسنت اوضاع الكسبة والعمال الذين لم يعودوا يعانون من البطالة.

وتطورت حقوق المرأة، اذ اقر بحقها المتساوي مع الرجل وفتحت المجالات امامها فأصبحت وزيرة ووكيلة وزارة ومديرة معمل وقائممقامة وحاكمة في المحاكم. وصدر قانون منع تعدد الزوجات والغي ما سمي بقانون الشرف، حيث كان يبيح قتل النساء من قبل ذويهن من دون محاكمة عادلة.

وتوسعت وتقدمت الحركة الرياضية في كردستان، حيث نشطت النوادي والفرق الرياضية التي تنال الدعم المادي من حكومة الاقليم واقيمت لها الابنية في عدة مدن.

اما النواحي السياسية والثقافية فقد تمتعت بالحريات التامة، حيث تعمل الاحزاب كافة بحرية مطلقة وحيث تشكلت المنظمات الديمقراطية التي تمارس فعالياتها بحرية تامة وصدرت الصحف والمجلات بالعشرات من دون رقابة وبحرية تامة.

وتأسست المؤسسات الثقافية كمؤسسة سردم و---- گەلاوێژی نوێ ----نوي في السليمانية ومؤسسات لالش وغيرها في اربيل ودهوك وتوسعت الحركة الأدبية والفنية والمسرحية في كردستان.

وتأسست فيها محطات تلفزيون محلية ووطنية وعالمية بجانب العديد من المحطات الاذاعية التابعة لجميع الاحزاب والمنظمات.

وباختصار اصبحت كردستان واحة للحرية والديمقراطية وازدهرت وتطورت في جميع نواحي الحياة بحيث تصلح نموذجا للعراق الديمقراطي الجديد وهذه حقيقة يقر بها الجميع وكل من يزور كردستان.

اذن فهذه التجربة الديمقراطية الرائدة - للفيدرالية الديمقراطية الكردستانية - تستحق التأييد والتشجيع والتبريك من جميع الخيرين في العراق ومن جميع محبي الحرية والديمقراطية في العراق والمنطقة.

ولكن هناك بعض الجهلة والمتجاهلين لحقائق الحياة والمتأثرين بالأفكار الشوفينية المعادية للشعب الكردي يريدون هدم هذه التجربة الديمقراطية بدل تعميمها في العراق وانضاجها وتطويرها اكثر فأكثر.

> **هذه التجربة تستحق التأييد والتشجيع من جميع الخيرين في العراق ومحبي الحرية والديمقراطية**

وهم دعاة معاداة الفيدرالية في العراق كله ناهيك عن كردستان، وهم بذلك ينطحون برؤوسهم صخور جبال كردستان ويعارضون التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ويعملون على نشر العداوة والبغضاء بين الكرد والعرب، خصوصا بين الكرد والعرب المعادين لحقوقهم في الديمقراطية والفيدرالية.

وهم يريدون عبثا اعادة عجلة التاريخ الى الوراء وفرض الظلام على المجتمع المنور بنور الحرية والديمقراطية الفيدرالية. انهم يريدون غصب مكاسب شعب كردستان وسلبه حقوقه المكتسبة وهدم ما بناه من تقدم وحضارة ومجتمع مدني حديث. وبئس ما يطمحون ومحال ما يأملون.

مؤتمر المعارضة العراقية في لندن

ونريد ان نوثق مقالتنا بنص القرار الذي اصدره مؤتمر

المعارضة العراقية في لندن بالاجماع وبتأييد في ما بعد من الحكومتين الامريكية والبريطانية والاشتراكية الدولية:

*عاشرا الفيدرالية وحل القضية الكردية :

«عند دراسة القضية الكردية وسبل الحل المنشود لها اكد المؤتمر حقيقة التنوع والتعدد في تركيبة المجتمع العراقي القومية والمذهبية والسياسية، واجمع على اهمية تعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية الطوعية بتحقيق المساواة التامة بين جميع المواطنين، آخذين بنظر الاعتبار ما أقره مؤتمر صلاح الدين والاجتماعات الاخرى للمعارضة العراقية والخطاب السياسي للقاء قيادة المعارضة في واشنطن في آب ٢٠٠٢، وتبنى المجلس الوطني لكردستان العراق مشروعا فيدراليا متكاملا في جلسته المنعقدة بتاريخ ٧ / تشرين الثاني/ ١٩٩٢، عبر المؤتمر عن احترامه لشعب كردستان وارادته الحرة في اختيار الصيغة المناسبة للشراكة مع ابناء الوطن الواحد. وتوقف المؤتمر عند تجارب النظام الفيدرالي واعتبره يمثل صيغة مناسبة لحكم العراق ينبغي الاستناد اليها كأساس لحل المشكلة الكردية في اطار المؤسسات الدستورية العراقية بعد القضاء على نظام صدام الدكتاتوري واحداث التغيير المنشود.

وفي هذا الصدد اكد المؤتمر حرصه على وحدة العراق والتعايش بين قومياته على اساس الاتحاد الاختياري. وشدد الاجتماع على تلبية المطامح المشروعة والعادلة لشعب كردستان وتصفية جميع مظاهر الاضطهاد والقمع على اساس المبدأ القانوني الدولي الذي يقر حقه في تقرير المصير وتأكيد روح الاخوة والاتحاد والشراكة في الوطن».

وختاما نقول ان الفيدرالية شوهت وحرمت من قبل العنصريين عمدا. فالفيدرالية تعني الاتحادية ـ المانيا الفيدرالية ـ تترجم الى المانيا الاتحادية. والفيدرالية بهذا المعنى هو اتحاد لا تقسيم، ولكنه اتحاد اختياري طوعي، اتحاد ديمقراطي يحترم ارادة الناس وحقهم في حكم مناطقهم المتميزة بخصوصيتها. والفيدرالية تاريخيا جاءت لتوحيد الاقاليم التابعة لأمة واحدة كألمانيا او لتوحيد اقاليم تسكنها قوميات متمايزة كما في كندا وسويسرا، او لتوحيد اقاليم ذات خصوصيات معينة، كما في الهند وباكستان واستراليا. اذن فالفيدرالية توحيدية وليست تقسيمية.

> **الشوفينيون يتجاهلون الحقائق ليجعلوا من الفيدرالية بعبعا مخيفا للناس السذج والبسطاء**

والفيدرالية ممارسة ديمقراطية لاشراك الناس جميعا في حكم بلادهم، وكذلك لاعطائهم حرية اختيار حكامهم وادارة مناطقهم الخاصة. والفيدرالية هي توزيع للصلاحيات بين المركز والاقاليم وهي بذلك تنهي المركزية المفرطة التي تجمع الصلاحيات كلها في يد المركز بما يشبه الدكتاتورية والاحتكار والانحصار للسلطات وحقوق الادارة وغيرها.

واخيرا الفيدرالية هي الممارسة العصرية والحضارية لحكم الدولة الواحدة ذات الاقاليم المتمايزة او القوميات المتنوعة، وبالتالي فإن الشوفينيين يتجاهلون هذه الحقائق الواضحة ليجعلوا من الفيدرالية (الاتحادية) بعبعا مخيفا للناس السذج والبسطاء ولخداعهم وتسميم اذهانهم فقط.

*الامين العام للاتحاد الوطني الكوردستاني



التزام راسخ بالدبلوماسية والاحترام المتبادل والحلول الدستورية

بيان صادر عن رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني

أصدر رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني السيد بافل جلال طالباني يوم الثلاثاء ٢٠٢٦/١١/٢٤ بيانا مهما،فيما يأتي نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

في هذا الظرف،ينبغي أن تكون الحكمة والاستقرار وسيادة القانون فوق كل اعتبار

إن التحديات التي نواجهها اليوم لا يمكن حلها إلا بالاحتكام إلى الدستور العراقي باعتباره الإطار لحسم وحل الخلافات.

ولاشك إن الحوار الجاد والبنّاء هو السبيل الوحيد الصائب والعملي لصون حقوق جميع المواطنين وحماية السلم في عموم المنطقة.

وفي الوقت ذاته، فإن الاستقرار الحقيقي لا يكتمل من دون المساءلة، ونؤمن إيماناً راسخاً بأن الشفافية يجب أن تشكل حجر الأساس في إدارة الحكم. فالفساد يقوّض ثقة المواطنين ويضعف مؤسساتنا، الأمر الذي يستوجب التصدي له بكل حزم، ومحاسبة مرتكبيه دون استثناء، أياً كانت مواقعهم أو مناصبهم، ودون أي اعتبار لمن يقف وراءه.

وليعلم الجميع أن خيارنا للسلام والحوار هو خيار القوة والمسؤولية، وليس خيار التردد أو الضعف؛

نجدد الاعتزاز بهويتنا الكوردية وبحقوق شعبنا التي تحققت بعد نضال شاق، ونؤكد التزامنا الكامل بحماية كرامتنا وأرضنا ومكانتنا الدستورية كلما اقتضت الضرورة ذلك.

ختاما نقول:ان شعب العراق وإقليم كوردستان يستحق الامان والعيش الرغيد والقيادة المسؤولة، ونجدد التأكيد على التزامنا الراسخ بالدبلوماسية السلمية والاحترام المتبادل والحلول الدستورية باعتبارها السبيل الوحيد للتقدم الى أمام.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٦/١١/٢٤



عقب اجتماع المجلس القيادي لمناقشة اخر التطورات..

المتحدث: لامساومة على استحقاقاتنا الحكومية وصون كيان الإقليم الدستوري

إقليم كوردستان أمانة في أعناق الاتحاد الوطني

الخطاب المتشدد لا يخدم قضية إقليم كوردستان، و الدستور يجب أن يكون الفيصل في معالجة الخلافات

أكد المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني، كاروان كزنەيي، تمسك حزبه بالحفاظ على كيان إقليم كوردستان بوصفه كياناً دستورياً، مشدداً على ضرورة الاحتكام إلى الدستور وإجراء الحوار مع الحكومة الاتحادية بعيداً عن الشعارات والهتافات، ومواجهة المشكلات السياسية والإدارية عبر الحوار والتفاهم.

وقال كزنەيي، خلال مؤتمر صحفي عقده الأربعاء، عقب اجتماع المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني في قلاجولان، بإشراف رئيس الاتحاد الوطني بافل جلال طالباني، إن الاجتماع تناول محورين أساسيين، مؤكداً أن إقليم كوردستان أمانة في أعناق الاتحاد الوطني، وأن الحفاظ على كيانه يمثل أولوية،

مضيفاً أن حزبه يمد يده إلى جميع القوى والأطراف الكوردستانية للعمل بصورة موحدة من أجل صون الإقليم استناداً إلى الدستور.

الحوار والاحتكام إلى الدستور

وأوضح المتحدث أن الخطاب المتشدد لا يخدم قضية إقليم كوردستان، وأن الدستور يجب أن يكون الفيصل والمعيار الأساسي في معالجة الخلافات، مبيناً أن الاتحاد الوطني يؤمن بالحوار وسيلةً لحل المشكلات، ومستعد للتعاون مع جميع الأحزاب والقوى السياسية، فضلاً عن الحكومة الاتحادية، من أجل التوصل إلى حلول دستورية.

وأضاف أن الاتحاد الوطني يتبنى سياسة واضحة وشفافة، وينظر إلى جميع المناطق والمحافظات بعين واحدة، لافتاً إلى أن حزبه طلب من بغداد فصل موازنة السليمانية وحلبجة وإدارة كرميان عن موازنتي أربيل ودهوك.

وأشار إلى أن الاتحاد الوطني يؤمن بممارسة السياسة على أساس الصدق والشفافية، والعمل بالتنسيق لمواجهة الفساد والتهريب وإنهائهما، مؤكداً أن الحزب يتعامل مع هذه الملفات بوضوح وشفافية.

التمسك بشروط الحوار مع الحزب الديمقراطي

وفيما يتعلق بالأوضاع الداخلية في إقليم كوردستان، أكد كزنەيي أن شرط الاتحاد الوطني الكوردستاني للجلوس إلى طاولة الحوار مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني يتمثل في حلّ برلمان كوردستان، وإلغاء جلسة ١١/٤ وإبعاد أعضاء البرلمان، مشيراً إلى أن الاتحاد الوطني يشترط تلبية مجموعة من مطالبه قبل عقد أي اجتماع أو الدخول في مباحثات مع الحزب الديمقراطي.

وشدد على أن الاتحاد الوطني لن يساوم على استحقاقاته في تشكيل الحكومة المقبلة، وأنه متمسك بموقفه وخارطة طريقه بشأن آلية تشكيل الكابينة الوزارية العاشرة، ولن يتنازل عن مطالبه، بالتوازي مع حرصه على الحفاظ على كيان إقليم كوردستان.

تشكيل حكومة خدمية أولوية

ولفت كزنەيي إلى وجود مشكلات عديدة في إقليم كوردستان، الأمر الذي يدفع الاتحاد الوطني إلى التمسك بتشكيل حكومة خدمية تستجيب لاحتياجات المواطنين، موضحاً أن هذه الرؤية تمثل فلسفة الحكم لدى الاتحاد الوطني الكوردستاني.

وأكد أن رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يزور بغداد كلما برزت مشكلة جدية تتعلق بكيان الإقليم أو بقوت المواطنين، في إطار الحرص على معالجة القضايا العالقة والحفاظ على الاستحقاقات الدستورية للإقليم.



اجتماع الرئاسات: ترحيب بعقد حوار وطني لحل الأزمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وفق الدستور

أهمية الإسراع في إقرار الموازنة بما يضمن حقوق المحافظات ومصالح المواطنين

الاشادة بالإجراءات التي اتُّخذت في جرف النصر

دعمهم لإجراءات الحكومة في مكافحة الفساد والتصدي لتهريب النفط ومشتقاته

استضاف فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأربعاء ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٦ في قصر بغداد، اجتماع الرئاسات، ضم رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، ورئيس مجلس النواب السيد هيبت الحلبوسي، ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان، لبحث تطورات الأوضاع العامة في البلاد.

وأكد المجتمعون أهمية الإسراع في إقرار الموازنة العامة، ومواصلة الحوارات بشأنها بما يضمن حقوق جميع المحافظات ومصالح المواطنين، وفق الاستحقاقات الدستورية

والقانونية ومستوى الحاجة والأولوية في تقديم الخدمات. كما شددوا على ضرورة مواصلة العمل لتعظيم إيرادات الدولة وتنويعها بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق متطلبات التنمية في ظل استمرار التوترات في المنطقة وتذبذب صادرات النفط العالمية.

وأشاد الاجتماع بالإجراءات التي اتُّخذت في جرف النصر، مؤكدين أهمية التنسيق والتعاون بين مختلف القوات الأمنية والجهات المعنية في إدارة الملف الأمني وتعزيز الأمن والاستقرار في عموم البلاد والحفاظ على المكتسبات الأمنية التي تحققت، بما يعزز سلطة الدولة ويحمي المواطنين.

وأكد المجتمعون دعمهم لإجراءات الحكومة في مكافحة الفساد والتصدي لتهريب النفط ومشتقاته، مشددين على أهمية التنسيق بين الجهات الرقابية والأمنية والقضائية لملاحقة المتورطين ومحاسبتهم وفق القانون، بما يحفظ المال العام ويصون الثروة النفطية.

ورحب المجتمعون بمبادرة السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى المحترم إلى عقد حوار وطني برعايته في ٢٠٢٦/١٢/١ بحضور الرئاسات الأربع واستضافة بعض الأطراف المعنية أو أي طرف مساعد لحل الأزمة الدستورية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لإيجاد الحلول وفق الدستور.

وقرر الاجتماع العمل على ضمان عودة جميع النازحين إلى مناطقهم في مختلف أنحاء العراق، واتخاذ الإجراءات الأمنية والخدمية والإدارية اللازمة لتهيئة الظروف المناسبة لذلك، بما يكفل عودة آمنة وكريمة ويسهم في استقرار مناطقهم وإعادة الحياة إليها.



اجراءات الزيدي المفاجئة تعيد العلاقة بين بغداد وأربيل إلى واجهة المشهد

المتحدث: لاتحركات عسكرية وحريصون على حماية حقوق شعب الإقليم واستحقاقاته الدستورية

أعادت القرارات والإجراءات التي اتخذها رئيس الوزراء الاتحادي علي فالح الزيدي على خلفية التحقيق في ملف تهريب المشتقات النفطية، العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كوردستان إلى واجهة المشهد السياسي والدستوري، فاتحة مرحلة جديدة من التداخل بين متطلبات مكافحة الفساد وحماية المال العام من جهة، وحدود الصلاحيات الدستورية وآليات إدارة الملفات المشتركة بين بغداد وأربيل من جهة أخرى.

فقد جاءت القرارات الحكومية، التي شملت إجراءات إدارية وأمنية ورقابية واسعة، إلى جانب تدابير تتعلق بالمنافذ الحدودية والحقول النفطية في الإقليم والمناطق المتنازع عليها، لتضع ملف إدارة الثروات الطبيعية والسيادة على المنافذ والحدود أمام اختبار دستوري وسياسي بالغ الأهمية.

وفي تطور لافت، جاء قرار المحكمة الاتحادية العليا التفسيري، الصادر في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٦، ليحدد جملة

من الأطر الدستورية المتعلقة بصلاحيات السلطات الاتحادية وسلطات الإقليم في ملفات الحدود والمنافذ والنفط والغاز والإيرادات العامة والنطاق المكاني للاختصاصات، فيما أعلن الإطار التنسيقي دعمه للإجراءات الحكومية، مشددا في الوقت ذاته على معالجة الملفات العالقة مع الإقليم بالحوار والتفاهم، وبما يحفظ الحقوق الدستورية.

وبين مقتضيات فرض سلطة القانون ومكافحة التهريب والفساد، وضرورة صون النظام الاتحادي واحترام الاختصاصات الدستورية، تبرز أهمية إدارة هذا الملف بروح المسؤولية الوطنية والشراكة الدستورية، بعيدا عن تحويل الإجراءات الرقابية والقانونية إلى مصدر لتصعيد الخلافات السياسية، وبما يضمن حماية الثروات الوطنية وترسيخ الثقة بين المؤسسات الاتحادية ومؤسسات الإقليم.

قرارات الزيدي حول ملف تهريب النفط والإجراءات المتعلقة بإقليم كوردستان

اصدر رئيس الوزراء الاتحادي علي فالح الزيدي عدداً من القرارات بعد الاطلاع على تقرير اللجنة المختصة بالتحقيق في ملف تهريب النفط.

وقال صباح النعمان الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة في بيان: اطلع رئيس مجلسِ الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة، السيد علي فالحٍ الزيدي، على تقرير لجنة التحقيق الخاصةِ حولَ تهريبِ النفطِ في شركةِ نفطِ الشمالِ؛ وانطلاقاً من مبدأِ أنَّ السيادةَ الوطنيةَ لاتتجزأُ، وأنَّ حمايةَ ثرواتِ العراقِ معركةُ وجودٍ تضعُ بها الدولةُ حداً فاصلاً لكلِّ أشكالِ التهريبِ، فقد أمرَ سيادتُهُ بجملةٍ من الإجراءات والقرارات، وكما يلي:

أولاً: القراراتُ والإجراءاتُ الإداريةُ والانضباطيةُ

١. إعفاءُ رئيسِ هيئةِ المنافذِ الحدوديةِ من منصبِهِ.

٢. إقالةُ كلّ من، (قائدِ عملياتِ كركوكَ، وقائدِ شرطةِ كركوكَ)؛ لعدمِ متابعتِهما ملفَّ تهريبِ المشتقاتِ النفطيةِ.

٣. إعفاءُ آمرِ لواءِ شرطةِ الطاقةِ الأولِ، ومعاونِهِ، ومديرِ استخباراتِ اللواءِ الأولِ شرطةِ الطاقةِ، ومديرِ شعبةِ سيطراتِ اللواءِ.

٤. توجيهُ عقوبةِ التوبيخِ إلى مديرِ الأمنِ الوطنيِّ، ومديرِ المخابراتِ الوطنيِّ، في محافظةِ كركوكَ.

٥. سحبُ يدِ كل من، المديرِ العامِّ لشركةِ نفطِ الشمالِ ومعاونيهِ، لحينِ إكمالِ التحقيقِ من قِبلِ هيئةِ النزاهةِ الاتحاديةِ، وإحالةُ المديرِ السابقِ إلى التحقيقِ.

٦. إعفاءُ مديرِ قسمِ التفتيشِ في كركوكَ التابعِ إلى الشركةِ العامةِ لتوزيعِ المنتجاتِ النفطيةِ؛ لعدمِ قيامِهِ بمهامِّهِ.

٧. سحبُ يدِ كل من؛ المديرِ العامِّ التنميةِ الصناعيةِ، والمديرِ العام لشركةِ الصناعاتِ التعدينيةِ في وزارةِ الصناعةِ والمعادنِ، لحينِ إكمالِ التحقيقِ من قِبلِ هيئةِ النزاهةِ الاتحاديةِ.

ثانياً: التوصياتُ الإداريةُ والفنيةُ

١. إحالةُ الملفاتِ والمخالفاتِ إلى القضاءِ، وتولي هيئةِ النزاهةِ الاتحاديةِ التحقيقَ في المخالفاتِ المبينةِ أدناه، وعرضُها أمامَ أنظارِ قاضي محكمةِ تحقيقِ جناياتِ مكافحةِ الفسادِ المركزيةِ:

أ. تدقيقُ عقودِ بيعِ المشتقاتِ النفطيةِ المبرمةِ بين شركةِ نفطِ الشمالِ وشركةِ «المحورِ الفضيِّ»، وغيرها من الشركاتِ، والتحققُ من جميعِ الكمياتِ المجهَّزةِ.

ب. تدقيقُ آليةِ تسليمِ النفطِ الخامِ أو تجهيزِهِ من قِبلِ وزارةِ النفطِ إلى مصفى بازيانَ ومصفى كار، والتأكدُ من مطابقةِ الكمياتِ المجهَّزةِ للكمياتِ المستلَمةِ.

ج. التحقيقُ مع مديرِ وموظفي شركةِ نفطِ الشمالِ؛ لإهمالِهم وتقصيرِهم في المتابعةِ ووجودِ مخالفاتٍ.

د. التحقيقُ في الإجازاتِ الممنوحةِ إلى جميعِ المعاملِ من قِبلِ وزارةِ الصناعةِ والمعادنِ (مديريةِ التنميةِ الصناعيةِ)، والشركاتِ التي تسببتْ بهدرٍ في المالِ العامِّ.

هـ. التحقيقُ في المبالغِ المصروفةِ إلى الحراسِ المدنيينَ المنسبينَ لحمايةِ الأنابيبِ النفطيةِ؛ لكونِهم غيرَ موجودينَ على أرضِ الواقعِ في شركةِ نفطِ الشمالِ.

و. التحقيقُ في المخالفاتِ المرصودةِ بغيابِ الفحصِ المختبريِّ، والكشفُ عن الكمياتِ المصدَّرةِ من المشتقاتِ النفطيةِ خارجَ العراقِ عبرَ منافذِ الإقليمِ.

١. الإجراءاتُ المتعلقةُ بإقليمِ كوردستانَ العراقِ والمنافذِ الحدوديةِ:

أ. الإيعازُ إلى رئاسةِ حكومةِ إقليمِ كوردستانَ العراقِ بعدمِ منحِ موافقاتِ تصديرِ النفطِ الخامِ والمشتقاتِ النفطيةِ إلا من خلالِ وزارةِ النفطِ الاتحاديةِ، لمنعِ تداخلِ الصلاحياتِ.

ب. تسلُّمُ هيئةِ المنافذِ الحدوديةِ جميعَ المنافذِ في إقليمِ كوردستانَ العراقِ.

ج. الإيعازُ إلى وزارةِ النفطِ بإدارةِ جميعِ الحقولِ النفطيةِ العائدةِ إلى الوزارةِ، والتي تقعُ ضمنَ الحدودِ الإداريةِ لمحافظاتِ؛ (ديالى – كركوكَ – صلاحِ الدينِ – نينوى) والخاضعةِ أمنياً لسلطةِ إقليمِ كوردستانَ العراقِ.

٢. الإجراءاتُ الأمنيةُ والعسكريةُ وضبطُ الحدودِ:

أ. تتولى قيادةُ قواتِ الحدودِ غلقَ المعابرِ غيرِ الرسميةِ ضمنَ الحدودِ الدوليةِ مع دولِ الجوارِ، ومن ضمنِها المعابرُ في إقليمِ كوردستانَ العراقِ.

ب. الإيعازُ إلى وزارةِ الدفاعِ بان تتولى ألويةُ الاهتمامِ المشتركِ (الأولُ – الثاني) غلقَ الطرقِ النيسميةِ كافةً بين محافظاتِ (ديالى – صلاحِ الدينِ – كركوكَ – نينوى) وإقليمِ كوردستانَ العراقِ.

ج. الإيعازُ من وزارةِ الداخليةِ إلى مديريةِ شرطةِ الطاقةِ بمسكِ جميعِ الحقولِ النفطيةِ ومراقبتِها بالكاميراتِ، بما فيها الحقولُ الواقعةُ ضمنَ الحدودِ الإداريةِ للحكومةِ الاتحاديةِ، والتي تخضع أمنياً لسلطةِ حكومةِ الإقليمِ.

٣. الإجراءاتُ الفنيةُ والرقابيةُ والهندسيةُ:

أ. إعدادُ آليةٍ واضحةٍ تنظمُ حركةَ المشتقاتِ النفطيةِ بين المحافظاتِ وعبرَ المنافذِ الحدوديةِ، وتلتزمُ بها جميعُ الجهاتِ.

ب. اعتمادُ التقنياتِ الحديثةِ لحمايةِ ومراقبةِ الأنابيبِ والآبارِ النفطيةِ (استحداثُ المنظومةِ الوطنيةِ الرقميةِ

لمراقبةِ خطوطِ النفطِ وكشفِ التهريبِ).

ج. ربطُ وزارةِ النفطِ عداداتٍ إلكترونيةً على الآبارِ النفطيةِ كافةً العاملةِ في العراقِ.

د. تهيئةُ الجهدِ الهندسيِّ التابعِ لمكتبِ رئيسِ مجلسِ الوزراءِ ساحاتٍ في سيطراتِ مداخلِ (السليمانيةِ – أربيلَ – دهوكَ) يتواجد فيها موظفو وزارةِ النفطِ وشرطةِ الطاقةِ والأمنِ الوطنيِّ، وإنشاءُ مختبراتٍ في هذه السيطراتِ لفحصِ المنتجاتِ الخارجةِ إلى تلكَ المحافظاتِ.

هـ. الإيعازُ إلى وزارةِ الصناعةِ والمعادنِ بنقلِ جميعِ معاملِ الإسفلتِ المؤكسدِ والنفثا الموجودةِ ضمنَ الحدودِ الإداريةِ لمحافظاتِ (ديالى، وصلاحِ الدينِ، وكركوكَ، ونينوى)، والتي تقعُ خارجَ السيطرةِ الأمنيةِ للحكومةِ الاتحاديةِ، إلى مناطقَ أخرى داخلَ هذه المحافظاتِ خلالَ (٦) أشهرٍ.

بيان الإطار التنسيقي: معالجة الملفات العالقة مع اقليم كوردستان بما يحفظ الحقوق الدستورية

«انطلاقاً من أحكام المادة (٢٧) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، التي تنص على أن «للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن»، يؤكد الإطار التنسيقي دعمه للإجراءات والقرارات التي اتخذتها حكومة رئيس مجلس الوزراء، السيد علي فالح الزيدي، لمكافحة الفساد وتهريب النفط، وحماية الثروات الوطنية، وتعزيز سلطة الدولة وسيادة القانون».

وأضاف البيان: «يعدّ الإطار هذه الإجراءات خطوة مهمة في مسار حماية المال العام ومحاسبة المقصرين والمتورطين، مشدداً على ضرورة استكمال التحقيقات عبر الجهات القضائية والرقابية المختصة، وفق الأطر القانونية، وضمان عدم إفلات أي جهة أو شخصية من المساءلة».

كما أكد الإطار التنسيقي في بيانه «أهمية تنظيم إدارة الموارد الطبيعية والمنافذ الحدودية وفق الدستور والقوانين النافذة، ومعالجة الملفات العالقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كوردستان عبر الحوار والتفاهم، وبما يحفظ الحقوق الدستورية ويصون وحدة القرار الوطني».

ودعا الإطار «جميع القوى السياسية والمؤسسات المعنية إلى مساندة جهود الحكومة وتغليب المصلحة الوطنية»، مؤكداً أن «حماية ثروات العراق ومكافحة الفساد والتهريب مسؤولية دستورية ووطنية مشتركة، وأن أموال العراقيين ومقدراتهم خط أحمر لا يجوز التفريط بها».

الإطار التنسيقي

٢٠٢٦/١١/٢٤

مكتب الزيدي : قرارنا عراقي، ومرجعيتنا الدستور والقانون

جمهورية العراق دولة ذات سيادة كاملة، ديمقراطية اتحادية، تستمد سلطاتها وشرعية مؤسساتها من

الدستور وإرادة شعبها، وتمارس حكومتها مسؤولياتها وصلاحياتها الدستورية باستقلالية تامة، وفقاً للقانون والمصالح الوطنية العليا.

و نؤكد أن القرار العراقي شأن وطني خالص، وأن الإجراءات التي تتخذها الحكومة داخل حدود العراق المعترف بها دولياً تنطلق من إرادتها المستقلة، وتستند حصراً إلى صلاحياتها الدستورية ومسؤولياتها القانونية، ولا تأتي استجابةً لتشجيع أو إملاء أو توجيه من أي طرف خارجي.

إن الحكومة العراقية لا تستمد شرعية قراراتها من مواقف الدول أو توجهاتها، ولا تنتظر تشجيعاً من أحد لممارسة مسؤولياتها الدستورية والسيادية، بل تتحرك وفق ما تقتضيه مصلحة العراق العليا، وحقوق شعبه، ومتطلبات أمنه واستقراره.

قرارنا عراقي، وإرادتنا وطنية، ومرجعيتنا الدستور والقانون، ومصلحة العراق العليا هي المعيار الذي يحكم مواقفنا وإجراءاتنا.

المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء

٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٦

موقف المحكمة الاتحادية

قررت المحكمة الاتحادية العليا، الأربعاء، دستورية الإجراءات المتخذة من قبل رئيس الوزراء بشأن إقليم كردستان.

وقالت المحكمة في بيان، انها «أصدرت قرارها التفسيري بالعدد (٢٦٨/ اتحادية/ ٢٠٢٦) في هذا الاربعاء المصادف ٢٥/ ١١/ ٢٠٢٦ بناءً على طلب رئيس الوزراء من المحكمة الاتحادية تفسير بعض مواد الدستور حيث تجد المحكمة أن تفسير النصوص الدستورية يقتضي تأكيد أن توزيع الاختصاصات بين السلطات الاتحادية وسلطات الإقليم لا يمس وحدة الدولة وسيادتها، ولا يؤدي إلى تجزئة الاختصاصات الحصرية المقررة دستورياً، كما لا يجيز تعطيل الاختصاصات المشتركة أو تجاوز مقتضيات التنسيق التي أوجبها الدستور».

وأضافت «استناداً إلى أحكام المادة (٩٣/ثانياً) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، والمادة (٤/ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل، قررت المحكمة الاتحادية العليا تفسيرالنصوص الدستورية موضوع الطلب وفقاً لما يأتي :-

أولاً:

إن حماية الحدود الدولية لجمهورية العراق وتأمينها والدفاع عنها من الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية بموجب المادتين (١٠٩) و(١١٠/ثانياً) من الدستور، وللحكومة الاتحادية نشر القوات المسلحة الاتحادية

وإدارتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين جميع حدود العراق مع الدول المجاورة، بما فيها الحدود الواقعة ضمن الأراضي التي تدار من قبل إقليم كردستان.

ثانياً:

إن للسلطات الاتحادية ممارسة اختصاصاتها في الإشراف والرقابة والسيطرة على أداء الدوائر العاملة في جميع المنافذ الحدودية في جمهورية العراق، بما فيها المنافذ الواقعة ضمن إقليم كردستان، وفقاً لأحكام قانون هيئة المنافذ الحدودية رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٦ والقوانين ذات الصلة، مع مراعاة أحكام المادة (١١٤/أولاً) من الدستور بشأن إدارة الكمارك بالتنسيق مع حكومات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم.

ثالثاً:

إن إنشاء منظومة وطنية موحدة لأتمتة المنافذ الحدودية والكمارك وربطها إلكترونياً بالوزارات والهيئات الاتحادية المختصة في جميع أنحاء العراق، بما فيها المنافذ الواقعة في إقليم كردستان، ووضع المعايير والضوابط الفنية والمالية والكمركية اللازمة لتشغيلها، يدخل ضمن اختصاص السلطات الاتحادية في رسم السياسة المالية والكمركية وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات، وفق المادة (١١٠/ثالثاً) من الدستور، مع مراعاة التنسيق المنصوص عليه في المادة (١١٤/أولاً) منه.

رابعاً:

إن إدارة النفط والغاز المستخرج تتم وفقاً لأحكام المادة (١١٢/أولاً) من الدستور، وتتولاها الحكومة الاتحادية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، وإن ملكية النفط والغاز تعود إلى جميع أبناء الشعب العراقي وفق المادة (١١١) من الدستور، ولوزارة النفط الاتحادية والجهات الرقابية الاتحادية المختصة ممارسة صلاحياتها الدستورية والقانونية في الإشراف والرقابة والتدقيق على الحقول والعمليات والعقود المتعلقة بإنتاج النفط والغاز واستخراجهما وتسويقهما وتصديرهما، وفقاً للأحكام الدستورية والقوانين النافذة وقرار المحكمة الاتحادية العليا بالعدد (٥٩/اتحادية/٢٠١٢) وموحدته (١١٠/اتحادية/٢٠١٩) الصادر بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٥، وتتم التعاقدات المتعلقة بذلك من الجهات المختصة ووفقاً للقانون.

خامساً:

إن للسلطات الاتحادية، استناداً إلى المادة (١١٠/ثالثاً) من الدستور، رسم السياسة المالية والكمركية وتحديد الضوابط والتعرفة الكمركية الموحدة، والإشراف على الإيرادات العامة المتحققة من الرسوم والضرائب والإيرادات غير النفطية في جميع أنحاء العراق، بما فيها إقليم كردستان، وتدقيقها وتسويتها وتوريدها إلى الخزينة العامة وفقاً للقوانين النافذة، وبما لا يتعارض مع أحكام المادة (١١٤/أولاً) من الدستور بشأن إدارة الكمارك بالتنسيق مع حكومات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وقرار المحكمة الاتحادية العليا بالعدد (٢٢٤/اتحادية/٢٠٢٣) وموحدته (٢٦٩/اتحادية/٢٠٢٣) الصادر بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢١.

سادساً:

إن النطاق المكاني لممارسة سلطات إقليم كردستان يتحدد وفقاً لأحكام المادة (٥٣/أ) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، التي أبقت المادة (١٤٣) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ العمل بها، ويشمل الأراضي التي كانت تدار من قبل حكومة الإقليم بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٩ والواقعة في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية وكركوك وديالى ونينوى، ولا يجوز أن يمتد اختصاص سلطات الإقليم إلى الأراضي الواقعة خارج ذلك النطاق، مع مراعاة الأحكام الدستورية الخاصة بالمناطق المتنازع عليها الواردة في المادة (٥٨) من القانون المذكور والمادة (١٤٠) من الدستور.

سابعاً:

إن إدارة الأراضي الواقعة خارج النطاق المكاني المحدد لاختصاصات سلطات إقليم كردستان وممارسة الاختصاصات الدستورية والإدارية والتنفيذية عليها تعود إلى السلطات الاتحادية، كل بحسب اختصاصه الدستوري والقانوني، ولا تنشئ الممارسة الإدارية الفعلية لسلطات الإقليم خارج ذلك النطاق اختصاصاً دستورياً لها.

وصدر القرار بالاكثرية وبمخالفة عضوين ، حكماً باتاً وملزماً للسلطات كافة،استناداً لأحكام المواد (٩٣/ ثانياً و٩٤) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ و (٤/ ثانياً و٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ وافهم علنا في٢٥ / ١١/ ٢٠٢٦.

العبودي: عشرات المليارات تذهب إلى حسابات خاصة لا ينتفع منها شعب كردستان

الى ذلك أكد الناطق باسم الحكومة حيدر العبودي، الأربعاء، أن حماية الثروة النفطية تمثل جزءاً من المسؤوليات القانونية لرئيس مجلس الوزراء، فيما نفى صحة الأنباء المتداولة بشأن تحركات قطعات الجيش باتجاه إقليم كردستان، مشدداً على أن الحكومة حريصة على حماية حقوق شعب الإقليم واستحقاقاته الدستورية.

وقال العبودي للعراقية الإخبارية، إن «توجيهات رئيس الوزراء واضحة بضرورة حماية الثروة النفطية، ومنع أي عبث بها أو ذهابها إلى جيوب المنتفعين»، مبيناً أن «رئيس الوزراء أكد أنه معني بحماية شعب كردستان، ولا يفرق بين محافظة وأخرى، وأخذ على عاتقه الدفاع عن حقوق العراقيين من زاخو إلى البصرة».

لاتحركات عسكرية وحريصون على حماية حقوق شعب الإقليم واستحقاقاته الدستورية

وأضاف أن «رئيس الوزراء حريص على حماية استحقاقات شعب كردستان وحقوقه الدستورية، وأن حقوقه مضمونة بالدستور»، لافتاً إلى أن «رواتب موظفي الإقليم بعيدة عن أي خلاف أو اختلاف».

ونفى العبودي «صحة الأنباء المتداولة بشأن تحركات قطعات الجيش باتجاه إقليم كردستان»، مؤكداً أن «رئيس الوزراء شدد على حماية شعب كردستان وليس تهديده، وأن القائد العام للقوات المسلحة معني بحماية حقوقه».

وأشار إلى أن «هناك عمليات تعقب للمهربين للنفط وقطعاً لأوصال شبكاتهم، وأن الحكومة لن تقف متفرجة على عمليات تهريب النفط، وستلاحق المتورطين، كما ستكشف الغطاء عن أي عمليات تهريب للثروة النفطية في مختلف المحافظات».

وتابع أن «الحكومة حريصة على تأمين استحقاقات جميع العراقيين في موازنة عام ٢٠٢٧، ومن ضمنهم أبناء إقليم كردستان»، مطمئناً شعب الإقليم بأن «القائد العام للقوات المسلحة عاكف على تأمين متطلبات العراقيين جميعاً».

وأكد العبودي أن «الدستور هو الضامن لوحدة العراق وحقوق الشعب»، مشيراً إلى أن «الشعب العراقي يؤمن بقدرة القوات المسلحة على حماية الثروة النفطية، وأن جهود القوات الأمنية مستمرة لتأمين ثروة الشعب العراقي».

ولفت إلى أن «الحكومة نجحت في استعادة ثقة المجتمع الدولي بالعراق»، موضحاً أن «الأموال المستردة من الفاسدين ستوضع في صندوق الأجيال»، وأن الحكومة حريصة على منع أي عمليات تهريب لثروات الوطن.

مصدر رسمي: الزيدي لا يعتزم إرسال قوات عسكرية إلى كردستان

الى ذلك أكد مصدر رسمي مخول أن الحكومة العراقية لا تعتزم إرسال قوات عسكرية إلى إقليم كردستان لإحكام السيطرة على المنافذ الحدودية، مشيراً إلى أن حل مشكلة التهريب عبر تلك المعابر يتم وفق آليات الدستور، وبالتنسيق بين السلطتين الاتحادية في بغداد، والإقليمية في أربيل.

وجاء الموقف الحكومي بعدما سادت مخاوف كردية من دخول قوات اتحادية إلى إقليم كردستان على خلفية تقارير استخبارية كشفت مسارات لتهريب النفط من كركوك والسليمانية (شمال) إلى إيران، ومنها إلى أفغانستان.

ونفى المصدر العراقي المخول أنباء متداولة عن قيام رئيس الحكومة علي الزيدي بتحريك قوات عسكرية لإحكام السيطرة على المنافذ الحدودية في الإقليم، الرسمية منها وغير الرسمية.

وقال المصدر الرسمي المخول لـ«الشرق الأوسط» إنه «لا وجود لمثل هذه النوايا على الإطلاق (...)، لن يحدث، لأنه لا حاجة لمثل هذا التصرف».

ودعا المصدر العراقي الأطراف المعنية بالأزمة إلى «تجنب لغة التصعيد، واللجوء إلى القنوات الرسمية لإيجاد الحلول المنسجمة مع القوانين السارية»، مشيراً إلى أن «الخلاف بين الإقليم والمركز يتعلق بالدرجة الأساس بمنافذ الإقليم التي تجري خلالها عمليات تهريب، ولا بد من السيطرة عليها بالتعاون بين بغداد وأربيل طبقاً للدستور».

ورجح المصدر اتجاه الأزمة الراهنة نحو الحل، لكنه أكد أن الحكومة الاتحادية تشترط أن تكون على دراية تامة بكل ما يجري في تلك المنافذ، كما هو الحال في بقية المنافذ بجميع أنحاء البلاد، والتي وضعت خطة متكاملة للسيطرة عليها، ومنع كل أشكال التهريب.

يجب الاحتكام للدستور و القرارات الأحادية لا تخدم أمن العراق واستقراره

بلاغ مشترك صادر عن الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني

أصدر الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني، بلاغا مشتركا الثلاثاء ٢٠٢٦/١١/٢٤، بشأن البيان الصادر اليوم عن الناطق باسم القوات المسلحة العراقية، فيما يأتي نصه:

إن البيان الصادر عن المتحدث باسم القوات المسلحة العراقية، والتطورات والإجراءات التي تشهدها العراق خلال الأيام الماضية، أمور غير متوقعة ومثيرة للدهشة بالنسبة لمواطني إقليم كوردستان.

يعلم الجميع أن إقليم كوردستان لم يطالب بأكثر من الحقوق المنصوص عليها في الدستور العراقي، وأن حقوقه الدستورية انتُهكت على مدى السنوات الماضية.

نؤكد أن على الجميع الالتزام بالدستور، وإذا كانت هناك مشكلة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، فيجب أن يكون الدستور هو الحكم بينهما، وأي إجراء أو قرار آخر ضد إقليم كوردستان، غير ما ينص عليه الدستور، يُعد مخالفًا للدستور.

إن إقليم كردستان ثمرة دماء شعب كوردستان ونضاله الطويل، وانتهاك حقوقه ومكتسباته خط أحمر. ونحن مع الحوار والشفافية والتفاهم، فالقرارات الأحادية الجانب لا تخدم أمن العراق واستقراره.

الاتحاد الوطني الكوردستاني

الحزب الديمقراطي الكوردستاني

٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٦



إقليم كوردستان، شريك أساسي في بناء العراق الجديد وصياغة دستوره

تلقينا باستغراب وقلق بالغين البيان الصادر عن الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة العراقية، ولا سيما أنه جاء في وقت يتواصل فيه الحوار بين إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية لمعالجة المسائل العالقة.

إننا نرفض رفضاً قاطعاً مخاطبة إقليم كوردستان بلغة عسكرية. وقد أثبتت التجارب أن هذا الأسلوب لا يحل أي مشكلة، ولا يخدم مصلحة العراق أو أي طرف آخر.

إن إقليم كوردستان، بوصفه شريكاً أساسياً في بناء العراق الجديد وصياغة دستوره، إذ يؤكد دعمه لحماية الثروات الوطنية وتطبيق القانون، يشدد على أن العلاقة بين أربيل وبغداد ومعالجة المشكلات يجب أن تقوم على أساس الدستور، واحترام الكيان الدستوري وحقوق إقليم كوردستان، والالتزام بمبادئ الشراكة والتفاهم.

وفي هذه المرحلة الحساسة، نؤكد أهمية الوئام ووحدة الصف الكوردستاني، وندعو جميع القوى والأطراف السياسية العراقية إلى التعامل بالحكمة والمسؤولية الوطنية. إن قوة إقليم كوردستان واستقراره قوة للعراق واستقراره، واحترام الدستور والنظام الفيدرالي هو الضمان لمستقبلنا المشترك.

نيجيرفان بارزاني
رئيس إقليم كوردستان
٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٦



لغة التصعيد لا تخدم مصالح الشعب العراقي

الحلبوسي: لا أحد فوق الدستور والقانون، ولا مجال للانتقائية في تطبيق أحكامهما

في ضوء التطورات الأخيرة وما تشهده العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان من تصعيد إعلامي بشأن عدد من الملفات الخلافية بين الجانبين، ندعو جميع الأطراف إلى تغليب المصلحة العليا للبلاد، والابتعاد عن لغة التصعيد التي لا تخدم مصالح الشعب العراقي، والعمل على معالجة الخلافات وفق الأطر الدستورية والقانونية.

ونؤكد أن أي خلاف يتوجب عرضه على المحكمة الاتحادية العليا التي تتولّى تفسير نصوص الدستور والفصل في المنازعات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم وفق المادة ٩٣ من الدستور، وأن قراراتها ملزمة لجميع السلطات وفق المادة ٩٤ من الدستور.

كما نشدِّد على أن الدستور هو القانون الأسمى والأعلى في البلاد، وهو الحاكم لعمل السلطات كافة، سواء على المستوى الاتحادي أم الإقليمي أم المحلي، وأننا لن نسمح لجميع الأطراف بالتجاوز على الدستور أو التنصل من الالتزامات المترتبة عليه، فلا أحد فوق الدستور والقانون، ولا مجال للانتقائية في تطبيق أحكامهما، وإن الالتزام بالدستور ليس خياراً سياسياً خاضعاً للمساومات، بل هو واجب ملزم للجميع دون استثناء.

ونؤكد أن مجلس النواب ملتزم بإقرار موازنة برامج عادلة ومنصفة، تضمن حقوق الجميع، وتحقّق العدالة في توزيع الموارد والثروات بين أبناء الشعب العراقي كافة دون تمييز.

هيبت الحلبوسي

رئيس مجلس النواب

٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٦





الاتحاد الوطني واليوم العالمي لمواجهة العنف ضد المرأة

دعم كامل لمطالب النساء وصون حقوقهن

أصدر المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، الثلاثاء ٢٠٢٦/١١/٢٥ بيانا بمناسبة اليوم العالمي لمواجهة العنف ضد المرأة، الذي يصادف الـ ٢٥ من تشرين الثاني من كل عام، مجددا دعمه لحقوق ومطالب نساء كوردستان.وفيما يأتي نص البيان:

في هذه المناسبة العالمية التي تُقام سنويا بهدف القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة، نجدد التأكيد على تكثيف جهودنا من أجل توفير المزيد من الحماية والدعم لحقوق ومطالب جميع نساء كوردستان، لكي يكنّ أكثر أماناً في بيئة العمل ومجالات المشاركة العامة، وتُتاح لهنّ فرص أكبر لتوظيف قدراتهنّ وإمكاناتهنّ.

في تاريخ شعبنا، وبشهادة الرحالة والمستشرقين، أدّت نساء وفتيات كوردستان وبكل حرية واعتزاز، دورهنّ في كافة ميادين خدمة المجتمع والوطن.

لذا، ومن خلال القضاء التام على حالات التحرش وجميع أشكال العنف ضد النساء، عبر القوانين والعادات الاجتماعية السائدة، وترسيخ مبادئ الحقوق والمساواة، يمكن تعزيز وتطوير هذا الدور الرصين لهنّ بشكل أكبر.

نجدد أمنياتنا بالنجاح لنضال النساء وصون حقوقهن.

المكتب السياسي
للاتحاد الوطني الكوردستاني
٢٠٢٦/١١/٢٥



السليمانية تحتضن فعاليات حملة الـ16 يوماً لمناهضة العنف ضد النساء

احتضنت قاعة الفن في مدينة السليمانية، الاثنين (٢٣ تشرين الثاني ٢٠٢٦)، ملتقى بعنوان «العدالة للمرأة»، ضمن فعاليات حملة الـ١٦ يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة، بمشاركة قوباد طالباني، وعدد من أعضاء البرلمان والناشطات والمهتمات بحقوق المرأة.

ونُظّم الملتقى من قبل مؤسسة فيجن للبحوث الاستراتيجية، بالتعاون مع المديرية العامة لمناهضة العنف ضد المرأة والأسرة.

وشهد الملتقى تقديم عدد من الأوراق البحثية، إلى جانب دراستين علميتين تناولتا أبرز التحديات والعقبات التي تعترض تحقيق العدالة للمرأة، فضلاً عن استعراض وتقييم الجهود والأنشطة المبذولة خلال السنوات العشر الماضية في مجال قضايا المرأة.

ويسعى الملتقى إلى مناقشة التحديات القائمة وصياغة توصيات عملية من شأنها الإسهام في حماية حقوق المرأة، وتعزيز آليات المساءلة، ودعم الجهود الرامية إلى ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة.



المرأة العراقية، كانت ولا تزال، ركن أساسي من أركان الأسرة والمجتمع

بيان فخامته بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، نستذكر المرأة العراقية التي واجهت على امتداد عقود، ظروفاً قاسية وتحديات استثنائية جراء الحروب والأزمات والنزوح والحرمان، لكنها ظلت حاضرة بقوة تسند أسرتها وتحافظ على تماسكها، وتواجه مع عائلتها مختلف المحن بصبر وإرادة.

لقد كانت المرأة العراقية، ولا تزال، ركناً أساسياً من أركان الأسرة والمجتمع، وشريكاً فاعلاً في الصبر والتضحية والعمل والبناء، وكان لها دور كبير في تجاوز أصعب المراحل، وما قدمته من تضحيات يستحق كل التقدير والإنصاف وأن يُقابل بمواقف عملية تعكس مكانتها ودورها في الحياة العامة.

إن من حق المرأة أن تعيش بأمان وكرامة بعيداً عن العنف والتمييز، وأن تتاح لها الفرصة كاملة للمشاركة في بناء الدولة وخدمة المجتمع.

تحية اعتزاز وتقدير لكل امرأة عراقية كانت سنداً لعائلتها، وقوة في مواجهة المحن، وأملاً في أصعب الظروف.

نزار ئاميدي

رئيس الجمهورية

الأربعاء ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٦



لقاءات ومباحثات الفخامة..

الحوار والشراكة والاحتكام للدستور.. مرتكزات الحراك السياسي لرئيس الجمهورية

في إطار الدور الدستوري والوطني لرئاسة الجمهورية في تعزيز التواصل بين القوى السياسية وترسيخ التفاهمات الوطنية، شهدت بغداد سلسلة من اللقاءات والمباحثات التي أجراها رئيس الجمهورية السيد نزار آميدي مع رئيس مجلس الوزراء وعدد من قادة القوى السياسية والشخصيات الوطنية، تناولت مستجدات الأوضاع في البلاد، والتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية، وسبل دعم الاستقرار وتجاوز الخلافات.

وتكتسب هذه اللقاءات أهميتها من توقيتها ومضامينها، في ظل الحاجة إلى تعزيز الثقة المتبادلة بين القوى السياسية، وتوسيع مساحات الحوار والتفاهم بشأن القضايا الوطنية، بما يضمن معالجة الملفات الخلافية عبر القنوات الدستورية والمؤسساتية، بعيداً عن التصعيد أو فرض الأمر الواقع، وبما يحفظ التوازن بين السلطات ويصون أسس النظام الاتحادي والتعددية السياسية.

كما تعكس اللقاءات تأكيداً على أهمية تغليب لغة الحوار والاحتكام إلى الدستور والقانون، بوصفهما المرجعية الجامعة لتنظيم العلاقة بين المؤسسات والقوى السياسية، وإيجاد حلول مستدامة للمشكلات والتحديات، من خلال التفاهمات الوطنية القائمة على الشراكة والمسؤولية واحترام المصالح المتبادلة.

وفي سياق متصل، شملت نشاطات رئيس الجمهورية تسليم مرسوم تعيين محافظ بابل الجديد، واستقبال أوراق اعتماد سفيري العراق لدى ألمانيا وفرنسا، فضلاً عن تأكيد تضامن العراق مع جمهورية مصر العربية في مصابها الأليم، وهي محطات تعكس تعدد مسارات عمل رئاسة الجمهورية على المستويات الوطنية والإدارية والدبلوماسية والإنسانية.

وتبرز في مجمل هذه التحركات أهمية الدور الجامع لرئاسة الجمهورية في تهيئة مناخات التفاهم، وتقريب وجهات النظر، ودعم مسارات الاستقرار والإصلاح والتنمية، انطلاقاً من أن معالجة الخلافات لا تتحقق إلا بالحوار المسؤول، والالتزام بالدستور، وترسيخ التفاهمات الوطنية التي تجعل المصلحة العليا للعراق ومواطنيه فوق سائر الاعتبارات.

مباحثات مع رئيس مجلس الوزراء

التقى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار آميدي، الأحد ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٢٦، رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي.

وجرت، خلال اللقاء الذي حضره وزير العدل الدكتور خالد شواني، ورئيس هيئة الحشد الشعبي السيد فالح الفياض، مناقشة عدد من الملفات والقضايا الوطنية، والإجراءات الحكومية في تنفيذ برامجها الإصلاحية والتنموية.

وشهد اللقاء التأكيد على أهمية مساندة القوى السياسية الوطنية لإجراءات الحكومة في ترسيخ الاستقرار، وحفظ هيبة الدولة وسيادتها، وتجاوز التحديات، بما يحقق المصلحة العليا للبلد والمواطنين.

مباحثات مع رئيس حزب تقدم

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الإثنين ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٢٦ ببغداد، رئيس حزب تقدم السيد محمد الحلبوسي.

وجرى، خلال اللقاء، بحث مستجدات الأوضاع السياسية في البلاد، وتبادل وجهات النظر بشأن التطورات الراهنة، وأهمية مواصلة الحوارات بين القوى السياسية والتفاهم حول القضايا الوطنية، بما يخدم استقرار البلاد ويستجيب لتطلعات المواطنين.

مباحثات مع الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق

التقى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الإثنين ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٢٦ في بغداد، الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق الشيخ قيس الخزعلي.

وجرى خلال اللقاء بحث الاوضاع العامة في البلاد وتطوراتها، حيث تم التأكيد على ضرورة ترسيخ الامن والاستقرار وتعزيز الحوار والتفاهم بين مختلف القوى السياسية وبما يحقق مصالح البلد ويلبي طموحات المواطنين في الارتقاء بالمستوى المعيشي والخدمي.

مباحثات مع رئيس تيار الحكمة الوطني

التقى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الاثنين ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٢٦ في بغداد، رئيس تيار الحكمة الوطني سماحة السيد عمار الحكيم.

وجرت، خلال اللقاء، مناقشة الأوضاع العامة في البلاد، إلى جانب مستجدات الوضع في المنطقة والتحديات الراهنة على المستويين المحلي والإقليمي، وتم التأكيد على أهمية وحدة الصف وتغليب المصالح العليا للبلد وتلبية تطلعات المواطنين.

استقبال مهدي كاظم العرداوي ويسلّمه مرسوم تعيينه محافظاً لبابل

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الثلاثاء ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٦، في بغداد، السيد مهدي كاظم العرداوي، حيث سلمه المرسوم الخاص بتعيينه محافظاً لبابل.

وأكد السيد الرئيس ضرورة الاهتمام بالواقع الخدمي والعمراني في المحافظة، والعمل على تلبية احتياجات

المواطنين وتحسين مستوى الخدمات المقدمة لهم، مشيراً إلى أهمية بذل الجهود وتكامل العمل بين الجهات المعنية، بما يضمن تنفيذ المشاريع الضرورية، وترسيخ الاستقرار وتحقيق التنمية في مختلف المجالات، كما عبّر فخامته عن تمنياته بالتوفيق للمحافظ الجديد في أداء مهامه.

بدوره، أكد محافظ بابل الجديد حرصه على تسخير الإمكانات كافة للارتقاء بواقع المحافظة، والعمل وفق توجيهات فخامته لخدمة أبناء بابل.

تسليم اوراق الاعتماد لسفيري العراق الجديدين لدى ألمانيا وفرنسا

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الاثنين ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، السفير فاضل الرحيم والسفير براء الحلبوسي، كلاً على حدة، وسلّمهما أوراق اعتمادهما سفيرين لجمهورية العراق لدى ألمانيا وفرنسا.

وأكد السيد الرئيس خلال اللقاءين، متانة العلاقات التي تجمع العراق بألمانيا وفرنسا ودول الاتحاد الأوروبي عموماً، وأهمية العمل على تعزيزها وتنميتها في مختلف المجالات، مشيراً إلى أهمية ترسيخ مبدأ العراق القائم على بناء علاقات متوازنة مع محيطه الإقليمي والدولي ترتكز على التعاون والتنسيق المشترك لدعم الأمن والسلم والاستقرار الإقليمي والدولي.

ولفت رئيس الجمهورية إلى الدور المهم للبعثات الدبلوماسية العراقية في تقديم الخدمات للعراقيين في الخارج ومتابعة أحوالهم، وتمثيل البلد وتعزيز حضوره على الساحة الدولية، متمنياً للسفيرين التوفيق والنجاح في أداء مهامهما الدبلوماسية الجديدة.

من جانبهما، ثمّن السفيران توجيهات فخامة رئيس الجمهورية، مؤكدين حرصهما على تمثيل البلد بما يعكس مكانته ومصالحه الوطنية والعمل على تنمية العلاقات الثنائية بين العراق وكل من ألمانيا وفرنسا.

برقية عزاء الى جمهورية مصر العربية الشقيقة

بقلوب يملؤها الحزن والأسى، تلقينا نبأ الحريق المؤسف في جمهورية مصر العربية الشقيقة في منطقة الوراق، والذي أسفر عن وفيات وإصابات بين المواطنين.

بأسم الشعب العراقي وباسمي شخصياً، نتقدم بخالص التعازي وصادق المواساة إلى فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي وإلى الشعب المصري الشقيق وإلى أسر الضحايا وذويهم بهذا الحادث الأليم، سائلين الله تعالى أن يتغمد المتوفين بواسع رحمته ويلهم أهلهم ومحبيهم الصبر والسلوان وأن يمنّ على المصابين بالشفاء العاجل.

وفي هذا المصاب الأليم، نؤكد تضامن جمهورية العراق مع جمهورية مصر العربية وشعبها الشقيق، ونسأل الله أن يحفظ مصر وأهلها من كل مكروه.

نزار ئاميدي

رئيس جمهورية العراق

الخميس ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٢٦

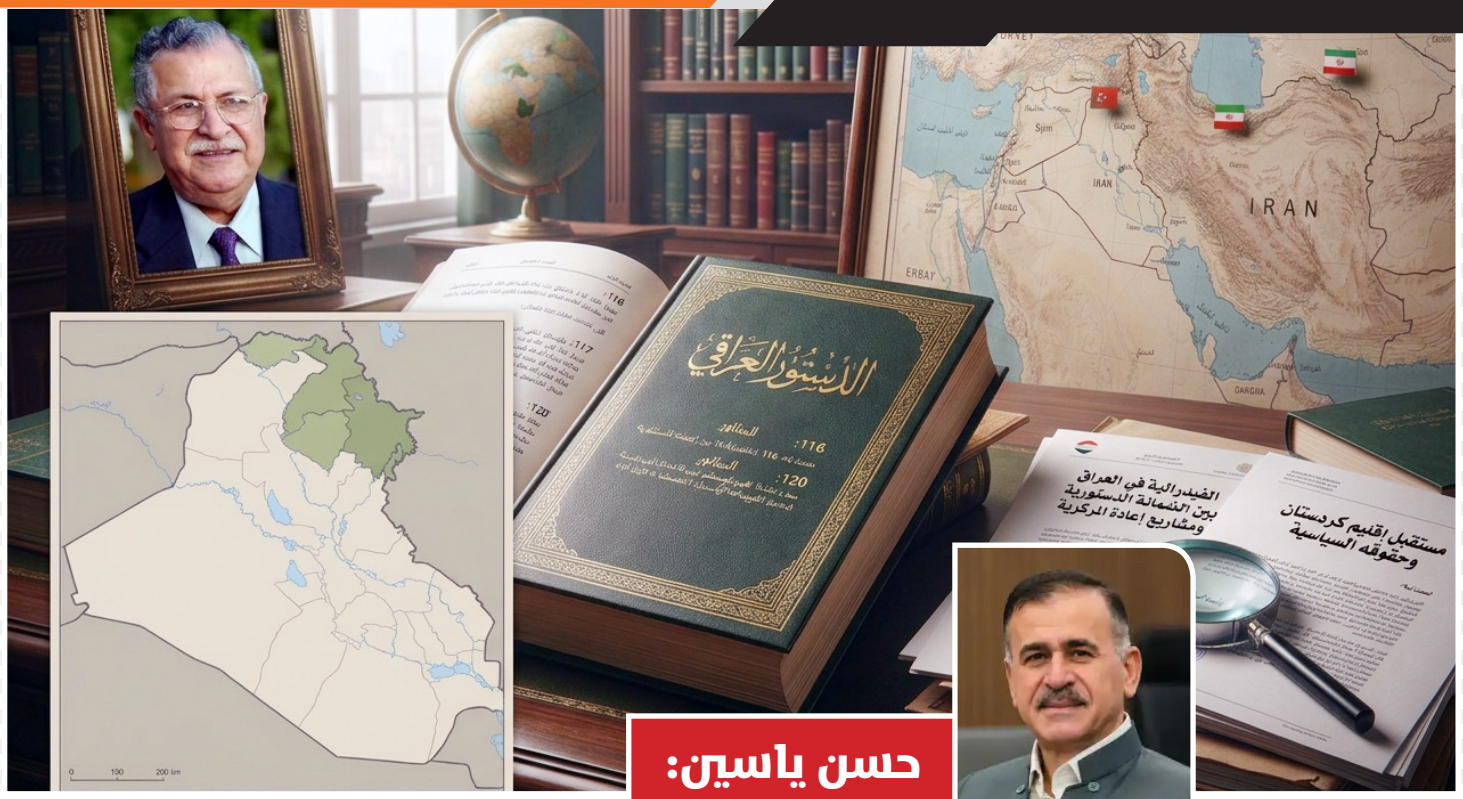

حسن ياسين:

الفيدرالية في العراق بين الضمانة الدستورية ومشاريع إعادة المركزية

مستقبل إقليم كردستان وحقوقه السياسية

دراسة تحليلية في أزمة النظام الفيدرالي العراقي، وتراجع الشراكة بين المركز والإقليم، وانعكاسات التحولات السياسية والإقليمية على القضية الكردية

*المرصد/وحدة الابحاث

مقدمة: لم تكن الفيدرالية في العراق مجرد صيغة إدارية لتوزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الأقليم، بل جاءت نتيجة تحولات سياسية وتاريخية عميقة، ارتبطت بطبيعة الدولة العراقية، وبإشكالية العلاقة بين

السلطة المركزية والمكونات القومية والسياسية، وبالتجربة التاريخية المريرة التي عاشها الشعب الكردي في ظل الدولة العراقية المركزية.

وقد شكل دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ منعطفا تاريخيا في طبيعة النظام السياسي العراقي، عندما أقر النظام الاتحادي (الفيدرالي)، واعترف بإقليم كردستان بوصفه إقليما اتحاديا قائما، له سلطاته التشريعية والتنفيذية والقضائية، واختصاصاته الدستورية، مع ضمان مجموعة من الحقوق والصلاحيات التي لا يجوز التعامل معها باعتبارها امتيازات سياسية مؤقتة أو منحة من الحكومة الاتحادية.

غير أن المفارقة السياسية تكمن في أن الفيدرالية، على الرغم من تثبيت أسسها في الدستور الدائم، لم تتحول إلى ثقافة سياسية راسخة لدى جميع القوى الحاكمة في بغداد، وهذا ما أدى الى عدم تشكل إقليم أو أقاليم أخرى و ظلت الفيدرالية في العراق مقتصرة من المركز و إقليم كردستان فقط. ورغم ذلك فما زالت العلاقة بين المركز والإقليم تتأرجح بين الاعتراف الدستوري من جهة، والممارسات السياسية والإدارية ذات النزعة المركزية من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، تبرز مؤشرات تدعو إلى التساؤل عن مستقبل النظام الاتحادي العراقي، ولا سيما في ظل النزاعات المتعلقة بالصلاحيات الدستورية، وإدارة الثروات الطبيعية، والموازنة العامة، والرواتب، والمعابر الحدودية، والتمثيل السياسي، فضلا عن محاولات بعض القوى السياسية إعادة إنتاج نموذج الدولة المركزية، بصورة تتعارض مع الفلسفة التي قام عليها دستور عام ٢٠٠٥.

إن خطورة هذه التحولات لا تقتصر على العلاقة بين بغداد وأربيل، وإنما تمتد إلى مستقبل الدولة العراقية نفسها، لأن إضعاف الفيدرالية يعني عمليا إضعاف إحدى أهم التسويات السياسية والدستورية التي قامت عليها الدولة بعد عام ٢٠٠٣.

ومن هنا، فإن دراسة هذه الظاهرة تستدعي تجاوز القراءة السياسية اليومية للخلافات بين الطرفين، والانتقال إلى تحليل بنية الدولة العراقية، وطبيعة النخب الحاكمة، وآليات توزيع السلطة والثروة، وتأثير البيئة الإقليمية والدولية في مستقبل الحقوق السياسية للشعب الكردي.

أولا: الإشكالية الدستورية والسياسية للفيدرالية العراقية

إن فهم أزمة الفيدرالية العراقية يتطلب العودة إلى طبيعة الدولة التي تأسست بعد عام ٢٠٠٣. فقد انتقل العراق، نظريا على الأقل، من نموذج الدولة المركزية الصارمة التي احتكرت السلطات السياسية والاقتصادية والأمنية، إلى نموذج الدولة الاتحادية الذي يقوم على توزيع الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات. وهذا التحول لم يكن مجرد تعديل في شكل الإدارة الحكومية، بل كان محاولة لإعادة بناء الدولة على أسس جديدة، تعترف بالتعدد القومي والسياسي، وتحد من احتكار السلطة، وتؤسس لشراكة دستورية بين المكونات والمناطق المختلفة. وقد جاء الاعتراف بإقليم كردستان في المادة (١١٧) من الدستور العراقي ليمنح هذا الإقليم وضعا دستوريا خاصا، في حين أكدت المواد (١١٦–١٢١) المبادئ الأساسية للنظام الاتحادي وصلاحيات الأقاليم.

ومن أهم هذه الضمانات:

* المادة (١١٦): تؤكد أن النظام الاتحادي يتكون من عاصمة لامركزية وأقاليم ومحافظات وإدارات محلية.
* المادة (١١٧): تعترف بإقليم كردستان وسلطاته القائمة بوصفه إقليما اتحاديا.
* المادة (١٢٠): تمنح كل إقليم الحق في وضع دستور خاص به يحدد سلطاته وآليات ممارستها، بما لا يتعارض مع الدستور الاتحادي.
* المادة (١٢١): تمنح سلطات الإقليم صلاحيات تشريعية وتنفيذية وقضائية، وتحدد حقه في ممارسة الاختصاصات غير الحصرية للحكومة الاتحادية.
* المادة (١١٥): تمنح الأولوية لقانون الأقاليم والمحافظات في حالة التعارض بشأن الاختصاصات المشتركة، وفق الشروط الدستورية الواردة فيها.

إن هذه المواد لا تترك الفيدرالية العراقية رهينة التفاهمات السياسية المتغيرة، بل تجعلها جزءا من البناء الدستوري للدولة. وبالتالي، فإن أي محاولة لتقليص صلاحيات الإقليم ينبغي أن تخضع لمعيار دستوري واضح، لا لموازين القوى السياسية أو المصالح الحزبية المؤقتة.

وهنا تظهر الإشكالية الأساسية: كيف يمكن لدولة أن تعترف دستوريا بالنظام الاتحادي، بينما تتجه بعض ممارساتها السياسية والإدارية نحو إعادة تركيز السلطة في المؤسسات الاتحادية؟

إن هذه المفارقة تكشف عن وجود فجوة بين النص الدستوري والممارسة السياسية، وهي فجوة لا يمكن تفسيرها بالخلافات الإدارية وحدها، بل ترتبط أيضا بطبيعة الثقافة السياسية للنخب الحاكمة، ومدى استعدادها لقبول تقاسم السلطة والثروة والنفوذ.

ثانيا: النزعة المركزية وإعادة إنتاج الدولة التقليدية

من الناحية النظرية، تقوم الفيدرالية على مبدأ توزيع السلطة بين مستويين أو أكثر من مستويات الحكم، بحيث يتمتع كل مستوى باختصاصات دستورية محددة، ولا يكون أحدهما مجرد تابع إداري للآخر. وقد تناولت نظريات الفيدرالية، ولا سيما لدى ويليام رايكر (William Riker)، طبيعة التفاوض السياسي والمؤسساتي الذي ينشأ بين الحكومات الاتحادية والوحدات المكونة للاتحاد. كما تبرز في كتابات دانيال إيلعازر (Daniel J. Elazar) أهمية الفيدرالية بوصفها نظاما يقوم على التعاقد السياسي وتقاسم السلطة، لا على إخضاع الأطراف المحلية لإرادة المركز.

ومن هذا المنظور، يمكن قراءة التحولات في العراق باعتبارها صراعا بين فلسفتين سياسيتين:

الفلسفة الأولى: الدولة الاتحادية التعددية

وتقوم على الاعتراف بالتنوع القومي والسياسي، وتوزيع السلطات، واحترام الاختصاصات الدستورية للإقليم، وإدارة الثروات الوطنية وفق قواعد العدالة والشراكة.

الفلسفة الثانية: الدولة المركزية ذات النزعة الاحتكارية

وتقوم على توسيع نفوذ المؤسسات الاتحادية، وتقليص استقلالية المؤسسات الإقليمية، وإخضاع الملفات المالية والإدارية والسياسية لإرادة المركز، حتى في المسائل التي منح الدستور الأقاليم صلاحيات بشأنها.

ولا يعني ذلك أن كل ممارسة اتحادية تمثل بالضرورة انتهاكا للفيدرالية، فالحكومة الاتحادية تمتلك اختصاصات حصرية، كما أن الدستور يحدد اختصاصات مشتركة وأخرى إقليمية. لكن المشكلة تبدأ عندما يتحول تفسير الاختصاصات الدستورية إلى وسيلة لإعادة توزيع السلطة بصورة أحادية.

إن النزعة المركزية في العراق لا يمكن فصلها عن الإرث التاريخي للدولة العراقية، فقد تشكلت المؤسسات السياسية والإدارية لعقود طويلة في ظل نظام شديد المركزية، وكانت السلطة السياسية والعسكرية والاقتصادية متمركزة في بغداد.

وبعد عام ٢٠٠٣، تغير الإطار الدستوري، لكن التحول في الثقافة السياسية لم يكن بالسرعة نفسها. فبعض النخب التي شاركت في تأسيس النظام الجديد ظلت تنظر إلى الدولة من منظور المركز، وتتعامل مع الصلاحيات الإقليمية باعتبارها استثناء ينبغي ضبطه، لا باعتبارها جزءا أصيلا من نظام الحكم. وهذا ما يجعل الصراع حول الفيدرالية صراعا على طبيعة الدولة العراقية ومستقبلها، وليس مجرد خلاف بين حكومتين.

ثالثا: الصراع المالي والنفطي بوصفه أداة لإعادة تشكيل العلاقة بين بغداد وأربيل

يعد الملف المالي والنفطي من أكثر الملفات تعقيدا في العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، لأنه يجمع بين المصالح الاقتصادية والسيادة الدستورية والتوازنات السياسية.

ومنذ عام ٢٠١٤، أصبحت مسألة حصة الإقليم من الموازنة الاتحادية والرواتب وإدارة صادرات النفط من أبرز مظاهر الخلاف بين الطرفين. وقد أدى توقف تصدير نفط الإقليم عبر خط الأنابيب إلى ميناء جيهان التركي في عام ٢٠٢٣ إلى تفاقم الأزمة المالية، وأصبح ملف الرواتب أحد أبرز تجليات الصراع السياسي.

وتشير تقارير وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA) الصادرة في ديسمبر ٢٠٢٥ إلى استمرار التوتر بين بغداد وأربيل بسبب الخلافات حول الإيرادات النفطية وغير النفطية والتحويلات المالية، وما ترتب عليها من تأخر صرف رواتب موظفي الإقليم وتوقفها في بعض الفترات.

لكن الأهمية السياسية لهذه الأزمة لا تكمن في الجانب المالي وحده، بل في تحول الحقوق المالية لموظفي الإقليم إلى موضوع تفاوض سياسي متكرر. فالمواطن الكردي الذي يعمل في مؤسسة حكومية، أو يعتمد على راتبه الشهري لإعالة أسرته، يجد نفسه في كثير من الأحيان ضحية خلافات لا يمتلك أي تأثير في قراراتها.

وهنا تظهر إشكالية خطيرة تتعلق بتحويل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية إلى أدوات ضغط سياسي. فإذا كانت الرواتب استحقاقا قانونيا ودستوريا، فإن استخدامها في الصراع بين الحكومتين يضعف الثقة بمؤسسات الدولة، ويحول العلاقة الاتحادية إلى علاقة قائمة على المساومة بدلا من الالتزام الدستوري.

وفي المقابل، لا يمكن إغفال مسؤولية حكومة الإقليم عن إدارة الإيرادات وتقديم البيانات المالية والالتزام بالتفاهمات والقوانين النافذة. فالفيدرالية ليست إعفاء من المساءلة المالية، ولا تعني أن المؤسسات الإقليمية تعمل خارج إطار الرقابة والمحاسبة.

ومن هنا، فإن الحل لا يكون بإخضاع الإقليم ماليا للمركز، ولا بإبعاد مؤسساته عن الرقابة، وإنما بإقامة نظام مالي اتحادي شفاف، يستند إلى قانون النفط والغاز، وتوزيع عادل للإيرادات، وآليات رقابة مشتركة ومستقرة.

التطورات السياسية والمالية في عام ٢٠٢٦

تقدم المفاوضات المتعلقة بموازنة عام ٢٠٢٧ مثالا حديثا على استمرار هذه الإشكالية. فقد أشارت تقارير منشورة في نوفمبر ٢٠٢٦ إلى أن مسودة الموازنة تتضمن تخصيص نسبة ١٢٫٧٪ للإقليم، في حين تسعى حكومة الإقليم إلى رفع النسبة إلى ١٤٫١٤٪ استنادا إلى نتائج التعداد السكاني لعام ٢٠٢٤.

كما يستمر الخلاف بشأن كميات النفط المطلوب تسليمها إلى الحكومة الاتحادية، إذ تشير التقارير إلى مطالبة بغداد بتسليم ٤٠٠ ألف برميل يوميا، مقابل اقتراح إقليم كردستان كميات تتراوح بين ٢٥٠ و٢٨٠ ألف برميل يوميا. وهذه الأرقام تعكس أن الخلاف لم يعد محصورا في مسألة صرف الرواتب، بل أصبح يتعلق بقواعد توزيع الثروة وتحديد الالتزامات المالية والصلاحيات الاقتصادية بين الطرفين.

إن استمرار هذه الخلافات دون تسوية قانونية ومؤسساتية دائمة يهدد بتحويل الفيدرالية إلى نظام شكلي، تكون فيه الحقوق الدستورية قائمة على الورق، بينما تتوقف ممارستها الفعلية على طبيعة العلاقة السياسية بين بغداد وأربيل.

رابعا: المحكمة الاتحادية العليا وإشكالية تفسير الدستور

لا يمكن دراسة مستقبل الفيدرالية العراقية من دون التوقف عند دور المحكمة الاتحادية العليا، باعتبارها المؤسسة الدستورية المسؤولة عن تفسير الدستور والفصل في النزاعات بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم.

ومن حيث المبدأ، فإن وجود محكمة دستورية مستقلة يمثل ضمانة أساسية لحماية النظام الاتحادي، لأنها تمنع تجاوز الاختصاصات وتوفر مرجعية قانونية لحل الخلافات. لكن الإشكالية تظهر عندما تتحول القرارات القضائية ذات التأثير المباشر على مؤسسات الإقليم إلى موضوع خلاف سياسي ودستوري واسع. ومن أبرز الأمثلة على ذلك قرارات المحكمة الاتحادية الصادرة في ٢١ شباط ٢٠٢٤ بشأن توطين رواتب موظفي الإقليم، وكذلك القرارات المتعلقة بقانون انتخابات برلمان كردستان. فقد تضمنت القرارات المتعلقة بالرواتب آليات لصرف مستحقات الموظفين من خلال المصارف الاتحادية، وربطت ذلك بحصة الإقليم من الموازنة، كما أكدت ضرورة تسليم الإيرادات النفطية وغير النفطية إلى الخزينة الاتحادية وفق الأطر القانونية. وفي الجانب الانتخابي، تضمنت القرارات تعديلات جوهرية على الإطار القانوني لانتخابات برلمان الإقليم، من بينها تقليص عدد المقاعد إلى مئة، وإسناد إدارة العملية الانتخابية إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

ومن الضروري هنا التمييز بين أمرين:

* ممارسة المحكمة لاختصاصها الدستوري والقضائي، وهو أمر ضروري لحماية الدستور.
* تقييم الآثار السياسية والمؤسساتية لقراراتها، ومدى انسجام تفسيرها مع فلسفة النظام الاتحادي وتوازن السلطات.

فليس من المنهج العلمي اعتبار كل قرار يصدر عن المحكمة ضد موقف حكومة الإقليم دليلا تلقائيا على استهداف الفيدرالية، كما لا يصح اعتبار جميع القرارات القضائية محصنة من النقد والتحليل لمجرد صدورها عن مؤسسة دستورية.

إن استقلال القضاء لا يتعارض مع نقد الأحكام، بل إن النقد العلمي والقانوني جزء من ضمانات بناء القضاء الدستوري. ومن هنا، فإن المطلوب هو ترسيخ استقلال المحكمة الاتحادية، وتطوير الإطار القانوني المنظم لعملها، وضمان عدم تحول الخلافات السياسية إلى عوامل مؤثرة في تفسير الدستور.

خامسا: الانقسام السياسي الكردي وإضعاف الموقف التفاوضي للإقليم

من الأخطاء المنهجية في تحليل أزمة الفيدرالية العراقية إرجاع جميع أسباب تراجع صلاحيات إقليم كردستان إلى سياسات الحكومة الاتحادية وحدها، من دون دراسة العوامل الداخلية التي ساهمت في إضعاف الموقع السياسي للإقليم.

فالفيدرالية لا تحمي نفسها بالنصوص الدستورية فقط، وإنما تحتاج أيضا إلى مؤسسات قوية وأن يكون الإقليم نفسه ذو نظام سياسي مستقر وفيدرالي داخل الإقليم نفسه، وقيادة تمتلك رؤية مشتركة، وقدرة على التفاوض باسم الإقليم بعيدا عن الحسابات الحزبية الضيقة.

ومنذ تأسيس مؤسسات إقليم كردستان، ظل التنافس بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني عاملا أساسيا في تشكيل الحياة السياسية للإقليم. وعلى الرغم من أن التعددية الحزبية تمثل ظاهرة طبيعية في الأنظمة الديمقراطية، فإن المشكلة تظهر عندما يتحول التنافس الحزبي من جهة ومن جهة أخرى تمسك الديمقراطي بهيمنته على مفاصل حكومة الإقليم الناتجة عن الحسابات الحزبية الضيقة إلى انقسام في القرار السياسي والإداري، وإلى ازدواجية في إدارة المؤسسات العامة.

لقد أدت الخلافات بين الحزبين الرئيسيين وتمسك السلطة المنفذة في حكومة الإقليم بالهيمنة الحزبية للحزب الديمقراطي و نبذ الشراكة الحقيقية في الحكم مع الإتحاد الوطني إلى إضعاف القدرة التفاوضية للإقليم في عدد من الملفات المصيرية، وأصبحت بغداد في بعض الأحيان تتعامل مع مراكز سياسية متعددة داخل كردستان بدلا من التعامل مع موقف مؤسساتي موحد.

وهنا ينبغي طرح سؤال جوهري: كيف يستطيع إقليم كردستان الدفاع عن صلاحياته الدستورية في مواجهة المركز، إذا كانت مؤسساته السياسية لا تمتلك موقفا موحدا بشأن القضايا الاستراتيجية؟

إن الانقسام الداخلي الناتج عن عدم إحترام قيادة الحزب الديمقراطي في حكومة الإقليم للشراكة، لا يضعف حكومة الإقليم وحدها، بل يضعف الفكرة الفيدرالية نفسها، لأن قوة الإقليم في النظام الاتحادي لا تقاس فقط بمساحته الجغرافية أو موارده الاقتصادية، وإنما بمدى تماسك مؤسساته وقدرتها على ممارسة اختصاصاتها الدستورية.

وقد أشار تقرير لمعهد Pay Institute نشر في أكتوبر ٢٠٢٦ إلى أن التنافسات السياسية الداخلية والشلل المؤسساتي في إقليم كردستان أضعفا موقعه التفاوضي مع بغداد، وأسهمَا في تآكل سلطاته الفيدرالية. وهذه ملاحظة مهمة لأنها تنقل جانبا من النقاش من مسؤولية المركز وحده إلى مسؤولية النخب السياسية الكردية وبالذات قيادتها أيضا.

ومن منظور علم الاجتماع السياسي، يمكن تفسير هذه الظاهرة من خلال مفهوم ضعف المؤسسات (Institutional Weakness)، إذ تصبح المؤسسات العامة أقل قدرة على أداء وظائفها عندما تخضع للتنافس بين مراكز القوى

الحزبية. كما يمكن ربطها بمفهوم الدولة الحزبية، عندما تتداخل حدود الحزب والسلطة والإدارة، بحيث تصبح المؤسسات الحكومية في بعض الحالات، خاصة لدى حكومة الإقليم التاسعة، امتدادا لمراكز النفوذ الحزبي بدلا من أن تكون مؤسسات عامة مستقلة. وبالتالي، فإن الدفاع عن الفيدرالية يتطلب إصلاحا سياسيا داخليا بما ينسجم مع إقليم فيدرالي حقيقي في مؤسساتها، لا يقل أهمية عن مواجهة النزعة المركزية في بغداد.

سادسا: العامل الإقليمي والدولي ومستقبل الحقوق السياسية للشعب الكردي

لا يمكن فهم مستقبل الفيدرالية العراقية بمعزل عن البيئة الإقليمية والدولية التي تتحرك فيها الدولة العراقية وإقليم كردستان. فالعراق يقع في منطقة تتشابك فيها المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية لدول إقليمية ودولية متعددة، وتنعكس هذه المصالح بصورة مباشرة أو غير مباشرة على طبيعة العلاقة بين بغداد وأربيل. وتتعامل القوى الإقليمية مع القضية الكردية وفق حساباتها الاستراتيجية الخاصة، وليس بالضرورة وفق مفهوم الحقوق القومية أو المبادئ الديمقراطية.

ومن هنا، ينبغي التمييز بين الاعتراف بحقوق الشعب الكردي بوصفها حقوقا سياسية ودستورية، وبين توظيف القضية الكردية في الصراعات الإقليمية. فبعض القوى الإقليمية لا تنظر إلى تعزيز الاستقلالية السياسية لإقليم كردستان باعتباره تطورا إيجابيا بالضرورة، بل قد تراه مؤثرا في توازناتها الداخلية والإقليمية، ولا سيما في ظل وجود القضية الكردية في أكثر من دولة في المنطقة.

كما أن بعض المواقف الإقليمية تتعامل مع استقرار العراق من منظور الحفاظ على مركز سياسي قوي في بغداد، الأمر الذي قد يخلق تعارضا بين مصالح هذه القوى وبين تعزيز اللامركزية السياسية في العراق.

لكن من الضروري علميا عدم التعامل مع القوى الإقليمية باعتبارها كتلة واحدة متجانسة، فلكل دولة حساباتها وعلاقاتها ومصالحها المتغيرة، وقد تتعاون مع إقليم كردستان في ملفات اقتصادية وأمنية، بينما تختلف معه في ملفات سياسية أخرى.

١. تركيا والقضية الكردية

تحتل تركيا موقعا مهما في معادلة إقليم كردستان، نظرا للحدود المشتركة والعلاقات التجارية والاقتصادية والنفطية والأمنية. وقد شهدت العلاقات بين أنقرة وأربيل مراحل من التعاون الاقتصادي والسياسي، إلا أن هذا التعاون لم يكن منفصلا عن الحسابات الأمنية التركية المتعلقة بالقضية الكردية. ومن ثم، فإن العلاقة بين تركيا وإقليم كردستان لا يمكن اختزالها في التعاون الاقتصادي، بل ينبغي فهمها ضمن سياق التوازنات الأمنية والسياسية الإقليمية.

٢. إيران والتوازنات السياسية العراقية

تمتلك إيران نفوذا سياسيا وأمنيا واسعا داخل العراق، وترتبط بعلاقات مع قوى وأحزاب عراقية مختلفة، كما أن لها اعتبارات خاصة تجاه إقليم كردستان بسبب الحدود والمصالح الأمنية والسياسية. وبالتالي، فإن الموقف الإيراني

من الفيدرالية العراقية يتأثر بحسابات متعددة، تتعلق بنفوذها داخل العراق وبطبيعة العلاقات بين القوى السياسية العراقية والكردية.

٣. الولايات المتحدة والقوى الدولية

لعبت الولايات المتحدة دورا أساسيا في التحولات السياسية التي أعقبت عام ٢٠٠٣، وأسهمت في تأسيس النظام السياسي الجديد الذي أقر الفيدرالية. كما ظلت العلاقات الأمريكية مع إقليم كردستان ذات أهمية في الملفات الأمنية والسياسية والاقتصادية. لكن لا ينبغي افتراض أن الدعم الدولي للفيدرالية يعني دعما مطلقا لجميع المطالب السياسية الكردية، لأن السياسة الدولية تقوم أساسا على المصالح والتوازنات، وقد تتغير أولويات الدول الكبرى تبعا للظروف الإقليمية والدولية.

٤. القضية الكردية بين الحقوق والتوظيف السياسي

إن القضية الكردية في العراق ليست مجرد مسألة إدارية تتعلق بتوزيع الصلاحيات بين أربيل وبغداد، بل هي قضية سياسية وتاريخية مرتبطة بحقوق شعب يمتلك خصوصيته القومية والثقافية والسياسية. ولهذا، فإن أي محاولة لإضعاف الوضع الدستوري لإقليم كردستان يجب أن تقرأ في ضوء تأثيراتها على الحقوق السياسية للشعب الكردي.وفي المقابل، فإن الدفاع عن هذه الحقوق ينبغي ألا يتحول إلى مجرد خطاب سياسي أو أداة للتنافس الحزبي، بل يجب أن يستند إلى الدستور والقانون والمؤسسات الديمقراطية.

إن أخطر ما يمكن أن تتعرض له القضية الكردية هو أن تصبح حقوقها موضوعا للمساومة بين القوى الإقليمية والدولية، أو ورقة ضغط في الصراعات بين الأحزاب العراقية والكردية.

سابعا: هل تتجه الفيدرالية العراقية نحو التراجع؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب التمييز بين التراجع القانوني والتراجع السياسي والعملي. فمن الناحية القانونية، ما زال الدستور العراقي يعترف بالنظام الاتحادي وبإقليم كردستان بوصفه إقليما اتحاديا، ولا يمكن إلغاء هذه المكانة بمجرد قرار سياسي أو إداري عابر.أما من الناحية السياسية، فإن تراجع الثقة بين بغداد وأربيل، واستمرار النزاعات المالية والنفطية، وتداخل الصلاحيات، وضعف آليات تنفيذ الدستور، كلها عوامل تشير إلى وجود أزمة حقيقية في تطبيق الفيدرالية.

أما من الناحية العملية، فتظهر المشكلة عندما تصبح ممارسة الصلاحيات الدستورية للإقليم مرتبطة بقدرة الحكومة الاتحادية على توفير التمويل أو الموافقة على ترتيبات إدارية معينة، أو عندما تتقلص قدرة المؤسسات الإقليمية على اتخاذ القرارات ضمن اختصاصاتها. وبذلك يمكن القول إن الفيدرالية العراقية لا تواجه بالضرورة إلغاء دستوريا مباشرا، لكنها تواجه خطرا أكثر تعقيدا، يتمثل في إفراغها من مضمونها السياسي والمؤسساتي مع الإبقاء على شكلها القانوني والدستوري.

وهذا النوع من التراجع قد يكون أكثر خطورة من التراجع الصريح، لأنه يحدث بصورة تدريجية من خلال القرارات والإجراءات والتفسيرات القانونية والتفاهمات السياسية المتغيرة.

إن استمرار هذا المسار قد يؤدي إلى نشوء نظام هجين، يحتفظ بالاسم الفيدرالي، لكنه يمارس في الواقع أشكالا متزايدة من المركزية. ومن ثم، فإن السؤال لا يتعلق فقط بمستقبل إقليم كردستان، وإنما بمستقبل التجربة الدستورية العراقية برمتها.

ثامنا: السيناريوهات المحتملة لمستقبل الفيدرالية في العراق

في ضوء المعطيات السياسية والدستورية والاقتصادية، يمكن تحديد ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمستقبل العلاقة بين بغداد وأربيل.

السيناريو الأول: استمرار التراجع التدريجي للفيدرالية

يقوم هذا السيناريو على استمرار الخلافات السياسية والمالية، مع بقاء المؤسسات الاتحادية في موقع أقوى من المؤسسات الإقليمية، وتراجع قدرة حكومة الإقليم على ممارسة بعض اختصاصاتها بصورة مستقلة. وقد يؤدي استمرار هذا المسار إلى تحول الفيدرالية إلى إطار دستوري شكلي، بينما تتزايد مركزية القرار السياسي والاقتصادي والإداري في بغداد.

وتزداد احتمالات هذا السيناريو في ظل استمرار الانقسام السياسي الكردي، وعدم وجود استراتيجية موحدة للدفاع عن الحقوق الدستورية للإقليم.

السيناريو الثاني: إعادة بناء الشراكة الاتحادية

يمثل هذا السيناريو الخيار الأكثر انسجاما مع دستور عام ٢٠٠٥، ويقوم على معالجة الخلافات بين بغداد وأربيل من خلال الحوار السياسي والمؤسسات الدستورية.

ويتطلب ذلك تشريع القوانين الاتحادية التي تأخر إقرارها، وفي مقدمتها قانون النفط والغاز، وتنظيم العلاقة المالية بين الطرفين، وضمان انتظام الرواتب، وتحديد الصلاحيات المشتركة والحصرية بصورة لا تترك المجال للتفسيرات السياسية المتضاربة.

كما يتطلب توحيد المؤسسات الإقليمية وتعزيز الشراكة بين القوى السياسية الكردية.

السيناريو الثالث: تصاعد الأزمة الدستورية والسياسية

يقوم هذا السيناريو على استمرار التصعيد بين المركز والإقليم، وتزايد القرارات والإجراءات المتعارضة، وتراجع الثقة السياسية، بما قد يؤدي إلى أزمة دستورية أوسع.

وفي هذه الحالة، لن تقتصر التداعيات على إقليم كردستان، بل قد تمتد إلى بقية المحافظات والمكونات العراقية، خصوصا أن نجاح الفيدرالية يرتبط بقدرة النظام السياسي على احترام التعددية وتوزيع السلطة.

ومن الناحية التحليلية، فإن السيناريو الثاني هو الأكثر استقرارا، لكنه يحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية من الطرفين، وليس إلى اتفاقات مؤقتة تعقد عند كل أزمة مالية ثم تعود الخلافات من جديد.

تاسعا: متطلبات حماية الفيدرالية وإعادة بناء العلاقة بين بغداد وأربيل

إن مواجهة التراجع المحتمل للفيدرالية لا تتحقق من خلال الخطاب السياسي وحده، وإنما تتطلب مجموعة من الإصلاحات الدستورية والسياسية والمؤسساتية.

١. الالتزام الفعلي بالدستور العراقي

ينبغي أن يكون الدستور المرجعية الأساسية في تنظيم العلاقة بين بغداد وأربيل، وأن تلتزم جميع السلطات الاتحادية والإقليمية بحدود اختصاصاتها، بعيدا عن محاولات فرض الأمر الواقع.

٢. تشريع قانون النفط والغاز

إن استمرار غياب إطار تشريعي اتحادي شامل ومتفق عليه لإدارة النفط والغاز يمثل أحد أهم أسباب الصراع. ولذلك، فإن تشريع قانون واضح وعادل لإدارة الموارد الطبيعية وتوزيع الإيرادات أصبح ضرورة دستورية واقتصادية.

٣. ضمان الحقوق المالية للإقليم

ينبغي وضع آلية ثابتة وشفافة لصرف المستحقات المالية ورواتب الموظفين، بحيث لا تتحول هذه الحقوق إلى أدوات ضغط في الصراعات السياسية.

٤. إصلاح النظام السياسي في إقليم كردستان

إن توحيد المؤسسات الأمنية والإدارية والمالية، وتعزيز استقلالية البرلمان والقضاء، وتجاوز ازدواجية القرار الحزبي، تمثل شروطا أساسية لاستعادة القوة السياسية للإقليم.

٥. بناء استراتيجية كردية موحدة

من الضروري أن تتفق القوى السياسية الكردية على الحد الأدنى من الثوابت الوطنية والدستورية، وأن تتعامل مع بغداد من خلال وفد تفاوضي موحد وبرنامج سياسي واضح، بدلا من تعدد المواقف والمطالب.

٦. تعزيز الدور الرقابي للبرلمان العراقي

ينبغي أن يمارس مجلس النواب الاتحادي دوره في مراقبة تنفيذ الدستور، وضمان حقوق الأقاليم والمحافظات، وعدم السماح بتحويل الأغلبية السياسية في المركز إلى وسيلة لفرض إرادة أحادية على بقية مكونات الدولة.

٧. تحييد الحقوق الاجتماعية عن الصراع السياسي

ينبغي عدم استخدام الرواتب والخدمات العامة وحقوق المواطنين وسائل للضغط السياسي، لأن هذه الحقوق لا تخص الحكومات والأحزاب، بل تخص المواطنين الذين لا ينبغي أن يتحملوا نتائج الخلافات السياسية.

٨. تطوير آليات حل النزاعات الاتحادية

من الضروري إنشاء آليات مؤسساتية دائمة للحوار والتحكيم والتفاوض بشأن الخلافات المالية والإدارية، حتى لا تتحول كل مشكلة إلى أزمة سياسية جديدة.

الخاتمة: الفيدرالية ليست منحة من بغداد، بل استحقاق دستوري

إن أزمة الفيدرالية في العراق تمثل واحدة من أكثر الإشكاليات السياسية والدستورية تعقيدا في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣، لأنها تكشف عن استمرار الصراع بين منطق الدولة المركزية ومنطق الدولة الاتحادية. فعلى الرغم من أن دستور عام ٢٠٠٥ أقر النظام الفيدرالي واعترف بإقليم كردستان وسلطاته القائمة، لكن التطبيق العملي لهذا النظام ما زال يواجه عقبات سياسية ومؤسساتية واقتصادية عميقة.

إن ما يجري بين بغداد وأربيل لا يمكن اختزاله في خلاف حول الموازنة أو النفط أو الرواتب، بل ينبغي فهمه بوصفه صراعا على طبيعة الدولة العراقية، وعلى حدود السلطة، وعلى مفهوم الشراكة السياسية، وعلى مستقبل التعددية القومية والدستورية في البلاد.

ومن هنا، فإن محاولات إعادة إنتاج الدولة المركزية، سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة، تمثل تحديا حقيقيا للفلسفة الدستورية التي قام عليها النظام العراقي الجديد. لكن المسؤولية لا تقع على الحكومة الاتحادية وحدها، فالنخب السياسية الكردية خاصة القيادة السياسية في إقليم كردستان تتحمل بدورها مسؤولية كبيرة عن حماية التجربة الفيدرالية، من خلال تجاوز الانقسامات الحزبية، وبناء مؤسسات موحدة، وتقديم مشروع سياسي كردي واضح في إطار الدولة الاتحادية.

إن أخطر ما يمكن أن تواجهه كردستان ليس فقط تقليص بعض صلاحياتها الدستورية، وإنما فقدان القدرة السياسية والمؤسساتية على الدفاع عن تلك الصلاحيات.فالإقليم الذي لا يمتلك مؤسسات موحدة وقرارا سياسيا مشتركا، يصبح أكثر عرضة للضغوط الخارجية، وأكثر ضعفا في مواجهة محاولات إعادة المركزية.

وفي المقابل، لا تستطيع بغداد بناء دولة مستقرة من خلال إضعاف الأقليم أو تقليص صلاحياتها، لأن وحدة الدولة لا تتحقق بإخضاع مكوناتها، وإنما تتحقق بالاعتراف المتبادل بحقوقها الدستورية والسياسية.

كما أن القوى الإقليمية والدولية التي تتعامل مع القضية الكردية من منظور مصالحها الاستراتيجية لا يمكن أن تكون بديلا عن الإرادة السياسية الكردية، ولا عن بناء المؤسسات القادرة على حماية الحقوق الدستورية. ولذلك، فإن الدفاع عن الفيدرالية ينبغي أن يكون مشروعا سياسيا ودستوريا ومجتمعيا متكاملا، لا مجرد رد فعل على القرارات الصادرة من بغداد.

إن الفيدرالية ليست منحة تقدمها الحكومة الاتحادية لإقليم كردستان، وليست امتيازا سياسيا يمكن تقليصه وفق موازين القوى، بل هي صيغة دستورية لبناء الدولة العراقية، واستحقاق سياسي وقانوني يرتبط بحقوق الشعب الكردي وبمستقبل الديمقراطية والتعددية في العراق.

وإذا كانت الفيدرالية قد جاءت لمعالجة أزمة الدولة المركزية، فإن إضعافها وإفراغها من مضمونها قد يعيد العراق إلى المعضلة التاريخية ذاتها التي حاول دستور عام ٢٠٠٥ معالجتها وتجاوزها.



لقاء مكي:

جرف الصخر واختبار حدود القوة والنفوذ

*مركز الجزيرة للدراسات

لا تكمن أهمية منطقة جرف الصخر في اتهامات تهريب النفط وحدها، بل في أن ملفاً ظلت الدولة عاجزة عن التعامل معه ميدانياً لأكثر من عقد من الزمن، عاد فجأةً إلى صدارة المواجهة بين الحكومة والفصائل المسلحة. فالمنطقة باتت اختباراً عملياً لما يعنيه شعار «حصر السلاح بيد الدولة»: هل تملك بغداد القدرة على دخول مناطق النفوذ المسلح والتحقيق فيها وفرض سلطتها، أم أن قدرتها تبقى مشروطة بتفاهمات القوى التي يفترض أن تخضع للقانون؟

وينبغي هنا ضبط توصيف ما حدث: دخلت لجنة تحقيق إلى جرف الصخر بمرافقة أمنية، وأعلنت الحكومة لاحقاً عزمها إدخال القوات الرسمية وفرض انتشارها في المنطقة. لكن ذلك لا يعني حتى الآن استعادةَ السيطرة الأمنية والإدارية الكاملة، ولا يعني أن كتائب حزب الله سلمت مواقعها أو سلاحها. والفرق بين دخول لجنة تحقيق وبين انتقال السيطرة الدائمة هو جوهر الاختبار المقبل.

رمزية جرف الصخر

تقع مدينة جرف الصخر على نهر الفرات جنوب غربي بغداد، وتعتبر من مناطق حزام العاصمة العراقية، لكنها تتبع إداريا لمحافظة بابل. بلغ عدد سكان المدينة قبل سيطرة تنظيم الدولة عليها في صيف عام ٢٠١٤؛ ما بين ١٢٠ و١٤٠ ألف نسمة، غالبيتهم من العرب السنة الذين يمتهنون الزراعة. كما أن بعضهم كان يعمل في مجمعين كبيرين للتصنيع العسكري أقيما ضمن الحدود الإدارية للمدينة منذ ثمانينيات القرن الماضي، أولهما منشأة الحكم، وهي مختصة بالأبحاث البيولوجية، وتعرضت للتفتيش الدولي في التسعينيات. والثاني منشأة القعقاع، وهو مجمع ضخم لإنتاج مكونات الصواريخ والوقود الصلب والرؤوس الحربية والذخائر والمتفجرات. وقد تسربت تقارير إعلامية بأن الفصائل المسلحة استخدمت المنشأتين للتصنيع أو لتخزين الأسلحة، لكن ذلك لم يَجر التأكد منه بسبب إغلاق المدينة منذ السيطرة عليها قبل ١٢ عاما، كما لم يَجر التأكد من معلومات صحفية عن وجود إيراني واسع في هذه المنطقة، ذي طبيعة استخبارية واستشارية بشكل خاص.

دخلت جرف الصخر إلى التداول الإعلامي بعدما كانت من أولى المناطق التي تمكنت القوات العراقية من استردادها من تنظيم الدولة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤ بعد أشهر قليلة من سيطرته عليها في صيف العام ذاته. وما بين سيطرة التنظيم وطرده، تعرض سكان المدينة للتنكيل والتهجير بشكل جماعي. وكان مجلس محافظة بابل قد أعلن بعد طرد داعش عن إغلاق المدينة مدة ٨ أشهر «لرفع العبوات الناسفة ومعالجة الدور المفخخة» قبل السماح بعودة السكان إليها، لكن الإغلاق استمر منذ ذلك الحين، ولم يسمح للسكان بالعودة، وظلوا نازحين في مناطق عشوائية قرب المدينة أو بعيدا عنها.

وقد مثلت جرف الصخر رمزا مهما لقوة الفصائل المسلحة ونفوذها، حيث شمل حظر دخول المدينة جميع الأطراف الحكومية العراقية ومنهم رئيس الوزراء وقوات الجيش، ولم يتمكن أو ربما لم يجرؤ ٤ رؤساء حكومات تعاقبوا على المنصب منذ ذلك الحين على كسر هذا الحظر، وهو ما جعل دخول المدينة لغرض التحقيق في موضوع تهريب النفط، يحظى بكل هذه الأهمية، لأنه أول دخول لقوات عراقية منذ ١٢ عاما إلى مدينة تقع على مقربة من العاصمة بغداد. والأمر ذاته ينطبق على تهجير السكان، حيث فشلت جميع الدعوات والمحاولات إلى عودة أهالي جرف الصخر لأسباب إنسانية أو قانونية، وظلت كتائب حزب الله ترفض ذلك بدعوى المخاوف الأمنية.

من مكافحة التهريب إلى اختبار السيادة

في ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٦ دخلت إلى جرف الصخر، لجنة تحقيق حكومية عالية المستوى، بصحبة قوة أمنية ضخمة، في خطوة غير مسبوقة، للتحقيق في معلومات استخبارية عن شبهات تهريب النفط بعد سرقته من أنبوب حكومي يمر بالمدينة، وإقامة خزانات ومصاف غير شرعية. وحسبما أعلنه المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة،

خلصت لجنة التحقيق إلى صحة المعلومات الاستخبارية بشأن تهريب النفط ووجود منشآت نفطية وحالات تلاعب، وقد أمر رئيس الوزراء علي الزيدي بإحالة المتورطين إلى القضاء دون تحديد هوياتهم أو مواقعهم داخل كتائب حزب الله، وإعفاء ٩ مسؤولين أمنيين وإداريين من مناصبهم.

في المقابل، نفت كتائب حزب الله الاتهامات، وقالت إن اللجنة لم ترصد خرقاً للأنابيب، وإن ما وجدته خزانات وقود ومنشأة لتحسين جودة الوقود مخصصة للاستخدامات العسكرية. وكشفت تقارير صحفية أن لجنة التحقيق أبلغت الزيدي، في تقريرها النهائي، أنها واجهت صعوبات كبيرة خلال عملها الميداني داخل جرف الصخر، وأن كتائب حزب الله قيدت حركة أعضاء اللجنة ولم تسمح لهم بالدخول إلى عمق المنطقة وإجراء عمليات التفتيش على نحو كامل، ما حال دون الوصول إلى جميع المواقع التي كانت اللجنة تسعى لمعاينتها والتحقق منها.

وأفادت تقارير صحفية أن اللجنة لم تتحرك بحرية كاملة، وأن بعض المواقع التي فحصتها جرى الاتفاق عليها مسبقاً، بينما نفى مسؤول في شركة خطوط الأنابيب أن تكون معاينة جزء محدود من الخط كافية للحكم على كامل مساره. ويبدو أن الأمر برمته سيحتاج إلى حسم لحقيقته من خلال القضاء الذي بدأ النظر في القضية. والعنصر الأهم بعد ذلك، هو إعلان المتحدث باسم الحكومة العراقية أن القوات المسلحة ستدخل جرف الصخر، وأن مهلة خروج كتائب حزب الله من المدينة جرى تحديدها. لم يقدم المتحدث تواريخ محددة لتنفيذ ذلك، لكن مراسل الجزيرة نقل عن مصدر مسؤول أن الموعد النهائي لخروج الكتائب ودخول القوات الحكومية هو يوم الجمعة ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٦. ويبدو أن الزيدي يريد استثمار الزخم السياسي والشعبي الذي تحقق بعد إجراءات التحقيق في موضوع تهريب النفط.

لا تتعلق إرادة الزيدي بسطَ السيطرة الحكومية على جرف الصخر، بمجرد محاولة لمنع تهريب النفط، بل هي مقدمة واضحة المعالم لامتلاك عنصر السيطرة والمبادرة في طريق تحقيق رؤيته لاحتكار الدولة للسلاح، وإنهاء وجود الفصائل المسلحة مع نهاية يونيو/حزيران ٢٠٢٧. والبدء من جرف الصخر، كان أمرا محسوبا بعناية، حيث تمثل هذه المدينة نموذجاً لفشل الدولة في السيطرة على أجزاء من أراضيها، وعدم احتكارها للقرار الأمني، بما يشمل قرارات الحرب والسلم. وسيكون للإجراءات الحكومية اللاحقة، وردود فعل الفصائل، والقوى السياسية المؤيدة لها، وربما أطراف خارجية، وكذلك معالجة الحكومة للمطالبات بعودة الأهالي إلى جرف الصخر؛ أثر مباشر في تحديد مستقبل عملية حصر السلاح، وتعزيز مفهوم السيادة المطلقة.

ما الذي تغير في معادلة الفصائل؟

أول المتغيرات هو انتقال الحكومة من إدارة ملف السلاح بوصفه مفاوضات عامة، إلى اختبار ملموس لسلطة الدولة في بقعة محددة. فالتفاوض على «تنظيم السلاح» يمكن أن يبقى مفتوحاً على تعريفات مرنة. أما دخول لجنة رسمية إلى منطقة مغلقة، ثم إعلان نية نشر القوات فيها، فينقل الخلاف إلى سؤال مباشر: من يملك قرار الأمن؟ ومن يحدد الوصول إلى الأرض والمنشآت؟

والمتغير الثاني، هو دخول المال العام والموارد النفطية في قلب النزاع. فعندما تعرض الحكومة القضية على أنها تهريب للنفط، فإنها تحاول بناء شرعية أوسع لإجراءاتها، تتجاوز الخلاف السياسي مع فصيل مسلح إلى حماية الإيرادات العامة ومحاسبة المقصرين. كما أن إقالة ٩ مسؤولين تشير إلى أن الحكومة لا توجه الاتهام إلى جهة مسلحة فحسب، بل تعترف أيضاً بمسؤولية مؤسساتها المحلية عن قصور الرقابة. لكن التحقيق سيكتسب صدقية أكبر إذا

نُشرت أدلته الفنية، وأُتيح للقضاء فحصها، وشملت المحاسبة المسؤولين الرسميين والمتهمين من أي جهة على قدم المساواة.

وبالمقابل فإن تورط كتائب حزب الله في جرائم التعدي على أموال عامة، يعمل على التأثير البالغ بسردية «المقاومة» التي تتبناها الكتائب، وهي بالطبع أكبر فصيل عراقي مسلح موال لإيران. وقبل إثارة موضوع تهريب النفط في جرف الصخر، تعرضت الكتائب لاتهامات بالاستحواذ على مشاريع استثمارية وعقارات وعقود حكومية بملايين الدولارات، وجرى بالفعل إلغاء بعض هذه العقود في الموصل، كما جرى تسريب مذكرة قضائية باعتقال نجل زعيم الكتائب بتهم إرهابية تشمل قتل مدنيين واختطاف مواطنين، وشن هجمات على منشآت ومواقع. بمعنى آخر، تحويل كتائب حزب الله من فصيل «مقاوم» إلى منظمة «إجرامية» تنتهك القانون.

والمتغير الثالث، هو أن كتائب حزب الله نفسها ربطت في بيانها بين اتهامات التهريب وملف السلاح، ووصفت التحقيق بأنه ضغط للتخلي عن السلاح، مؤكدة أن «الجرف والسلاح» ينبغي أن يبقيا خارج الصراع السياسي. هذا الربط يكشف أن الطرفين يقرآن القضية باعتبارها اختباراً لموقعهما في الدولة: الحكومة تسعى لإثبات أن وجود السلاح لا يمنح حصانة من التحقيق، بينما تسعى الكتائب لمنع تحويل الترتيبات المحلية إلى سابقة تمهد لنزع سلاحها أو تقليص نفوذها الأوسع.

وهنا ينبغي التمييز بين استعادة موقع أو منطقة، وبين نزع سلاح الفصيل. فقد تنجح الحكومة في نشر قواتها بجرف الصخر، بينما تبقى الأسلحة الثقيلة وسلاسل القيادة وشبكات التعبئة والتمويل خارج السيطرة الفعلية للدولة. كما أن الفصائل قد تحافظ على وجودها السياسي والاقتصادي حتى لو تراجع حضورها العلني في المنطقة. ويرى تحليل لمركز ستيمسون الامريكي أن جوهر المسألة العراقية ليس عدد الأسلحة فقط، بل الجهة التي تملك سلطة إصدار الأمر باستخدامها، والتحكم بالقيادة والقدرات العملياتية.

وقد كانت حكومة الزيدي قد جعلت يوم ٣٠ سبتمبر/أيلول موعداً أولياً لوضع السلاح خارج سيطرة الدولة تحت سلطتها، بالتزامن مع انسحاب قوات التحالف الدولي. لكن الموعد لم يتحقق، ونُقل لاحقاً أن الحكومة مددته إلى ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠٢٧، بينما أكدت أوساط حكومية أن العملية ستتم تدريجياً عبر الحوار. وقد أظهرت المواقف تفاوتاً بين الفصائل: بعض المجموعات أبدت قبولاً بدرجات من الاندماج أو تسليم السلاح، في حين رفضت كتائب حزب الله وحركة النجباء وفصائل أخرى نزع السلاح بصيغته الشاملة، وربطت ذلك بخروج القوات الأجنبية أو بشروط سيادية وأمنية أوسع.

لهذا يُرجح أن يبدأ أيُ تقدم في جرف الصخر بإعادة توزيع المسؤولية الأمنية وفتح نقاط الدولة وفرض قواعد على الحركة والمنشآت، لا بتسليم شامل وفوري لترسانة الفصيل. وقد يقبل بعض قادة الفصائل بإجراءات تُقدم على أنها «تنظيم» أو «دمج» أو إعادة انتشار، بينما يحتفظون بقدراتهم المستقلة عملياً. مثل هذا الترتيب قد يخفف احتمال الصدام المباشر، لكنه لا يحقق احتكار الدولة للسلاح ما لم يشمل القيادة والقرار والتمويل، لا المظهر الإداري وحده.

وتكشف جرف الصخر أيضاً أن نجاح الدولة لا يُقاس بالانتشار الأمني فقط، فالمنطقة ظلت مغلقة أمام سكانها المهجرين منذ استعادتها من تنظيم الدولة عام ٢٠١٤. لذلك، حتى لو استعادت الحكومة السيطرة على المواقع العسكرية والطرق في المدينة، فإن السيادة ستظل ناقصة، ما لم تضع مساراً آمناً لعودة الأهالي وتسوية الملكية، وقد تتكرس سلطة جديدة من دون معالجة المظالم التي عمقت انعدام الثقة.

إيران بين احتواء التصعيد وحماية النفوذ

ليس من الضروري أن تختار طهران بين دعم الفصائل أو دعم الحكومة بصيغة صفرية. الأرجح أن تسعى إلى منع صدام عراقي داخلي واسع، مع الحفاظ على قدرة الفصائل الحليفة على التأثير في القرار الأمني والسياسي. فدمج التشكيلات رسميا داخل أجهزة الدولة قد يكون مقبولاً لإيران إذا لم يؤد إلى إنهاء استقلالها العملياتي. ويشير تحليل مركز ستيمسون إلى أن طهران قد تفضل تسويةً تحفظُ القدرات الأساسية للفصائل وتغير لغة الملف من «نزع السلاح» إلى «تنظيمه ودمجه». لكن ذلك يظل تقديراً تحليلياً، لا دليلاً على قرار إيراني معلن بشأن جرف الصخر تحديداً.

لهذا فإن نفي الحكومة العراقية وجود وساطة أو تدخل إيراني في ملف جرف الصخر، لا يحسم سؤال النفوذ الإيراني الأوسع. فالنفوذ لا يعمل دائماً عبر توجيه علني من طهران؛ بل عبر روابط سياسية وأمنية وشبكات مصالح، وقدرة الحلفاء المحليين على التأثير في قرارات الدولة. وفي تقرير لرويترز عن مساعي نزع السلاح، وصفت مصادر عراقية الفصائل بأنها مرتبطة بالحرس الثوري، مشيرة إلى أن الزيدي يحتاج إلى دعم طهران، كما يحتاج إلى الحفاظ على علاقته بواشنطن. وهذه هي معضلة الحكومة: تطبيق إجراءات سيادية من دون تحويلها إلى مواجهة مع القوى التي تمتلك أدوات ضغط داخل مؤسسات الدولة نفسها.

واشنطن والدعم المشروط لبغداد

تمنح قضية جرف الصخر واشنطن مؤشراً عملياً على جدية بغداد في ضبط الفصائل المسلحة، بعدما ارتبط ملف نزع السلاح بالتزامات الزيدي تجاه إدارة الرئيس دونالد ترمب وبالانسحاب الامريكي المعلن. لكن نجاح الحكومة في دخول المنطقة لا يعني تلقائياً أن واشنطن ستعد الملف منتهياً؛ فالمعيار الامريكي المرجح هو منع الهجمات، والحد من استقلال القرار المسلح، وحماية المصالح الامريكية، وتقليص قدرة الفصائل على استخدام موارد الدولة ونفوذها ضد السياسة الامريكية.

وفي الوقت نفسه، لا تستطيع بغداد الاستجابة لهذا الضغط بطريقة تُظهر الحكومة كأنها تنفذ مطلباً امريكياً ضد مكون عراقي. لذلك تحرص على تقديم الملف باعتباره حماية للمال العام وفرضاً للقانون والسيادة. وإذا تحولت جرف الصخر إلى مواجهة عسكرية بين القوات الحكومية والفصائل، فقد تزيد الضغوط الامريكية على بغداد، لكن الحكومة ستواجه أيضاً اتهاماً داخلياً بأنها تجر البلاد إلى صراع بالوكالة. أما إذا جرى اتفاق يحفظ للفصائل السلاح والقيادة المستقلة مع تغيير مواقعها أو أسمائها، فقد ترى واشنطن أن الحكومة خففت الاحتكاك من دون معالجة جوهر المشكلة.

ومن هنا تتحدد العلاقة «العراقية الامريكية الإيرانية» بوصفها موازنة تحت الضغط، لا انتقالاً بسيطاً من محور إلى آخر. تريد واشنطن دولة قادرة على منع استخدام الأراضي العراقية ضدها، وتريد طهران ألا يؤدي ذلك إلى تفكيك شبكة نفوذها، بينما تسعى بغداد إلى استمرار التعاون مع الولايات المتحدة دون خسارة التوازن السياسي الداخلي أو دفع إيران وحلفائها إلى التصعيد.

السيناريوهات الممكنة

السيناريو الأول:

تسوية تدريجية، حيث تنشر الحكومة قواتها أو توسع وجودها في مواقع محددة، وتُفتح بعض الطرق والمنشآت أمام

مؤسسات الدولة، بينما يجري التفاوض على وضع التشكيلات المسلحة والسلاح الثقيل. ويسمح ذلك للزيدي بإظهار تقدم، وللفصائل بتجنب خسارة مفاجئة، لكنه قد يترك جوهر استقلالها العسكري قائماً. وقد يتضمن هذا السيناريو مقاربة تسمح بخروج الكتائب مقابل دخول فصائل محددة من الحشد الشعبي حصرا مكانها. كانت السردية الحكومية تحدثت سابقا عن ان القوات البديلة ستكون مختلطة من الجيش والحشد ومكافحة الإرهاب، ولذلك، سيكون الاقتصار على قوات من الحشد فقط، إشارة إلى حل وسط لتجنب صدام محتمل.

السيناريو الثاني:

احتواء شكلي للتصعيد، إذ تتراجع حدة الخطاب وتُحال القضية إلى القضاء، أو يجري تمديد المهلة الممنوحة للكتائب، وتأجيل خطوات السيطرة الكاملة للقوات الحكومية. يتيح هذا السيناريو تجنب الاشتباك، لكنه يضعف صدقية الحكومة ويجعل مهلة يونيو/حزيران ٢٠٢٧ أقرب إلى موعد تفاوض جديد منها إلى نهاية فعلية لنزع السلاح.

السيناريو الثالث:

مواجهة مسلحة محدودة إذا حاولت الدولة فرض انتشار واسع من دون اتفاق، أو اعترضت الفصائل بالقوة. هذا السيناريو ليس مستبعداً، لأن جرف الصخر ذات قيمة أمنية ورمزية عالية، ومن المتوقع أن يعتبر الزيدي أن النجاح فيها يقوده إلى النجاح في تحقيق هدفه بنزع سلاح الفصائل. وهذا السبب بالذات، سيجعل الفصائل حساسة جدا تجاه موضوع جرف الصخر، لأنه سيكون مقدمة للمتغيرات اللاحقة، ومنها مصير الفصائل ووجودها العسكري والسياسي ومصالحها الاقتصادية، وقد لا يتردد بعضها في استخدام قدراته العسكرية لحماية هذه المصالح.

في الحالات السابقة القريبة مما يحدث حول جرف الصخر، كان السلوك النمطي في العراق، هو تأجيل اتخاذ القرارات الحاسمة، ومن ثم الوصول إلى حلول وسط، لا غالب فيها، خاصة إذا تعلق الأمر بخلافات أو صراعات شيعية. لكن في الوضع الجديد، فإن الزيدي -كما يصدر عنه رسميا- ما زال مصرا على تنفيذ وعيده، وقد سرت معلومات غير رسمية عن زيارة قام بها قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني إسماعيل قآاني إلى بغداد، اجتمع خلالها مع الزيدي، لايجاد مخرج مناسب للأزمة من وجهة نظر طهران.

لقد تحولت جرف الصخر من ملف تهجير وأمن محلي إلى اختبار لحدود سلطة الدولة على الفصائل، وحدود السيادة، والقدرة الفعلية على تنفيذ قرار حصر السلاح، وإذا دخلت القوات الرسمية ودخلت معها مؤسسات النفط والقضاء والإدارة، فسيكون ذلك تقدماً ملموساً في فرض الولاية الحكومية، وسيمنح الزيدي زخما قويا لمواصلة مسار نزع السلاح والسيطرة على قرار الحرب والسلم، لكنه أيضا سيضع الفصائل أمام خيارات مواجهة شاملة مع الحكومة إن لم تختر الاندماج في الدولة.

سيحاول رئيس الوزراء علي الزيدي تحويل جرف الصخر إلى سابقة تؤكد أن مؤسسات الدولة تستطيع دخول مناطق النفوذ المسلح، دون أن يدفع ذلك العراق إلى مواجهة داخلية. وستكون العلامة الفاصلة على نجاح هذا المسار واضحة: هل تستطيع القوات الرسمية دخول المدينة والتحرك وتطبيق القانون؟ وهل يعود سكان المنطقة إلى بيوتهم؟ وهل يُحاسَب المتهمون بأدلة قابلة للفحص القضائي؟ بدون هذه العناصر، سيبقى إعلان السيطرة أقرب إلى إعادة ترتيب النفوذ منه إلى إنهائه.

*باحث أول في مركز الجزيرة للدراسات، وأستاذ دكتور في الإعلام والدعاية من جامعة بغداد.



رستم محمود:

تهريب وإتاوات واحتكار... الإمبراطورية المالية للفصائل العراقية

من المعابر إلى العقود الحكومية

*مجلة «المجلة» اللندنية»السعودية»

كشفت أحداث «جرف الصخر» الأخيرة في العراق الغطاء عن ملف اقتصادي سياسي معقد في البلاد، يتعلق باتهامات بامتلاك فصائل مسلحة شبكات اقتصادية موازية، مستغلة سيطرتها على مناطق مغلقة عليها أو يصعب وصول مؤسسات الدولة إليها. وهي تمارس ذلك عبر طيف واسع ومغلف من الشبكات والأدوات التنفيذية، التي تمتد من الاستحواذ على العقود الحكومية والنفوذ في بعض القطاعات الاقتصادية مرورا بالسيطرة على مسارات العبور والمنافذ الحدودية، وصولا إلى فرض الإتاوات وتهريب النفط وممارسة الضغوط الأمنية على رجال الأعمال، بما يتيح لهذه الفصائل بناء مصادر تمويل ونفوذ تتجاوز الأطر الاقتصادية الرسمية.

تستمد الفصائل المسلحة قدرتها على ممارسة هذه الأعمال من نفوذها السياسي وامتداداتها داخل المؤسسات الأمنية والحكومية، فضلا عن سطوتها الميدانية، ولا سيما في المناطق التي خضعت لتنظيم «داعش» سابقا. فعلى الرغم من استعادة القوات العراقية تلك المناطق، لا تزال قدرة مؤسسات الدولة على فرض سلطتها الكاملة متفاوتة، في

ظل استمرار نفوذ فصائل مسلحة في أجزاء من نينوى والأنبار وصلاح الدين.

في هذا السياق، نشأت علاقة متشابكة بين المجالات العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية، أتاحت لبعض الفصائل تحويل حضورها المسلح إلى نفوذ مؤسسي واقتصادي، وتوسيع قدرتها على التأثير في إدارة الموارد والأنشطة التجارية في مناطق من وسط العراق وغربه.

ثلاثة مستويات وثلاث مراحل

يقسم الخبراء في الشأن العراقي ظاهرة استيلاء التنظيمات المسلحة على الحياة الاقتصادية في البلاد إلى ثلاثة مستويات، ويعيدونها إلى بدايات تأسيس النظام السياسي الجديد في العراق عام ٢٠٠٣، ويحددون ثلاث مراحل مرت بها تلك العملية.

فالأحزاب السياسية التي هيمنت على النظام في البلاد وقتئذ، سيطرت على كميات هائلة من الأموال العامة، ضاعفتها عبر عمليات الفساد، التي كانت مشيدة على ثنائية السيطرة على العقود الحكومية وتهريب النفط.

وأصدر مكتب المحاسبة الحكومي الامريكي (GAO) عام ٢٠٠٧ تقريرا في شأن قطاعي النفط والكهرباء في العراق، أشار فيه إلى وجود تفاوت بين تقديرات وزارة الخارجية الامريكية لإنتاج النفط الخام، البالغة ٢٫١ مليون برميل يوميا، وصادراته، البالغة ١٫٥ مليون برميل يوميا، خلال عام ٢٠٠٦، وبين التقديرات التي قدمتها وزارة الطاقة الامريكية، وأشارت إلى أن مستويات الإنتاج تقل بما يتراوح بين ١٠٠ ألف و٣٠٠ ألف برميل يوميا. ولفت مسؤول في مكتب المحاسبة الحكومي الامريكي لاحقا إلى أن «قصور أنظمة قياس الكميات، وإعادة حقن النفط، والفساد، والسرقة، وأعمال التخريب، تفسر هذا التفاوت، الذي تتراوح قيمته بين ٥ ملايين و١٥ مليون دولار يوميا، أو ما يعادل نحو ١٫٨ إلى ٥٫٥ مليارات دولار سنويا».

غير أن تقرير المكتب كان قد سُرب إلى صحيفة «نيويورك تايمز» قبل نشره. وفي تحليل، ركز جيمس غلانز على الفجوة التي تراوحت بين ١٠٠ ألف و٣٠٠ ألف برميل يوميا، مشيرا إلى أن التهريب قد يكون أحد التفسيرات المحتملة لها. وأثار التقرير غضب وزارة النفط العراقية بوقتها، إذ لفت متحدث باسمها إلى أنه استند إلى «معلومات أداء غير صحيحة نشرتها وسائل الإعلام، بعيدا عن جميع المصادر التابعة لوزارة النفط العراقية»، وخلط بين المشتقات النفطية والنفط الخام، واعتمد على «بيانات تشغيلية» لا علاقة لها بالمحاسبة المالية». ورفضت الوزارة الاتهامات بتهريب النفط الخام، معتبرة أنها تستند إلى «اختلالات محاسبية، وليس إلى أدلة جنائية تثبت وجود شبكات منظمة للتهريب».

وفي تقرير نشرته كلية الحرب التابعة للجيش الامريكي عام ٢٠٠٩، بعنوان «المجرمون والميليشيات والمتمردون: الجريمة المنظمة في العراق»، وثق الباحث فيل ويليامز تورط جماعات مسلحة، بينها «جيش المهدي»، في أنشطة سرقة النفط وتحويل مساراته وتهريبه، مشيرا إلى حصول الميليشيات، وفق أحد التقديرات، على نحو ٣٠ في المئة من أرباح هذه التجارة.

وكشف تحقيق لمعهد صحافة الحرب والسلام عام ٢٠٠٧ عن نفوذ فصائل مسلحة وأحزاب سياسية في شبكات تهريب النفط بالبصرة، شمل التحكم بمسارات التهريب والموانئ وتوفير الحماية للمهربين، مقابل حصص من العائدات. ووثق التحقيق اتهامات بتورط ضباط ومسؤولين في تسهيل عمليات تهريب قُدرت قيمتها بنحو ٥٠ مليون دولار خلال عامين.

صُرفت معظم عائدات الاختلاس وقتئذ (٢٠٠٣–٢٠١٠) في مجالين، إما لشراء العقارات وأصول في الخارج، أو لإعادة تشكيل البنية العسكرية والأمنية والتنظيمية للفصائل، التي صارت كيانات موازية للجيش والأجهزة الأمنية. وبذا

تحولت تلك الأحزاب العقائدية إلى مراكز قوى ضمن النواة الصلبة للدولة، لا تعمل كمؤسسات سياسية أو حكومية فحسب، بل كتحالفات ضخمة، تجمع السياسة بالمال والسطوة الفصائلية.

في مرحلة لاحقة (٢٠١٠-٢٠١٤) تم تأسيس العشرات من الشركات الرديفة، التي كانت تتلقف العقود الحكومية من الأحزاب السياسية التي تتتألف منها الحكومة الاتحادية، وتنفذها صوريا فحسب، دون أن تخضع لأية مراقبة أو مساءلة أو محاكمة، أو ما صار يُعرف في الأحاديث العامة في البلاد بـ»العطايا»، التي كانت المنبت الأول لبروز طبقة رجال الأعمال الجدد، الذين كانوا من أعضاء الجيل الثاني من أبناء الساسة الذين قدموا من الخارج وقادة الفصائل.

في المرحلة الأخيرة، منذ أن بدأت الحرب على تنظيم «داعش» في العام ٢٠١٤ وحتى الآن، غدت هذه الفصائل تتصرف وكأن مؤسسات الدولة وقوانينها غير نافذة. إذ هيمنت اقتصاديا على جغرافيات واسعة ومغلقة لصالحها، في موازاة تأسيس العديد من المصارف الخاصة والمعابر الحدودية غير الرسمية مع إيران، بغية مساعدة طهران في تجاوز العقوبات الدولية وتبييض الأموال لصالحها. وخضعت منذ سنوات عدة لعقوبات متتالية من وزارة الخزانة الامريكية، واصطدمت أخيرا مع الحكومة العراقية.

مؤسسة «المهندس» نموذجا

في أواخر عام ٢٠٢٢، وافقت الحكومة العراقية على تأسيس «مؤسسة المهندس العامة»، برأسمال أولي قدره ١٠٠ مليار دينار عراقي (قرابة ٧٤ مليون دولار)، لتكون بمثابة الذراع الاقتصادية لـ»الحشد الشعبي»، محاكية تجربة «خاتم الأنبياء للإنشاءات» التابع للحرس الثوري الإيراني. ولم يقتصر نطاق أنشطتها المعلنة على الإنشاءات والبنية التحتية، بل امتد إلى الزراعة والصناعة والتعدين واستيراد المعدات، فضلا عن الدخول في المناقصات والعقود الحكومية.

وفي ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥، فرضت وزارة الخزانة الامريكية عقوبات على شركة «المهندس» العامة، واتهمتها بأنها خاضعة لسيطرة «كتائب حزب الله»، وأنها تستخدم نظام التعاقد من الباطن لتحويل الأموال من العقود الحكومية العراقية. وقالت الوزارة إن الشركة سهلت إحالة عقود حكومية إلى شركات مقابل عائدات غير مشروعة، وإن شركة «بلدنا للاستثمارات الزراعية» تعمل واجهة تجارية لها.

تشكلت «مؤسسة المهندس» بعد أسابيع قليلة من تولي رئيس الوزراء السابق محمد شياع السوداني لمنصبه، بتزكية من تحالف قوى «الإطار التنسيقي» «الشيعية»، على الرغم من أن كتلته البرلمانية كانت مؤلفة من عضوين برلمانيين فحسب.

وفي عهد رئيس الوزراء الأسبق عادل عبد المهدي، ضغط فالح الفياض وأبو مهدي المهندس، وهما شخصيتان محوريتان في قيادة هيئة الحشد الشعبي العراقي، لنقل أصول وعقود شركة «المعتصم» الحكومية للمقاولات والإنشاءات من وزارة الإعمار والإسكان إلى هيئة «الحشد الشعبي»، لكن المحاولة تعثرت بعد اعتراض امريكي. وتكرر المسعى في فبراير/شباط ٢٠٢١، عندما حاول الفياض ورئيس أركان «الحشد» آنذاك أبو فدك استحصال موافقة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي على إنشاء ذراع إنشائية تابعة لـ»الحشد»، غير أن المحاولة لم تنجح. وتذكر دراسة معهد واشنطن أن الكاظمي عُرضت عليه ولاية ثانية مقابل الموافقة على تأسيس الشركة، لكنه رفض العرض. وأخيرا، حصل المشروع على موافقة حكومة السوداني في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢، تحت اسم «شركة المهندس العامة»، في تسمية استحضرت اسم أبو مهدي المهندس نفسه.

أول العطاءات الحكومية الضخمة لهذه الشركة كانت حصولها على أراض زراعية بمساحة ١/٢ مليون فدان زراعي

(قرابة ٥ مليارات متر مربع) موزعة على محافظات المثنى والأنبار وبابل، بغية زراعة مليون نخلة فيها (الغطاء الرسمي لذلك العطاء) إلى جانب استصلاح الأراضي الصحراوية والتوسع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية، مثل القمح والشعير، وأشجار الجوجوبا، بالاعتماد على تقنيات الري الحديثة.

لكن تخصيص هذه الأراضي لم يكن بداية نفوذ «الحشد الشعبي» فيها، إذ تشير دراسة لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى إلى أن الفصائل كانت قد فرضت سيطرتها الفعلية على المنطقة وبدأت العمل فيها قبل حصول الشركة على التخصيص الحكومي.

تكتسب هذه الواقعة أهمية أمنية إضافية بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي للأراضي على الحدود السعودية، إذ تشير الدراسة إلى أن فصائل عراقية مسلحة أطلقت من هذه المنطقة طائرات مسيرة في اتجاه السعودية والإمارات خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، مما يثير تساؤلات في شأن الغرض الفعلي من تحويل هذه المساحات الشاسعة إلى مشاريع زراعية تحت إدارة شركة تابعة لـ«الحشد الشعبي». وتمثل الأراضي المخصصة في المثنى نحو ٩ في المئة من مساحة المحافظة، فيما ظهرت مؤشرات الى مساع للحصول على مساحات إضافية قرب معابر حدودية في الأنبار وديالى.

بعدها بأشهر قليلة، كشف عباس الزاملي، رئيس الكتلة البرلمانية التابعة لـ«منظمة بدر»، عن إضافة ٤٠٠ مليار دينار عراقي (٣٠٥ مليون دولار) إلى الموازنة الاستثمارية لـ«هيئة الحشد الشعبي»، لتستخدمها «شركة المهندس العامة» الجديدة التابعة لها. فيما وافقت الحكومة العراقية على تخصيص «مصاريف سرية» لـ«الحشد الشعبي» تساوي ١/٢ مليون دولار، وهو امتياز لم يكن يحظى به إلا جهاز المخابرات الوطنية العراقية من قبل. ويشير تحليل معهد واشنطن إلى أن هذه المخصصات أتاحت لـ«الحشد الشعبي» ترتيبات لجمع المعلومات الاستخبارية من دون الخضوع للرقابة البرلمانية المعتادة.

في العام ٢٠٢٤، دخلت «مؤسسة المهندس» في شراكة مع «الشركة الصينية للهندسة والمعدات» (China Machinery Engineering Corporation)، وتقدمتا بعرض لمشروع خط أنابيب حيوي لتصدير النفط العراقي، بقيمة تقارب ١/٥ مليار دولار. وتُدرج «شركة المهندس العامة» الآن في جميع المناقصات الكبرى التي تطرحها «شركة نفط البصرة»، وتشير تقارير متعددة إلى أنها تتلقى تنبيهات مسبقة في شأن المناقصات القادمة، مما يتيح لها الاستعداد مسبقا مع شركائها الصينيين.

في شهر يوليو/تموز من العام ٢٠٢٥ حصلت الشركة على عقد من وزارة الاتصالات العراقية، بقيمة تقارب ١٢ مليون دولار، تضمن تكليف الشركة «أعمال الحفر وتنفيذ مسارات جديدة، وتطوير قنوات مسارات كابلات الألياف الضوئية، وتوفير خدمات الصيانة، وتقديم ضمان للمواد الموردة لمدة ثلاث سنوات». يمنح هذا العقد شركة «المهندس» صلاحية الوصول غير المحدود إلى غرف التفتيش الخاصة بالألياف الضوئية والممتدة على طول الطرق الرئيسة. كذلك منحت وزارة الاتصالات شركة «المهندس» عقداً لـ«إنشاء الشبكة الوطنية البديلة للألياف الضوئية»، بقيمة قاربت ٢٤ مليون دولار.

وهكذا، يقوم نموذج عمل الشركة على الجمع بين الامتيازات التي تتيح لها النفاذ إلى العقود الحكومية والمنافسة في قطاعات استراتيجية، وبين ضعف الشفافية والرقابة على بعض أنشطتها، في ظل صلاحيات واسعة وشروط تفضيلية لا تتاح بالضرورة للشركات الأخرى. ولا تقتصر المخاوف على تحولها إلى تكتل اقتصادي مواز داخل الدولة؛ إذ تتهمها وزارة الخزانة الامريكية أيضا باستغلال واجهتها التجارية، بما فيها نشاطها الزراعي، لدعم شبكات مرتبطة بالفصائل المسلحة وتسهيل أنشطة ذات طابع عسكري.

إن الهيكل الإداري والحوكمي التفصيلي لشركة «المهندس» غير معلن، أما فالح الفياض فقد وقع عقد التأسيس، ويبدو أن «هيئة الحشد الشعبي» هي المالك المستفيد، فيما يتولى المهندس صلاح المهدي منصب الرئيس التنفيذي. والشركة مسجلة وفق قانون الشركات العراقي رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧، وإن كانت هناك تساؤلات جدية في شأن الرقابة والامتيازات الممنوحة لها. لكن الشخصيات التي حضرت حفل إطلاق الشركة تُظهر بوضوح كيف أنها «محفل اقتصادي» يجمع مختلف القوى السياسية والفصائل المسلحة المنضوية تحت مظلة تحالف «الإطار التنسيقي» «الشيعي»، المقرب من إيران، أو التابع لها. ومنها شخصيات مثل البرلماني وقتئذ مصطفى سند، المدعوم من «كتائب حزب الله»، وإن كان يعرض نفسه كشخصية مستقلة، والنائبة اكتفاء الحسناوي، من جناح «الفتح» بزعامة العامري في الإطار التنسيقي، وعباس الزاملي عن «تحالف فتح» بقيادة هادي العامري، وآخرون.

قبضة حديدية

في حديث مطول مع «المجلة»، يشرح الكاتب العراقي عبد الجبار الجبوري المنحدر من مدينة الموصل والمقيم فيها، كيف أن الفصائل المسلحة تمكنت بالتقادم من الإحاطة بكل أشكال الحياة الاقتصادية في محافظة بالغة الحيوية مثل نينوى والموصل، معتمدة على آليات مركبة ومتداخلة، مثل السطوة العسكرية والأمنية ميدانيا، والنفوذ السياسي في العاصمة بغداد، والدخول في شراكات وظيفية مع طبقة «الأغنياء الجدد» في المحافظة.

ويضيف: «بعد انتهاء الحرب على الإرهاب، وتحرير المحافظة من قبضة تنظيم «داعش» الإرهابي، ركزت الفصائل وجودها المستدام في مدينة الموصل وعموم المحافظة على شكل منظمات للمجتمع المدني وهيئات اقتصادية وتنظيمات سياسية ولجان خدمية. تغلغلت بالتقادم في كل دوائر المؤسسات الحكومية، وثبتت حضورها عبر مختلف الآليات المتاحة، حتى صار لها مواقع خاصة داخل المدينة وخارجها، وتمكنت من جذب الكثير من العاطلين عن العمل لينضموا إلى الفصائل. فقد كانت الجهة الوحيدة المالكة للمال والمتحكمة بدورة الحياة الاقتصادية، في ظل فقر مدقع».

ويتابع الجبوري حديثه شارحاً القطاعات التي تحكمت فيها الفصائل: «كانت الموصل مدمرة تماما، مدينة ومحافظة، فانهالت عليها أموال ضخمة. لكن معظم عقود ومشاريع وهبات إعادة البناء ذهبت لجهات تتبع أحزابا لها فصائل مسلحة. بالذات المشاريع الممولة من الحكومة الاتحادية، أو الاستراتيجية أو الآتية من المؤسسات الدولية عبر الحكومة الاتحادية. مثل مشروع مجاري الأيمن، الذي يعني إعادة تشييد البنية التحتية لمدينة تضم ملايين البشر، ومثله المطار المدني وكراج بغداد وكراج الشمال، وأيضا مختلف المستشفيات العامة والقطار الوطني. جميع هذه المشاريع التي تصنف اليوم كمشاريع متلكئة، للسبب عينه، حيث فساد المنفذين لا حدود له، لأنهم محميون سياسيا وأمنيا وقضائيا، من أية متابعة أو مساءلة».

ليس ثمة وثائق رسمية واضحة تُظهر حجم الأموال التي تحصلها الفصائل المسلحة جراء «نشاطاتها الاقتصادية»، لأن دورة الإدارة البيروقراطية داخلها محاطة بسرية تامة، وغير خاضعة فعليا لأية مراقبة حكومية أو قضائية اعتيادية. لكن بعض الوقائع والتقارير والتحقيقات الاستقصائية تشكل مؤشرا الى الأموال الهائلة التي تراكمها

قدر تقرير لمعهد الدراسات الإقليمية والدولية في الجامعة الامريكية في العراق، صدر عام ٢٠٢٠، عدد المباني المتضررة في مدينة الموصل بنحو ١٩,٨٨٨ مبنى، منها ٤,٧٧٣ مدمرة. ووثق التقرير اتهامات بالفساد وعرقلة مشاريع الإعمار، وذكر أن مسؤولين محليين مارسوا نفوذا على نقاط تفتيش تابعة لـ«الحشد الشعبي»، واستُخدمت هذه السيطرة لفرض مدفوعات وعمولات على شركات فازت بعقود حكومية أو دولية.

ومثل باقي مناطق العراق، فإن الفصائل المسلحة، «حشد الشبك» و«لواء بابليون» و«منظمة بدر» و«كتائب حزب الله-العراق» و«عصائب أهل الحق» و«كتائب الأمام علي» و«كتائب سيد الشهداء»، تنتشر في مختلف مناطق محافظة نينوى الموصل، ولكل منها منطقة نفوذ خاصة.

ولا يستثني الكاتب عبد الجبار الجبوري أيا منها في ما يسميه «الانخراط المالي»، موضحا كيف أنها جميعا «تبني شبكة من العلاقات والشراكات مع المقاولين ورجال الأعمال المحليين، وتتعامل معهم حسب مبدأ المتعهد المنفذ، وليس كأصحاب مشاريع ومتعهدين رئيسيين».

ويقول إن «القوى العاملة وطبقات رجال الأعمال والشركات المحلية المهنية لا تستطيع الحصول والنفاذ إلى عالم الأعمال بذاتها، بل فقط عبر منافذ هذه الفصائل، التي تبدو منظمة فيما بينها، تتقاسم (كعكة المال العام)، مستفيدة من غياب أية معارضة محلية لأفعالهم، رغم حجم الأموال الضخم المخصص للمحافظة، أو الذي تنتجه بذاتها».

ثروات طائلة

ليس ثمة وثائق رسمية واضحة تُظهر حجم الأموال التي تحصلها الفصائل المسلحة جراء «نشاطاتها الاقتصادية»، لأن دورة الإدارة البيروقراطية داخلها محاطة بسرية تامة، وغير خاضعة فعلياً لأية مراقبة حكومية أو قضائية اعتيادية. لكن بعض الوقائع والتقارير والتحقيقات الاستقصائية تشكل مؤشراً على الأموال الهائلة التي تراكمها، مثلما حدث خلال حادثة منطقة «جرف الصخر» الأخيرة، والتي كشفت أن مجموع المسروقات النفطية التي تمارسها الفصائل في تلك المنطقة يتجاوز ٧ ملايين برميل سنوياً، تقارب قيمتها ٦٥٠ مليون دولار بأسعار اليوم.

وأظهرت تحقيقات ميدانية استندت إلى مقابلات مع رجال أعمال ومتعهدين ومنفذين لمشاريع حكومية، أن الحصول على بعض العقود الحكومية في العراق قد يستلزم دفع عمولات وإتاوات لجهات مرتبطة بأحزاب سياسية وفصائل مسلحة، تتفاوت نسبها بحسب طبيعة العقد والجهة النافذة.

وتراوحت النسب التي وثقتها بعض التحقيقات بين ١٠ و٢٠ في المئة من قيمة العقود، فيما رُصدت حالات وصلت فيها الاستقطاعات إلى ٣٠ في المئة. ولا تقتصر هذه الممارسات على مشاريع البنية التحتية والمشتريات العامة، بل تمتد إلى قطاعات حساسة مثل الصحة والتعليم، حيث تتداخل المصالح السياسية مع آليات التعاقد والإنفاق الحكومي.

وتترافق مع أنواع الهيمنة والتربح مما تسميه التحقيقات الصحافية بـ«الأنشطة الهشة»، مثل رعاية وحماية محال الخمور والأندية الليلية وباقي الأعمال غير الحاصلة على قبول قانوني واضح. وقد وثقت تقارير صحفية وبحثية دفع أصحاب محال الخمور والنوادي الليلية في بغداد مبالغ شهرية لفصائل مسلحة مقابل السماح لهم بمواصلة العمل أو توفير الحماية لهم. ونقل أحد التقارير عن تاجر عراقي أن ما يسمى «الإتاوة» يتراوح بين ٣٠٠ و٥٠٠ دولار للمحال الصغيرة، ويصل إلى آلاف الدولارات للفنادق والنوادي.

تعمل الفصائل في منافذها الخاصة داخل المعابر الحدودية على تغيير سمة ونوعية البضاعة المستوردة، من السجائر إلى المنظفات المنزلية مثلا، بحكم نفوذها وعدم خضوعها للمراقبة، فتدخل هذه الكمية مقابل دفع ضريبة لا تزيد على ١٠ في المائة فقط، مما يعني (توفيرها) قرابة ١/٢ مليون دولار، على حساب الخزينة العامة

وتذكر دراسة نشرها موقع «كلام» التابع لمعهد تشاتام هاوس في ١٩ أغسطس/آب ٢٠٢٦ أن الجماعات المسلحة تحقق إيرادات تُقدر بنحو ١٢ مليار دولار سنويا من تهريب السلع عبر بعض المنافذ الحدودية وفرض رسوم على سائقي الشاحنات. وتصف الدراسة الرقم بأنه تقديرات متداولة على نطاق واسع، لا إحصاءً رسميا مدققا. هذا غير ما تحصل عليه

من «أثمان جانبية»، على شكل مصوغات ذهبية وأراض زراعية وعقارات وغيرها.

واتصلت «المجلة» بأحد العاملين في قطاع «استيراد السجائر» في محافظة ديالى، محاولة الاستفسار منه عن الآلية التي تعتمدها الفصائل للسيطرة على هذا القطاع مثلاً، فأجاب: «لا تنخرط الفصائل في تجارة السجائر بذاتها، لأنها تعتبرها (أعمالاً شاقة) قد تستنزف طاقتها البشرية، أو ربما تكشف شبكة نشاطها الميدانية. لأجل ذلك تتعامل مع التجار على مبدأ التسهيل والسماح مقابل نسبة مئوية عالية للغاية. فالقوانين العراقية تفرض نوعين من الضرائب على استيراد السجائر، الأول يتعلق بالتعرفة الجمركية الأساس، بنسبة تتراوح بين ٢٥-٣٠ في المئة من قيمة البضاعة المستوردة، والضريبة الأخرى هي تشجيع العلامات المحلية، وهي بنسبة ١٠٠ في المئة».

وتابع: «يعني لو افترضنا أن تاجرا ما استورد سجائر بقيمة مليون دولار، فإنه يدفع ١/٣ مليون دولار كقيمة ضريبية للخزانة العامة. لكن الفصائل في منافذها الخاصة داخل المعابر الحدودية تعمل على تغيير سمة ونوعية البضاعة المستوردة، من السجائر إلى المنظفات المنزلية مثلا، بحكم نفوذها وعدم خضوعها للمراقبة، فتدخل هذه الكمية مقابل دفع ضريبة لا تزيد على ١٠ في المائة فقط، مما يعني (توفيرها) قرابة ١/٢ مليون دولار، على حساب الخزينة العامة. لكنها حينما تفعل ذلك، تحصل على قرابة ٨٠ في المائة من المبلغ (الذي تعتبر نفسها قد وفرته)، مقابل ترك الـ ٢٠ في المئة الباقية للتاجر، وهو ما يدفع مختلف التجار للجوء إليها».

تضاف الى ذلك مبالغ طائلة تحصلها الفصائل من الشاحنات التجارية العابرة لـ«نقاط التفتيش»، المنتشرة بكثافة في مختلف مناطق البلاد، بالذات في المناطق الفاصلة بين إقليم كردستان وباقي المحافظات، أو القريبة من المناطق الحدودية، أو داخل المحافظات التي كانت محتلة من تنظيم «داعش» الإرهابي.

وقد أشارت دراسة منشورة في كلية لندن للاقتصاد عام ٢٠١٨ إلى أن «عصائب أهل الحق» كانت تحصل نحو ٣٠٠ ألف دولار يوميا من فرض رسوم غير قانونية على الشاحنات العابرة في منطقة جلولاء بمحافظة ديالى، ولا سيما الشاحنات من إقليم كردستان.

وتتراوح مبالغ التحصيل في تلك النقاط بين ١٠٠ و٥٠٠ دولار لكل شاحنة، والتي تقدر أعدادها بعشرات الآلاف، تنقل البضائع داخل بلد استهلاكي للغاية مثل العراق.

تمارس الفصائل أعمالها تلك عبر دهاليز مالية وبيروقراطية شديدة التركيب، خشية من العقوبات الدولية، الامريكية خاصة. فهي مثلا تخلط كميات ضخمة من زيت الوقود «الفيول» الذي تشتريه من إيران بنظيره العراقي، وتصدره لجهات وشركات آسيوية على أنه نفط عراقي تم شراؤه من الحكومة العراقية بأسعار رمزية، مما يوفر أموالا ضخمة لها ولإيران، الخاضعة للعقوبات الدولية. ففي ٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥، أعلنت وزارة الخزانة الامريكية فرض عقوبات على شبكة يقودها رجل الأعمال العراقي وليد السامرائي، متهمة إياها بخلط النفط الإيراني بالعراقي، في البحر أو داخل الموانئ العراقية، ثم تسويقه في الأسواق الدولية على أنه نفط عراقي خالص للالتفاف على العقوبات. وقدرت الوزارة العائدات التي تحققها الشبكة لإيران وشركائها بنحو ٣٠٠ مليون دولار سنويا. وبحسب تحقيق لـ«رويترز» في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤، تستغل الشبكات سياسة حكومية تخصص بموجبها كميات من زيت الوقود لمعامل الإسفلت بأسعار مدعومة، ثم تحول كميات منها إلى التهريب والتصدير. وقدرت مصادر التحقيق الكميات التي يجري تحويلها شهريا بنحو ٥٠٠ ألف إلى ٧٥٠ ألف طن، أي ما يعادل ٣/٤ إلى ٥ ملايين برميل.

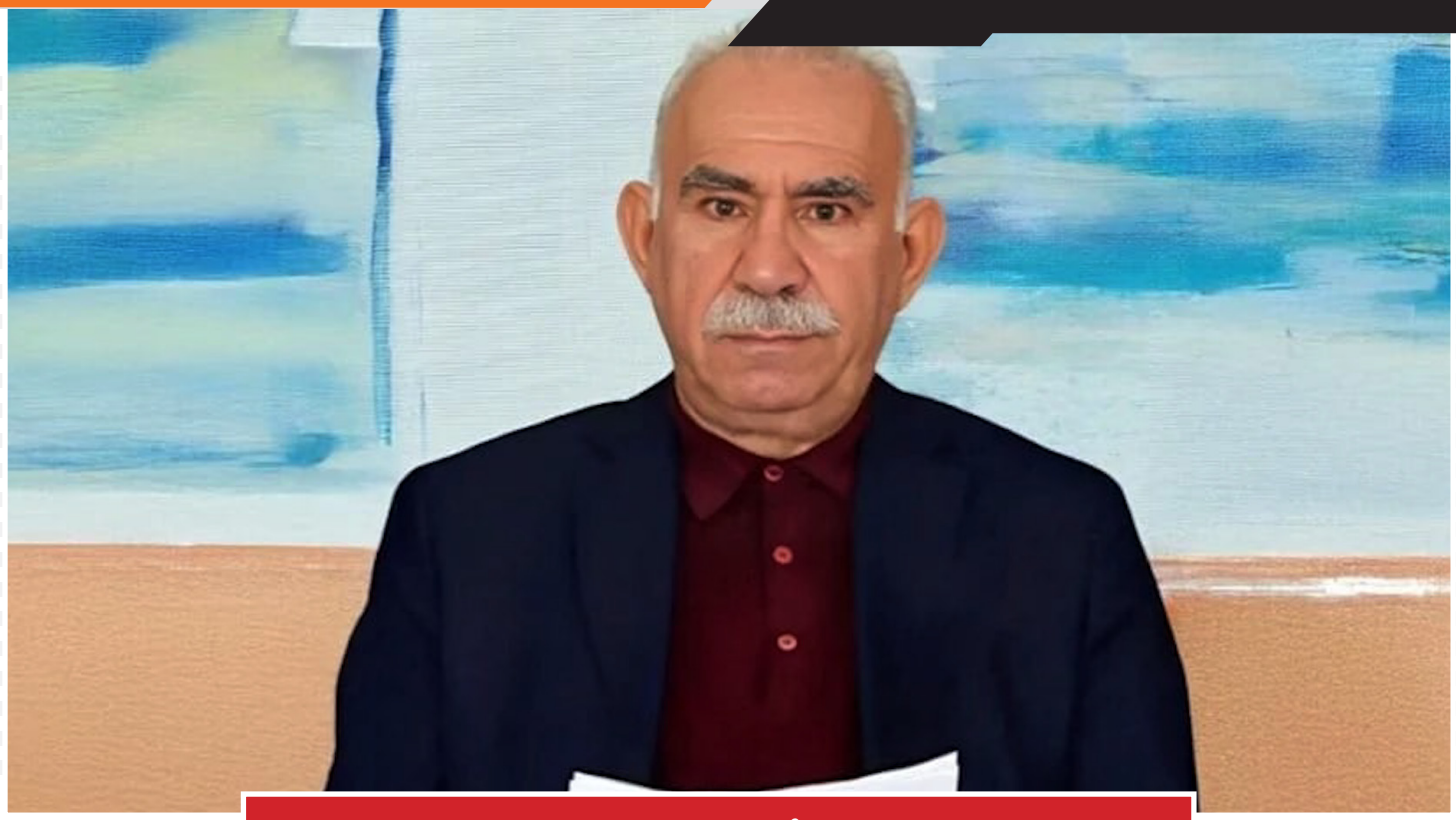

انتقل إلى مكان أُنْشِئَ حديثاً داخل السجن..

أوجلان: حل القضية الكردية مدخلٌ لبناء جمهورية ديمقراطية

أصدر وفد إمرالي لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب بياناً بشأن اللقاء الذي أجراه مع الزعيم الكردي عبدالله اوجلان، وجاء في نصه:

«أجرينا، بصفتنا وفد إمرالي، لقاءً مع السيد عبد الله أوجلان في جزيرة إمرالي، بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦.

لاحظنا، خلال الشهر الماضي، وكما ظهر في وسائل الإعلام، أن السيد عبد الله أوجلان انتقل إلى مكان أُنْشِئَ حديثاً داخل السجن.

ومن الواضح أن هذه الخطوة تشكل خطوةً إيجابيةً من حيث ظروف العمل والمعيشة. أما ما ينبغي القيام به الآن، فهو توفير إمكانات

ضرورة تعزيز العملية من خلال القانون الديمقراطي والسياسة الحرة

التواصل التي تتيح للسيد عبد الله أوجلان أنْ ينقل بنفسه إلى الصحافة والرأي العام، بصورة مُتكاملة، حصيلة جهوده الكبيرة على مدى عامين بشأن الوحدة التاريخية والسلام بين الشعبين التركي والكردي.

وفي المرحلة الراهنة من عملية السلام والمجتمع الديمقراطي، ينبغي تفعيل اللجان المَنصوص عليها في القانون الإطاري، والعمل على إرساء أرضية قانونية للعملية.

كما أكد السيد أوجلان عزمه على مواصلة أعماله وتعزيزها في هذه المرحلة بصفته منسقاً للسلام والتحول السياسي.

وفيما يأتي خلاصة تقييمات السيد أوجلان خلال اللقاء:

«نحن في مرحلة ذات طابع عملي قوي، ومن شأنها أنْ تشكل نقطة تحول في تاريخ الجمهورية. وإن تجاوز هذه المرحلة والانتقال إلى مرحلة جديدة يتطلبان تكثيف العمل وتوسيعه ليشمل جوانب متعددةً، إلى جانب توخي الحذر إزاء المخاطر.

ينبغي ألا تنحصر السياسة في تركيا ضمن معادلة الضغط والتحريض وردود الفعل. فعندما تؤدي هذه المعادلة إلى شل المجال السياسي في تركيا، يصبح من المُحتمل جداً تهيئة أرضية تتحرك عليها قوى مُناهضةٌ للديمقراطية، كما حدث في مراحل مختلفة من تاريخ الجمهورية. وتتمثل الأهـداف الأساسية لهذه القوى دائماً في استهداف قوى السلام والديمقراطية، وفي مقدمتها الكرد، والسعي إلى تقويض المجالين الاجتماعي والسياسي.

ونظراً لما تحمله هذه العملية، التي نديرها بحساسية كبيرة، من إمكانات كبيرة لإحداث تحول في البلاد والمنطقة، ستظل هناك محاولاتٌ من مراكز مختلفة لإطلاق مخططات تهدف إلى عرقلتها وإفشالها. وأفضل وسيلة لمواجهة هذه المحاولات هي تعزيز العملية من خلال القانون الديمقراطي والسياسة الحرة.

أقيم القضية الكردية بوصفها قضيَةً ديمقراطيةً. وإن اتخاذ خطوة تاريخية نحو حل قضية من هذا النوع يصب في مصلحة جميع القوى السياسية والاجتماعية في تركيا، بينما يتعارض مع مصالح العقليات العنصرية والممارسات الانقلابية.

لا يمكن ممارسة السياسة الديمقراطية من

> حل القضية الكردية يتعارض مع مصالح العقليات العنصرية

خلال الأحداث والعلاقات اليومية وحدها، بل تتطلب برنامجاً مُتماسكاً من المبادئ، وتفاعلاً بين الأطراف على أساس هذه المبادئ. وينبغي للمجال السياسي أنْ يُظهر قدرته على إنتاج الديمقراطية.

إن العدالة والقانون والديمقراطية ليست مطالب للكرد وحدهم، بل هي مطالب جميع شعوب تركيا. والكرد يؤيدون السلام والأخوة والتضامن، ويتمسكون بالجمهورية حتى النهاية. ويمكن أنْ تتحقق مُشاركة الكرد في الجمهورية على أرضية ديمقراطية مضمونة. فالجمهورية من هذا النوع لا يمكن أنْ تكتسب وجودها الحقيقي إلا من خلال الاعتراف بجميع الهويات.

أما الجمهوريون الذين ينزعجون من ذلك ويسعون إلى تضييق مفهوم الجمهورية، فيتبنون عقليةً تقوم على مبدأ: «لتكن صغيرةً، ولكن لتكن ملكي». في المقابل، فإن الجمهورية الديمقراطية توسع آفاق تركيا وتجعل منها نموذجاً يُحْتَذَى به.

وفي مواجهة هذه الأهداف الكبرى، لا يوجد أي مبرر أو تفسير مقبول لبعض الأوضاع الراهنة. وعلى وجه الخصوص، فإن وقوع وفيات داخل السجون، وإلغاء الإفراج المشروط عن المعتقلين، واعتماد ممارسات مختلفة بين السجون، أمورٌ تنطوي على محاولات لاستفزاز العملية وتقويضها.

إذ يشكل بناء المجتمع الديمقراطي ضمانةً لمستقبل حر ومتساو لجميع الشعوب والمعتقدات التي تعيش في تركيا، وليس للكرد وحدهم. وينطلق تعاملنا مع قضايا المعتقدات من الأساس نفسه الذي نتعامل به مع سائر القضايا. فنحن نؤمن بمجتمع يستطيع أفراده العيش بحرية وفق ثقافاتهم، وممارسة جميع حقوقهم بأمان، وترسيخ هذه الحقوق من خلال المبادئ والمؤسسات الديمقراطية.

ونحن نسعى إلى إقامة جمهورية ديمقراطية بالتعاون مع جميع الديمقراطيين الذين يؤمنون بإمكان تحول تركيا إلى نموذج يُحتذى به في الشرق الأوسط، انطلاقاً من ضمان الحقوق القانونية للكرد، ولا سيما الاعتراف بهم بوصفهم مكوناً أصيلاً وأساسياً في تأسيس الجمهورية».

وفد إمرالي لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب

مع فائق الاحترام،

٢٢ تشرين الثاني ٢٠٢٦».



إردوغان: سنمضي قدماً في عملية السلام وسننفذها بأوسع توافق سياسي ومجتمعي

أعلنت تركيا أن حزب العمال الكردستاني أخلى ١٤ موقعاً جديداً في شمال العراق، في خطوة جديدة لدفع «عملية السلام» التي تُسميها أنقرة «عملية تركيا خالية من الإرهاب»، القائمة على حل الحزب ونزع أسلحته.

وقالت مصادر أمنية تركية، الثلاثاء، إن «المنظمة الإرهابية» (حزب العمال الكردستاني/ اتحاد مجتمعات كردستان) أخلت ١٤ ملجأً ومستودعات أسلحة ومراكز عمليات ومستشفيات في منطقة هاكورك في شمال العراق، بحلول ١٨ نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي.

انسحابات جديدة

وأضافت المصادر أن وزارة الدفاع التركية ستجعل هذه الكهوف والملاجئ غير صالحة للاستخدام، لافتة إلى أن التطورات على أرض الواقع تُظهر التقدم المُحرز في إتمام مرحلة نزع السلاح، التي تُعد المرحلة الأولى والأهم في مسيرة «تركيا خالية من الإرهاب».

وأشارت إلى أن عدد الملاجئ والمستودعات ومراكز العمليات التي أخلاها «العمال الكردستاني» في شمال العراق؛ كونها تشكل خطراً على أمن تركيا، ارتفع إلى ١٨، بعدما سبق أن أخلى ٤ معسكرات في متينا، في ٨ أكتوبر (تشرين الأول) الماضي.

وأكدت المصادر أهمية هذه التطورات وأنها تشير إلى إمكانية نجاح «عملية تركيا خالية من الإرهاب» وتسهم في تعزيز الأمن القومي والاستقرار السياسي لدول

> هذه العملية تمتد إلى الإصلاحات الديمقراطية ووضع دستور جديد للبلاد

المنطقة، موضحة أن كل تطور إيجابي يرصده «مجلس التنسيق الوطني للتضامن والاندماج الاجتماعي»، الذي تشكل برئاسة نائب رئيس الجمهورية جودت يلماظ، عقب إقرار البرلمان، في ١٠ أغسطس (آب) الماضي، «قانون تعزيز التضامن الوطني والاندماج الاجتماعي»، ولجانه الفرعية، يُقرب العملية من تيسير إعادة دمج الطاقات البشرية التي لم تُستغَل سابقاً في المجتمع، ما يسهم في إعادة توجيه موارد اقتصادية كبيرة كانت مخصصة سابقاً لمجالات أخرى نحو ازدهار تركيا وتنميتها المستقبلية.

مهاجمة المعارضة

وأكد الرئيس التركي رجب طيب إردوغان إخلاء معظم الكهوف في مناطق هاكورك وزاب ومتينا بشمال العراق من «الإرهابيين» (من مسلحي «العمال الكردستاني»).

وشدد على عزم حكومته على المضي قدماً في مسار «تركيا خالية من الإرهاب»، قائلاً، خلال مؤتمر صحافي عقب اجتماع الحكومة التركية برئاسته، ليل الاثنين-الثلاثاء: «سنمضي قدماً دون التراجع خطوة واحدة، وسنخرج هذه القضية نهائياً من أجندة شعبنا، وسنُنفذها بأوسع توافق سياسي ومجتمعي ممكن».

وأوضح أن هذه العملية لا تقتصر على السياسات الأمنية، بل تمتد إلى الإصلاحات الديمقراطية ووضع دستور جديد للبلاد يخلصها من وصمة دستور الانقلاب، وتعزيز التضامن الوطني والاندماج الاجتماعي.

وشن إردوغان هجوماً حاداً على رئيس زعيم المعارضة رئيس «الحزب الجديد»، أوزغور أوزيل، دون تسميته، بسبب إعلانه عدم ترشيح نواب من حزبه للانضمام إلى لجنة يُشكلها البرلمان لمراقبة عمل اللجان المعنية بمتابعة حل «العمال الكردستاني» ونزع أسلحته، قائلاً إن «المعارضة تتجه نحو الفاشية عند أول فرصة، لكن الحكومة لن تسمح بتحويل هذه القضية إلى أداة ابتزاز سياسي. لا مجال للتخريب في السياسة، والمقاطعةُ والتذمر والشكوى الصبيانية أمور غير مقبولة، جوهر السياسة هو الحوار والتفاوض والتنافس في إطار التوافق».

كان أوزيل قد أعلن، عقب لقاء مع رئيس البرلمان نعمان كورتولموش، في ١٨ نوفمبر الحالي، أن حزبه لن يشارك في اللجنة البرلمانية المزمعة، بسبب عدم اتخاذ الخطوات الديمقراطية التي وعدت الحكومة بتطبيقها في إطار «عملية تركيا خالية من الإرهاب» واستمرار ممارسات الضغط على المعارضة وتعيين الأوصياء وإغلاق القنوات التلفزيونية والمواقع الإخبارية الناقدة لها وحبس الصحافيين وخنق حرية الصحافة والتعبير.

في السياق نفسه، توقعت نائبة رئيس المجموعة البرلمانية لحزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب»، المؤيد للكرد، غولستان كليتش كوتشيغيت، أن يصدر مجلس الأمن القومي التركي، في اجتماعه الذي سيُعقَد الخميس المقبل برئاسة إردوغان، قراراً يعلن فيه التأكد من انتهاء عملية حل حزب العمال الكردستاني ونزع أسلحته، التي بدأت في ١٢ مايو (أيار) ٢٠٢٥، استجابة لـ«نداء السلام والمجتمع الديمقراطي»، الذي أصدره زعيمه عبد الله أوجلان من سجن إيمرالي، في ٢٧ فبراير (شباط) من العام نفسه.

ووفق «القنون الإطاري» للسلام، تبدأ عودة عناصر حزب العمال الكردستاني إلى تركيا والاندماج في المجتمع، في غضون ٦ أشهر من صدور قرار مجلس الأمن القومي.



اكتشاف جماجم ومئات العظام في مغارة يذكر معاناة الكرد في التسعينيات

أعاد العثور على جماجم بشرية ومئات العظام داخل مغارة في ولاية ديار بكر، ذات الغالبية الكردية في جنوب شرقي تركيا، تسليط الضوء على واحدة من أكثر المراحل دموية وإثارة للجدل في تاريخ المنطقة خلال تسعينيات القرن الماضي، عندما شهدت المحافظات الجنوبية الشرقية عمليات اختفاء قسري واغتيالات وعمليات قتل لا تزال عائلات كثيرة تنتظر كشف حقيقتها.

وطالبت ثلاث منظمات حقوقية وقانونية تركية، الاثنين، النيابة العامة في قضاء سيلفان بفتح تحقيق شامل لتحديد هوية الرفات المكتشفة، والتحقق من احتمال ارتباطها بملفات المفقودين الذين اختفوا خلال الصراع بين القوات الأمنية التركية وحزب العمال الكردستاني (PKK).

وتضم الجهات التي تقدمت بالطلب جمعية حقوق الإنسان التركية (İHD)، ونقابة محامي ديار بكر، وجمعية المحامين من أجل الحرية (ÖHD). ولا تقتصر أهمية التحرك على تحديد هوية أصحاب الرفات، بل تمتد إلى المطالبة بإعادة فحص وقائع تاريخية ظلت محاطة بالغموض، وتحديد ما إذا كانت المغارة تضم ضحايا لعمليات قتل ودفن غير قانونية.

تفاصيل المعاينة.. جماجم قد تعود لأطفال وآثار محتملة لإطلاق النار والحرق

بدأت القضية بعد تلقي المنظمات الحقوقية بلاغاً بشأن وجود عظام بشرية داخل مغارة في المنطقة. وفي ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني، توجه وفد مشترك من المنظمات الثلاث إلى الموقع لمعاينته، برفقة صحفي وثق المشهد بالتصوير، بحسب ما أوردته وكالة أنباء ميزوبوتاميا.

وأظهرت المعاينة الأولية وجود ما يتراوح بين ١٥ و٢٠ جمجمة بشرية في الحجرة الثانية من المغارة، إلى جانب مئات العظام، فيما عُثر على بقايا بشرية إضافية داخل حجرتين أخريين.

وأشار أعضاء الوفد إلى أن بعض الجماجم تبدو صغيرة الحجم، بما قد يشير إلى احتمال عودتها لأطفال، بينما ظهرت على جماجم أخرى ثقوب تشبه آثار الطلقات النارية. كما لوحظت على بعض العظام علامات يُعتقد أنها ناجمة عن التعرض للحرق.

وقال فرات أق دنيز، عضو لجنة المفقودين في فرع جمعية حقوق الإنسان بمدينة ديار بكر، والذي شارك في دخول المغارة، إن تحديد العدد الإجمالي للرفات لم يكن ممكناً خلال المعاينة الأولية.

مطالب قضائية بحماية الموقع وفحص الرفات ومطابقة الحمض النووي

تقدمت المنظمات الثلاث بطلب رسمي إلى النيابة العامة في سيلفان، دعت فيه إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية المغارة ومنع العبث بمحتوياتها أو إتلاف الأدلة المحتملة، وانتشال الرفات وفق الأصول الجنائية، وإحالتها إلى معهد الطب الشرعي التركي (ATK) لإجراء الفحوص اللازمة وتحديد الهويات والأعمار.

كما طالبت بجمع عينات الحمض النووي (DNA) من أقارب الأشخاص الذين فُقدوا في المنطقة خلال العقود الماضية، ومقارنتها بالعينات المستخرجة من العظام والجماجم. وشملت المطالب مراجعة سجلات التوقيف والاحتجاز القديمة، وإعادة فحص البلاغات المتعلقة بحالات الاختفاء، والاستماع إلى الشهود وكل من يمكن أن يمتلك معلومات عن مصير الضحايا.

وشددت المنظمات على ضرورة ألا تقتصر التحقيقات على تحديد هوية أصحاب الرفات، بل أن تشمل أيضاً ظروف الوفاة، والجهة التي نقلت الجثامين إلى المغارة، والأشخاص الذين ربما شاركوا في عمليات القتل أو الإخفاء، بمن فيهم المسؤولون العموميون إذا أثبتت الأدلة تورطهم.

وقال رئيس فرع جمعية حقوق الإنسان في ديار بكر، أرجان يلماز، عقب تقديم الطلب، إن المطلوب هو إجراء تحقيق يحدد ما إذا كانت الهياكل العظمية تعود إلى فترة التسعينيات. وأكد أن الوصول إلى نتيجة علمية بشأن تاريخ الرفات وظروف وجودها في الموقع يمثل خطوة أساسية لكشف الحقيقة.

تسعينيات تركيا.. إرث الاختفاء القسري والاتهامات الموجهة إلى جِيتم

تكتسب القضية حساسيتها من السياق التاريخي الذي شهدته المنطقة خلال تسعينيات القرن الماضي، حين كانت القوات الأمنية التركية تخوض مواجهات مسلحة مع حزب العمال الكردستاني، بالتزامن مع عمليات إخلاء قرى ووقائع قتل واختفاء قسري طالت سكاناً في مناطق ذات غالبية كردية.

وأفادت عائلات كثيرة بأن أقاربها اختفوا بعد اقتيادهم إلى الحجز على أيدي عناصر أمنية، فيما عُثر لاحقاً على بعض الجثامين داخل آبار ومقابر ومواقع أخرى. ولم تتمكن عائلات عديدة من معرفة مصير أبنائها أو الحصول على معلومات موثوقة بشأن ظروف اختفائهم.

وفي هذا السياق، تكررت اتهامات بارتباط بعض عمليات القتل والاختفاء بهيكل يُعرف باسم «جِيتم» (JİTEM)، وهو اختصار لجهاز استخبارات ومكافحة الإرهاب التابع للدرك، ويُتهم بأنه كان بنية سرية مرتبطة بالمؤسسة الأمنية التركية.

ورغم أن السلطات نفت وجود هذا الهيكل لسنوات، فإن تحقيقات برلمانية وشهادات شهود وملفات قضائية وثقت أنشطة منسوبة إليه، وأثارت اتهامات بشأن دوره المحتمل في عمليات قتل خارج نطاق القضاء واختفاء أشخاص في جنوب شرقي البلاد.

وقد وثقت منظمة «هيومن رايتس ووتش» في تقريرها الصادر عام ٢٠١٢ كيف ساهم ترهيب الشهود، وعدم التحقيق مع القيادات المسؤولة، والعقبات القانونية والإجرائية، في استمرار الإفلات من العقاب عن انتهاكات تلك المرحلة.

أحكام التقادم تعمق مخاوف عائلات المفقودين

ومن أبرز الأمثلة الحديثة على تعثر المحاسبة، قرار محكمة النقض التركية في مايو/أيار ٢٠٢٦ إسقاط قضية اختفاء أشخاص في قضاء دارغجيت بولاية ماردين، بعدما اعتبرت أن مدة التقادم القانونية البالغة ٣٠ عاماً قد انتهت.

وتتعلق القضية باختفاء تسعة أشخاص خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، بينهم مدنيون وعنصر عسكري، وعُثر على رفات بعض الضحايا بعد سنوات. وانتهت القضية من دون صدور إدانات، رغم طول المسار القضائي.

وتعكس هذه النتيجة إشكالية قانونية وحقوقية عميقة: فمرور الزمن قد يغلق أبواب الملاحقة القضائية، لكنه لا يمحو حق العائلات في معرفة الحقيقة أو حق الضحايا في الاعتراف بما تعرضوا له.

ومنذ عام ١٩٩٥، تواصل أمهات السبت إلى جانب عائلات المفقودين، تنظيم حملات ووقفات للمطالبة بالكشف عن مصير ذويهم، ومحاسبة المسؤولين عن اختفائهم، وتسليم رفات من عُثر عليهم إلى أسرهم.

تطورات ٢٤ نوفمبر.. القضية تصل إلى البرلمان ومطالب بإنشاء بنك للحمض النووي

في تطور جديد، انتقلت القضية إلى البرلمان التركي، الثلاثاء ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني، بعدما تقدم النائب عن حزب الديمقراطية والمساواة للشعوب (DEM Parti)، سرحات أرين، بمذكرة برلمانية تطالب بالتحقيق في اكتشاف الرفات داخل المغارة المعروفة محلياً باسم «مغارة الأجانب»، الواقعة بين قريتي بوشات وتشيتشيكا في ريف سيلفان.

وبالتوازي، برزت مطالب بإجراء معاينة قضائية مستقلة للموقع، وإنشاء بنك للحمض النووي يساعد في مطابقة الرفات مع عينات أقارب المفقودين. كما دعت مبادرة «احترام الموتى والعدالة» إلى ضمان استقلالية الفحوص الجنائية، وعدم الاكتفاء بالإجراءات الشكلية، مؤكدة أن كشف هوية الضحايا جزء من حق العائلات في معرفة الحقيقة والدفن اللائق.

وأفادت تقارير إعلامية تركية بأن معاينة قضائية للمغارة كان مقرراً إجراؤها الثلاثاء، في خطوة قد تمثل انتقالاً من التوثيق الحقوقي الأولي إلى الفحص الرسمي للأدلة.

الحقيقة والعدالة.. الاختبار الأهم أمام السلطات التركية

لا يمكن التعامل مع اكتشاف مغارة سيلفان باعتباره مجرد العثور على بقايا بشرية قديمة؛ فالموقع يقع في منطقة ارتبط اسمها تاريخياً بملفات الاختفاء القسري والقتل غير المحسوم. ومع ذلك، فإن ربط الرفات مباشرة بجرائم التسعينيات أو بجهة محددة يظل أمراً سابقاً لأوانه، إلى حين صدور نتائج الطب الشرعي والتحقيقات القضائية.

وتكمن أهمية القضية في أنها تضع السلطات أمام اختبار يتجاوز تحديد هوية العظام: هل ستتمكن المؤسسات القضائية من كشف الوقائع كاملة، وتحديد المسؤوليات، ومنع سقوط الملفات الجديدة في فخ التقادم والإهمال؟

إن استعادة الثقة لا تتحقق بمجرد فتح تحقيق، وإنما تتطلب حماية الأدلة، وشفافية الإجراءات، وإشراك عائلات المفقودين، وضمان استقلال الخبرة الجنائية، ومحاسبة كل من تثبت مسؤوليته، بصرف النظر عن موقعه الوظيفي.

فبالنسبة إلى عائلات المفقودين، لا تمثل هذه العظام مجرد أدلة جنائية محتملة، بل قد تكون الفرصة الأخيرة لمعرفة مصير أبنائها بعد عقود من الانتظار. وتبقى العدالة الحقيقية مرتبطة بقدرة الدولة على تحويل هذا الاكتشاف إلى مسار جاد لكشف الحقيقة، لا إلى ملف جديد يُضاف إلى أرشيف القضايا المنسية.



*ستيفن إم. والت

الشرق الأوسط أصبح أخيرا أمام مصيره بنفسه

حرب إيران تسرع نهاية قرن من تدخل القوى الكبرى في شؤون المنطقة

مجلة»فورين بوليسي»/ الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

بحسب ستيف سايمون، فإن أحلام واشنطن في «إعادة تشكيل» الشرق الأوسط أخفقت في الماضي، وهي تخفق اليوم، وستواصل الإخفاق إذا استمرت الولايات المتحدة في المضي بها. وهو محق في ذلك، لكنني لا أعتقد أننا سنواصل هذه المحاولات، كما لا أعتقد أن أي طرف آخر سيفعل ذلك. فعلى العكس من

الشرق الأوسط.. هل اقترب زمن القرار الإقليمي المستقل؟

ذلك، نحن نقترب من نهاية قرن أو أكثر ظلت فيه القوى الخارجية تتحكم في مسار الأحداث في المنطقة، حتى عندما عجزت عن تحقيق أهدافها الرئيسية.

وللمرة الأولى منذ عام ١٩١٩، ستصبح التطورات في الشرق الأوسط خاضعة، بالدرجة الأولى، لإرادة الفاعلين المحليين أنفسهم. إن الحرب الأمريكية الإسرائيلية الفاشلة ضد إيران تمثل منعطفا تاريخيا، لكنها في الوقت نفسه لا تعدو كونها عاملا يسرع تحولات كانت ملامحها واضحة منذ فترة. فدول الشرق الأوسط ستجد نفسها، بصورة متزايدة، معتمدة على قدراتها وخياراتها الذاتية.

لقد تشكل الشرق الأوسط الحديث إلى حد كبير بفعل تدخل القوى الكبرى الخارجية. ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى، عمد الحلفاء المنتصرون إلى رسم حدود دول جديدة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية المنهارة، خلال مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩، وذلك بعد أن قدموا، أثناء الحرب نفسها، وعودا متناقضة إلى أطراف متعددة كانت تتنافس على النفوذ والمكاسب.

وتولت بريطانيا وفرنسا إدارة المناطق التي تشكل اليوم لبنان والعراق وإسرائيل وسوريا والأردن، طوال معظم فترة ما بين الحربين العالميتين، بموجب انتدابات من عصبة الأمم. غير أن السكان المحليين أخذوا يبدون رفضا متزايدا لهذا الوجود، حتى قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، التي جعلت استمرار السيطرة الأوروبية أمرا متعذرا.

أما المملكة العربية السعودية، فقد نالت استقلالها بجهودها الخاصة، في حين تولت بريطانيا توفير الحماية الأمنية للدول الخليجية الأصغر. وكان الدعم الفاعل من قوى خارجية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، عاملا أساسيا في قيام إسرائيل عام ١٩٤٨. كما تواطأت بريطانيا والولايات المتحدة للإطاحة بالحكومة الديمقراطية في إيران عام ١٩٥٣. وفي منتصف خمسينيات القرن الماضي، أسهم القرار السوفيتي بتزويد مصر وسوريا بالأسلحة في التمهيد لأزمة السويس عام ١٩٥٦، لتتحول منطقة الشرق الأوسط إلى ساحة مركزية من ساحات الحرب الباردة.

وعلى مدى السنوات الخمس والثلاثين التالية، تولت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تسليح حلفائهما في المنطقة، والعمل على إسقاط الأنظمة التي اعتبراها معادية، أو محاولة الإطاحة بها، كما تدخلا عسكريا بصورة مباشرة في بعض الأحيان، وإن كان ذلك غالبا ضمن نطاق محدود ولفترات قصيرة.

كذلك عملت واشنطن وموسكو معا على فرض اتفاقات لوقف إطلاق النار، بهدف إنهاء الحروب المتكررة بين إسرائيل وجيرانها. لكن الجهود المشتركة الرامية إلى بلورة سلام إقليمي أوسع ظلت تتعثر باستمرار، بسبب تغليب حسابات التنافس بين القوتين العظميين على فرص التسوية.

نهاية الحرب الباردة لم تنه التدخل الخارجي

لم يؤد انتهاء الحرب الباردة إلى وضع حد لتدخل القوى الكبرى في شؤون المنطقة، بل أصبحت الولايات المتحدة تتولى هذا الدور منفردة. فقد نظمت إدارة الرئيس جورج بوش الأب التحالف الدولي الذي أخرج القوات العراقية من الكويت عام ١٩٩١، ورعت مؤتمر مدريد للسلام في العام نفسه، ثم تولت قيادة عملية أوسلو للسلام، التي أسيء التعامل معها وإدارتها.

كما تبنت واشنطن استراتيجية الاحتواء المزدوج، التي أسهمت في تمهيد الطريق أمام هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر الإرهابية، قبل أن تحاول، لاحقا، إعادة تشكيل المنطقة بأكملها من خلال إسقاط نظام صدام حسين

عام ٢٠٠٣.

ونحن جميعا نعرف كيف انتهت تلك المغامرة الخاطئة. ويمكن النظر إلى الحرب الحالية التي يخوضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ضد إيران باعتبارها المحاولة الأخيرة في هذا المسار المتغطرس، فيما يؤدي رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو دور المحرض والمشجع، وهو الدور الذي بدأ بتبنيه منذ عام ٢٠٠٢. ومن المؤسف أن توقعاته آنذاك لم تكن أفضل من تنبؤاته في عام ٢٠٢٦.

حرب إيران تكشف حدود القوة العسكرية الخارجية

لقد أضاءت الحرب مع إيران، كما يفعل البرق، ملامح المشهد الاستراتيجي الجديد. فالإخفاقات التي منيت بها التدخلات الأمريكية في العراق وليبيا، إلى جانب عجز روسيا عن منع الإطاحة النهائية بالرئيس السوري بشار الأسد، تكشف عن حدود جديدة لما تستطيع القوة العسكرية الخارجية تحقيقه.

وبالمثل، فإن قدرة إيران على مقاومة الضغوط الأمريكية لعقود، وامتلاك ترسانة كبيرة من الصواريخ والطائرات المسيرة، فضلا عن إحرازها تقدما في إتقان دورة الوقود النووي، تؤكد تراجع فاعلية التدخل الخارجي.

ولم تتمكن السعودية، رغم ما أنفقته بسخاء على قواتها المسلحة، من تحقيق النصر على الحوثيين في اليمن عبر القصف العسكري. كما أن الهجمات الإسرائيلية المتكررة، التي ازدادت ضراوة مع مرور الوقت ضد مختلف خصومها، لم تمنع حركة حماس من شن هجوم واسع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، ولم تنجح في القضاء الكامل على حماس أو حزب الله.

وبعبارة أخرى، كانت حدود القوة العسكرية، ولا سيما عندما تستخدمها دول من خارج المنطقة، تتضح حتى قبل اندلاع الحرب مع إيران.

أما اليوم، فقد أدى الجمع بين الطائرات المسيرة الرخيصة، لكنها فتاكة، والصواريخ الباليستية الأكثر

> **كيف أعادت الحروب رسم معادلات القوة في الشرق الأوسط؟**

تطورا، إلى رفع كلفة التدخل العسكري الخارجي إلى مستويات غير مسبوقة.

فلم تنجح أسابيع من الضربات الجوية المكثفة في إسقاط النظام الإيراني، كما أثبتت الولايات المتحدة عجزها عن حماية قواعدها العسكرية في المنطقة من الرد الإيراني. وقد جعلت الأضرار التي لحقت بهذه المنشآت استمرار العمليات العسكرية في المنطقة أكثر صعوبة وكلفة.

فعلى سبيل المثال، لم تعد حاملات الطائرات الأمريكية قادرة على العمل بأمان بالقرب من إيران، الأمر الذي يقلص المدة التي تستطيع خلالها الطائرات المقاتلة البقاء في أجواء العمليات، ويحد من حجم الحمولة التي يمكنها حملها من الأسلحة.

كذلك، لا تستطيع الولايات المتحدة حماية حلفائها المحليين من الهجمات إلا من خلال استخدام أعداد كبيرة من الصواريخ الاعتراضية باهظة الثمن، مثل صواريخ باتريوت، التي تفوق كلفتها بكثير كلفة الصواريخ والطائرات المسيرة التي تستخدم لاعتراضها، فضلا عن أن مخزونها آخذ في التناقص.

وحتى منظومات باتريوت، أو أنظمة مثل القبة الحديدية الإسرائيلية، ليست منيعة تماما، ولا سيما عندما يتمكن الخصم من إطلاق أعداد كبيرة من الصواريخ والطائرات المسيرة في وقت واحد.

لقد كانت حدود القوة الجوية واضحة منذ زمن طويل، رغم أن القادة السياسيين، الراغبين في إظهار قدرتهم على «فعل شيء ما»، يتجاهلون هذه الحقيقة في كثير

> الشرق الأوسط.. من الحماية الدولية إلى الاعتماد على الذات.

من الأحيان. لكن التقنيات العسكرية الجديدة تجعل الغزوات البرية أيضا خيارا متزايد الصعوبة وغير جذاب.

وكما رأينا في أوكرانيا، فإن حشد وحدات برية كبيرة يجعلها عرضة لضربات مميتة تنفذها الطائرات المسيرة والصواريخ. ولهذا السبب، لا ينبغي التعامل بجدية مع التصريحات المتسرعة التي تتحدث عن احتمال غزو الولايات المتحدة لإيران ،فإيران قد تكون منقسمة داخليا بعمق، وقد تكون حكومتها غير محبوبة لدى قطاعات واسعة من شعبها، لكن تجربتي احتلال العراق وأفغانستان كان ينبغي أن تعلما الأمريكيين، حتى الآن، أن محاولة غزو بلد يضم ٨٠ مليون نسمة والسيطرة عليه تمثل فكرة بالغة السوء.

وخلاصة القول، إن الزمن الذي كان بإمكان القوى الكبرى فيه التدخل عسكريا في الشرق الأوسط دون أن تتحمل عواقب تذكر، كما فعلت الولايات المتحدة خلال عملية عاصفة الصحراء عام ١٩٩١، قد ولى.

تراجع أهمية الطاقة في الشرق الأوسط

هناك اتجاه ثان سيعزز هذا التحول، ويتمثل في تراجع الأهمية الاستراتيجية للطاقة القادمة من الشرق الأوسط وقد يبدو هذا الاستنتاج غريبا في الوقت الراهن، في ظل الارتفاع الحاد في أسعار الوقود الناجم عن الحرب، لكن معظم هذه الزيادات في الأسعار تعود إلى محدودية قدرات التكرير، وهي مشكلة تفاقمت بفعل الحرب مع إيران والحرب في أوكرانيا، وليس إلى نقص إمدادات النفط الخام بحد ذاته.

لقد أخذت الأهمية النسبية لطاقة الشرق الأوسط تتراجع بصورة ملحوظة منذ عام ١٩٧٣، عندما أدى الحظر النفطي الذي قادته السعودية إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير، وظهور طوابير طويلة أمام محطات الوقود في الولايات المتحدة.

ومنذ ذلك الحين، أسهمت طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، إلى جانب الجهود الدولية الأوسع لمواجهة تغير المناخ عبر تقليص استهلاك الوقود الأحفوري، في جعل نفط الشرق الأوسط أقل أهمية مما كان عليه في السابق.

ولهذا السبب، تسعى دول شرق أوسطية، مثل السعودية والإمـارات العربية المتحدة، إلى تنويع اقتصاداتها. فهي تدرك أن الأيام التي كان فيها تصدير النفط والغاز كافيا لتغطية جميع النفقات والالتزامات تقترب بسرعة من نهايتها.

تـراجـع الـحـاجـة إلـى الـتـدخـل الـخـارجـي وارتفاع كلفته

ولا أقصد بذلك أن إمدادات الطاقة والأسمدة القادمة من الشرق الأوسط ستفقد أهميتها تماما، وإنما أن أهميتها ستكون أقل بكثير في المستقبل مقارنة بما كانت عليه في الماضي.

وبعبارة موجزة، فإن الحاجة إلى التدخل العسكري في المنطقة من أجل ضمان أمن صـادرات الطاقة تتراجع، في الوقت الذي ترتفع فيه كلفة محاولة القيام بهذا التدخل.

وعندما نجمع هذين الاتجاهين، يتضح أن الانخراط العسكري المباشر للقوى الخارجية في الشرق الأوسط أصبح أقل جاذبية من أي وقت مضى.

وبناء على ذلك، يمكن للمرة الأولى منذ أكثر من قرن أن نتصور شرق أوسط يتحدد مصيره أساسا بإرادة شعوبه ودوله، وليس بقرارات القوى الخارجية.

وستظل القوى الكبرى البعيدة تحتفظ بعلاقات مع دول المنطقة، سواء من خلال بيع الأسلحة أو الاستثمار

أو إبرام الاتفاقات التجارية وغيرها، لكن المبادرة في تحديد المسارات السياسية والأمنية ستصبح بيد الحكومات المحلية.

فما الذي يمكن أن نتوقعه من هذه الدول؟

توازنات إقليمية جديدة بعيدا عن المظلة الدولية

في البداية، أتوقع عودة قوية إلى السياسة التقليدية لتوازن القوى، حيث لن تكون الأيديولوجيات أو الاختلافات الطائفية ذات أهمية حاسمة، بقدر ما ستكون الحاجة إلى احتواء القوى الإقليمية الأكثر نفوذا، هي المحرك الرئيسي لتشكيل تحالفات متغيرة باستمرار.

وفي الوقت نفسه، لا يتعارض هذا النمط مع احتمال تجدد الجهود الرامية إلى خفض التوترات بين إيران والسعودية ودول الخليج وغيرها، بل ربما يفتح المجال أمام التفاوض على صياغة منظومة أمنية إقليمية أوسع، لا تعتمد على دعم القوى الكبرى أو ضماناتها.

أما الولايات المتحدة، فمن المرجح أن تعود إلى دورها التقليدي بوصفها «قوة موازنة من خارج المنطقة»، عبر تقليص وجودها العسكري فيها، والسعي إلى إقامة علاقات أكثر واقعية ومصلحية مع جميع دولها، بدلا من التمسك بعلاقات خاصة مع عدد محدود من الحلفاء.

وبعبارة أخرى، ستتصرف واشنطن على نحو أقرب إلى الطريقة التي تتعامل بها الصين مع المنطقة.

وإذا لم تعد القوى الخارجية راغبة أو قادرة على توفير الحماية الأمنية لدول الشرق الأوسط، فإن عددا أكبر من هذه الدول قد يميل إلى امتلاك رادع نووي خاص به. ومن المرجح أيضا أن تزداد مخاطر اندلاع حروب استباقية تهدف إلى إحباط هذه المساعي ومنع تحقيقها.

استقلال القرار الأمني قد يفتح الباب أمام اضطرابات داخلية

ومن الممكن أيضا التكهن بتأثير هذه التطورات على الأوضاع السياسية الداخلية في بعض دول المنطقة.

> ملامح نظام إقليمي جديد وتحالفات تتجاوز الانقسامات التقليدية

فإذا اضطرت دول الشرق الأوسط إلى الاعتماد بصورة أساسية على مواردها واستراتيجياتها الذاتية في مجال الأمن والدفاع، فسيكون عليها تطوير قدراتها الحقيقية على حشد القوة العسكرية، بدلا من الاكتفاء بشراء كميات كبيرة من المعدات والأسلحة الباهظة الثمن من شركات الصناعات الدفاعية الأجنبية.

لكن، كما كان بإمكان الملك فاروق في مصر أو الملك فيصل الثاني في العراق أن يشهدا، فإن بناء قوات عسكرية أكثر قوة وفاعلية ينطوي على مخاطر في المجتمعات التي تحكمها أنظمة سلطوية من أعلى إلى أسفل، وتسيطر عليها نخب متميزة تتمتع بالامتيازات.

فالقوات التي تتولى حماية السلطة قد تطالب بدور أكبر في إدارة شؤون الدولة، وبحصة أوسع في صنع القرارات السياسية.

ولهذا السبب، فإن بروز شرق أوسط أكثر استقلالية في قراراته وقدراته قد يفتح الباب أيضا أمام مرحلة جديدة من الاضطرابات السياسية الداخلية.

الخلاصة:

ربما نكون على أعتاب نهاية مرحلة التدخلات الخارجية الرامية إلى إعادة تشكيل الشرق الأوسط، لكن لا ينبغي لأحد أن يتوقع أن تصبح المنطقة هادئة أو خالية من الأزمات.

*كاتب عمود في مجلة فورين بوليسي، وأستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفارد.



*فرانسيس فوكوياما

انتخابات التجديد النصفي جعلت العالم أكثر خطورة

منصة» Persuasion «/ الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

بعد الهزيمة الساحقة التي مُني بها دونالد ترامب في انتخابات التجديد النصفي التي جرت يوم الثلاثاء، أصبح رئيسا في مرحلة الأفول السياسي، مع تقلص صلاحياته ونفوذه بصورة كبيرة. فما الذي يُحتمل أن يحدث خلال العامين المتبقيين من ولايته، إلى حين تنصيب رئيس تنفيذي جديد في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٩؟

ينبغي أن يكون واضحا في هذه المرحلة أن ترامب لن يخضع للإرادة الشعبية، ولن يتراجع عن تلك السياسات التي ثبت أنها شديدة السمية سياسيا. وعلى نحو ينسجم تماما مع طبيعته السياسية، تشير المؤشرات الأولية إلى أنه يتجه نحو مضاعفة تمسكه بهذه السياسات والتشدد فيها، وهو ما يتضح من خلال استبداله رئيسة موظفي البيت الأبيض سوزي وايلز بشخصية متشددة هي ستيفن ميلر، فضلا عن اختياره الغريب لدانا وايت، رئيس منظمة بطولة القتال النهائي (UFC)، والذي وصفه ترامب بأنه «مقاتل ومحارب عنيف»، ليتولى منصب المتحدثة باسم البيت الأبيض.

وفي المقابل، فإن رؤساء الولايات المتحدة الذين يدخلون مرحلة الأفول السياسي سبق أن أطلقوا مبادرات جديدة في السياسة الخارجية خلال السنوات المتبقية

> رفض ترامب شعبيا يبعث برسالة إلى شي وبوتين وكيم

من ولاياتهم، نظرا لأن الدستور يمنح الرئيس صلاحيات تقديرية أوسع بكثير في مجال السياسة الخارجية مقارنة بالسياسات الداخلية.

فما الذي يمكن أن نتوقعه إذن؟

هناك اعتبار عام واحد من شأنه أن يرسم ملامح جميع الاحتمالات المطروحة، ويتمثل في حقيقة أن ترامب قدم خدمات كبيرة للمنافسين التقليديين للولايات المتحدة، مثل الصين وروسيا وكوريا الشمالية.

فقد سعى ترامب إلى إقامة علاقات جيدة مع القادة السلطويين في كل من هذه الدول، وعمل بلا كلل على إضعاف الولايات المتحدة من خلال تبني سياسات استقطابية تستهدف ما يسميه «العدو الداخلي»، والمقصود بذلك خصومه السياسيون في الداخل الأمريكي.

كما أضعف ترامب القدرات العسكرية الأمريكية بصورة إضافية، من خلال استنزاف مخزونات الذخيرة نتيجة حربه غير المدروسة ضد إيران، فضلا عن قيام وزير دفاعه بيت هيغسيث بتطهير المؤسسة العسكرية من عدد من الضباط الأكفاء.

كذلك، نفر ترامب حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا وآسيا، من خلال شن حرب تجارية وفرض رسوم جمركية عليهم.

لقد صرح ترامب بأن الصين «لن تجرؤ» على التحرك عسكريا ضد تايوان ما دام هو رئيسا للولايات المتحدة، لكنها قد تقدم على ذلك في ظل رئيس ديمقراطي يخلفه. وفي الواقع، فإن ترامب محق في هذا التقدير، ولكن لأسباب تختلف إلى حد ما عن تلك التي تدور في ذهنه.

فلماذا تخاطر الصين بعملية عسكرية بالغة الخطورة في الوقت الراهن، في حين أن لديها رئيسا أمريكيا يؤدي المهمة نيابة عنها؟ رئيس يعمل على تقليص تمويل الأبحاث العلمية، ويخوض خلافات مع حلفاء مقربين مثل اليابان وكوريا الجنوبية، فضلا عن تراجعه في ملفات التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والصين؟

لقد غيرت انتخابات التجديد النصفي هذه الحسابات بصورة مفاجئة. وأصبح من المرجح بشكل متزايد أن لا يكون خليفة ترامب رئيسا جمهوريا انعزاليا مثل جي دي فانس، بل رئيسا ديمقراطيا يُرجح أن يعكس جميع مواقف ترامب في السياسة الخارجية منذ اليوم الأول لتوليه منصبه.

وهذا يعني أنه إذا كان شي جين بينغ يفكر جديا في شن هجوم على تايوان، فإن عليه أن يفعل ذلك خلال العامين المقبلين. وهنا يبرز السؤال: ما مدى احتمال أن يواجه ترامب، الذي دخل مرحلة الأفول السياسي، أي تحد صيني بالدفاع العسكري الحازم عن تايبيه؟

وتنطبق اعتبارات مماثلة على روسيا. فقد انحاز ترامب عمليا إلى جانب روسيا في حربها مع أوكرانيا، من خلال سعيه إلى تخفيف العقوبات المفروضة عليها، وحرمان أوكرانيا من الحصول على الأسلحة التي تحتاج إليها للدفاع عن نفسها.

ومن الممكن أن يعكس رئيس ديمقراطي يتولى الرئاسة عام ٢٠٢٩ هذه السياسات بسرعة، إذا لم يكن

> تداعيات حالة عدم الاستقرار قد تمتد بسهولة إلى ساحات صراع أخرى

الأوان قد فات بالفعل، وإذا نجحت أوكرانيا في الصمود والحفاظ على مواقعها. ولذلك، فإن لدى فلاديمير بوتين كل الحوافز والدوافع لاستكمال السيطرة العسكرية على أوكرانيا خلال العامين المقبلين.

أما الدولة التي لم تكن في صدارة قائمة الدول التي ينظر إليها كثيرون باعتبارها مصدر خطر، رغم أنها ينبغي أن تكون كذلك، فهي كوريا الشمالية.

لقد تعلمت بيونغ يانغ الكثير من انخراطها العسكري المباشر في الحرب الروسية الأوكرانية. واستوعبت درسا أساسيا مفاده أن مستقبل الحروب يتجه نحو الاستخدام المكثف لأعداد كبيرة من الطائرات المسيرة الرخيصة ذات التحكم المباشر بمنظور الشخص الأول (FPV)، وهي تعمل بسرعة على تقليص التفوق الميداني الكبير الذي تتمتع به كوريا الجنوبية في أجيال أقدم من المعدات العسكرية.

وإلى جانب ذلك، باتت كوريا الشمالية تمتلك الآن ترسانة نووية كبيرة، قادرة على استخدامها ضد الأراضي الرئيسية للولايات المتحدة.

وهنا يبرز السؤال: ما مدى احتمال أن يتخذ الرئيس ترامب، الذي دخل مرحلة الأفول السياسي، موقفا حازما للدفاع عن كوريا الجنوبية، وأن يلتزم باستخدام الأسلحة النووية الأمريكية رادعا في مواجهة كوريا الشمالية؟

ومرة أخرى، فإن نافذة الفرصة المتاحة للتحرك تكمن في العامين المقبلين، وليس بعد ذلك.

وهكذا، نجد أنفسنا أمام مرحلة تتسم بارتفاع مستوى المخاطر والتهديدات. فهناك ثلاث حكومات سلطوية قوية تتمتع حاليا بوجود صديق لها في البيت الأبيض، غير أن هذا الصديق سيغادر منصبه بعد عامين، ومن شبه المؤكد أن يخلفه رئيس أكثر عداء لها. وهذا من شأنه أن يزيد بصورة كبيرة من دوافع هذه الدول للتحرك في المدى القريب، مستفيدة من فرص أفضل لتنفيذ مخططاتها والإفلات من تداعياتها.

أما ترامب، فإن دوافعه في المقابل تتمثل في توثيق علاقاته مع هذا الثلاثي السلطوي، وربما من خلال محاولة استئناف الحوار مع بيونغ يانغ. لكن كلما أبدى مزيدا من الود تجاه هذه الدول، ازدادت احتمالات استغلالها للعلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة للتحرك بسرعة وتحقيق أهدافها.

لقد أدت السياسة الخارجية المتقلبة لترامب إلى زعزعة الاستقرار في أجزاء واسعة من العالم. ونشهد ذلك حاليا في الشرق الأوسط، حيث لا يوجد مسار واضح للخروج من الحرب مع إيران. غير أن تداعيات حالة عدم الاستقرار هذه قد تمتد بسهولة إلى ساحات صراع أخرى، بما قد يترتب على ذلك من عواقب يتعذر تقدير مداها.

*فرانسيس فوكوياما هو زميل أول في مركز أوليفييه نوميليني بجامعة ستانفورد. ويحمل كتابه الأحدث عنوان في عالم الإنسان الأخير (In the Realm of the Last Man).



عار عالمي، يؤثر على كل بلد و مجتمع

رسالة الأمين العام للامم المتحدة في اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة

إن العنف ضد المرأة والفتاة عار عالمي، وهو عار يؤثر على كل بلد وعلى كل مجتمع. وعلى الرغم من التحسينات الكبيرة التي أُدخلت على القوانين والسياسات، لا يزال العنف منتشرا في جميع أنحاء العالم على نحو يبعث على القلق.

لقد حان الوقت لوضع حد لهذا الظلم، مرة واحدة وإلى الأبد. وفي هذا اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، نطالب بتحقيق العدالة للناجيات وبالتزام متجدد بالوقاية.

ويجب على الحكومات توفير سبل سرية ومتيسرة للإبلاغ عن حالات العنف، إلى جانب الخدمات الأساسية، مثل المساعدة القانونية والرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي والمأوى، فضلاً عن التمويل المضمون الذي تتطلبه هذه الخدمات. ويجب تعزيز القوانين وإنفاذها على نحو متسق، مع إجراء تحقيقات في الوقت المناسب وبطريقة نزيهة – ومساءلة المؤسسات التي تتقاعس عن اتخاذ الإجراءات اللازمة.

كما يتعين علينا القضاء على الأعراف الأبوية التي تدفع الرجال والفتيان نحو العنف وتدفع النساء والفتيات نحو الصمت. وينطبق هذا بشكل خاص على الإنترنت، حيث تسهم المجهولية والأدوات الرقمية القوية في تأجيج كراهية النساء وتسريع انتشارها.

وتستحق النساء والفتيات أن يعشن في مأمن من الخوف، في عالم يتيح لهن تحقيق كامل إمكاناتهن. ويجب أن يكون الرجال والفتيان حلفاء فاعلين، يتصدون للقوالب النمطية والسلوكيات الضارة. ومن خلال اتخاذ خطوات حاسمة معا، يمكننا وقف العنف، ووضع حد للإفلات من العقاب، وتحقيق العدالة والأمان والكرامة للجميع.

أنطونيو غوتيريش
الأمين العام للامم المتحدة
٢٠٢٦/١١/٢٥



نحو التطبيق الفعلي لأجندة «المرأة والسلام والأمن»

بيان اتحاد شيهانة بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأ

بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة وانطلاق حملة الستة عشر يوماً، التي تركز هذا العام على ضمان العدالة وحماية الناجيات وإنهاء الإفلات من العقاب، يؤكد اتحاد المرأة في التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي «شيهانة» أن العنف ضد النساء والفتيات، بجميع أشكاله الجسدية والجنسية والنفسية والاقتصادية والسياسية والرقمية، انتهاك صارخ لحقوق الإنسان وعائق أمام الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة.

إن العنف ضد النساء ليس قدراً محتوماً؛ بل تغذيه علاقات التمييز والتشريعات المجحفة وفشل سياسات الوقاية والحماية واستمرار الإفـلات من العقاب. ومناهضته مسؤولية سياسية ومجتمعية وقانونية لا تُختزل في التضامن الموسمي أو بيانات الإدانة. فحماية النساء ليست منة، والعدالة ليست وعداً مؤجلاً، وحقوقهن لا تخضع للمساومة.

وانطلاقاً من مبادئ الديمقراطية الاجتماعية، يؤكد الاتحاد أن مسؤولية الأحزاب والقوى التقدمية والاشتراكية تبدأ من داخل هياكلها وممارساتها، بضمان المشاركة المتكافئة للنساء في القيادة وصنع القرار، وتوفير بيئة آمنة للعمل السياسي، ومواجهة كل أشكال التمييز والإقصاء. ونرفض التهديد والتشهير والتحرش الذي تتعرض له النساء بسبب مشاركتهن في العمل السياسي أو العام، ونطالب بمحاسبة المسؤولين عنه وحماية حق النساء في

التعبير والمشاركة. إن الصمت عن هذه الاعتداءات يكرس العنف ويمنح مرتكبيه مساحة للاستمرار.

وتأتي هذه المناسبة فيما تواجه النساء العنف داخل البيوت وفي الشوارع وأماكن العمل والفضاءين السياسي والرقمي، ويتحملن ثمناً مضاعفاً للحروب والاحتلال والنزوح والفقر وانهيار منظومات الحماية. ونؤكد تضامننا مع النساء الفلسطينيات، ولا سيما في غزة، ومع النساء في السودان ولبنان واليمن وسوريا وليبيا والعراق، وكذلك في كردستان وإيران، مع إدراك اختلاف السياقات والتحديات. ونطالب بضمان حقهن في الحياة والحرية والكرامة والحماية والأمان، ووضع حد للقتل والتهجير والانتهاكات، واحترام القانون الدولي الإنساني، وتأمين وصول المساعدات والرعاية والخدمات الأساسية، ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات بحقهن.

وفي هذا الواقع، يشدد الاتحاد على التطبيق الفعلي لأجندة «المرأة والسلام والأمـن»، وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ والقرارات اللاحقة، عبر خطط واضحة وممولة تستجيب لواقع النساء في المنطقة.

ويقتضي ذلك ضمان مشاركتهن الفاعلة والمتكافئة في منع النزاعات والمفاوضات السياسية وصنع السلام وبناء الأمن والاستقرار وإعـادة الإعمار، وفي القرارات التي تمس حياتهن ومستقبل مجتمعاتهن. فلا يجوز أن تتحمل النساء تبعات الحروب ويُستبعدن من تقرير سبل إنهائها.

ويدعو اتحاد شيهانة الحكومات والبرلمانات إلى سن وتطبيق تشريعات شاملة تجرم جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، ومراجعة القوانين التي تنتقص من حقوقهن، والالتزام بالمواثيق والاتفاقيات الدولية، وفي مقدمتها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو». ويجب أن يقترن ذلك بآليات فعالة للوقاية والإبلاغ الآمن والحماية والمساءلة، وضمان

> **تمكين النساء سياسيا واقتصاديا واجتماعيا جزء أساسي من مواجهة العنف**

وصول الناجيات إلى العدالة دون خوف أو تمييز، وتوفير الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية والمأوى الآمـن، مع احترام خصوصيتهن وخياراتهن وكرامتهن.

كما يؤكد الاتحاد أن تمكين النساء سياسياً واقتصادياً واجتماعياً جزء أساسي من مواجهة العنف، بما يشمل ضمان الاستقلال الاقتصادي والعمل اللائق والأجر المتساوي والحماية الاجتماعية، والتصدي للاستغلال والحرمان الاقتصادي، وللعنف السياسي والرقمي الذي يستهدف إسكات النساء وإقصاءهن من المجال العام.

إن النساء لسن أرقاماً في إحصاءات الضحايا؛ إنهن صاحبات حقوق وصانعات سلام وشريكات كاملات في بناء الديمقراطية ومستقبل الشعوب. ويجدد اتحاد شيهانة التزامه بالنضال والعمل المشترك لتحويل هذه الحقوق إلى واقع، وبالتضامن مع النساء اللواتي يواجهن العنف، ورفض كل محاولة لتبريره أو تطبيعه أو تحميل الناجيات مسؤوليته.

لا نريد عالماً يكتفي بالتضامن مع النساء بعد قتلهن، بل عالماً يصون حقهن في الحياة والحرية والكرامة. لا عدالة مع الإفلات من العقاب، ولا حماية مع الصمت، ولا ديمقراطية تُترك فيها النساء وحدهن في مواجهة العنف.

اتحاد شيهانة

٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٦

المرصد
AL-MARSAD

www.marsaddaily.com

اختر لغتك

واقرأ العالم بطريقتك

تجربة قراءة متعددة اللغات سهلة وسريعة



1	الإنجليزية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الإنجليزية	English · Headlines · Politics · Business
2	التركية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة التركية	Türkçe · Haberler · Politika · Ekonomi · Spor
3	الفرنسية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الفرنسية	Français · À la une · Politique · Économie · Sports
4	الصينية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الصينية	中文 · 头条 · 政治 · 经济 · 体育 · 科技
5	الروسية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الروسية	Русский · Главная · Политика · Экономика · Спорт
6	الإسبانية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الإسبانية	Español · Noticias · Política · Economía · Deportes
7	الألمانية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الألمانية	Deutsch · Nachrichten · Politik · Wirtschaft · Sport
8	الكرمانجية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الكرمانجية	Kurdmancî · سەرەك · سیاسەت · ئابووری · سەرجەم

- متوافق مع الجميع — على جميع الأجهزة
- موثوق وأمن — محتوى دقيق وموثوق
- تبديل سريع — تجربة سلسة وسريعة
- لغات متعددة — 8 لغات عالمية

اختر لغتك ... واعش الخبر بطريقتك